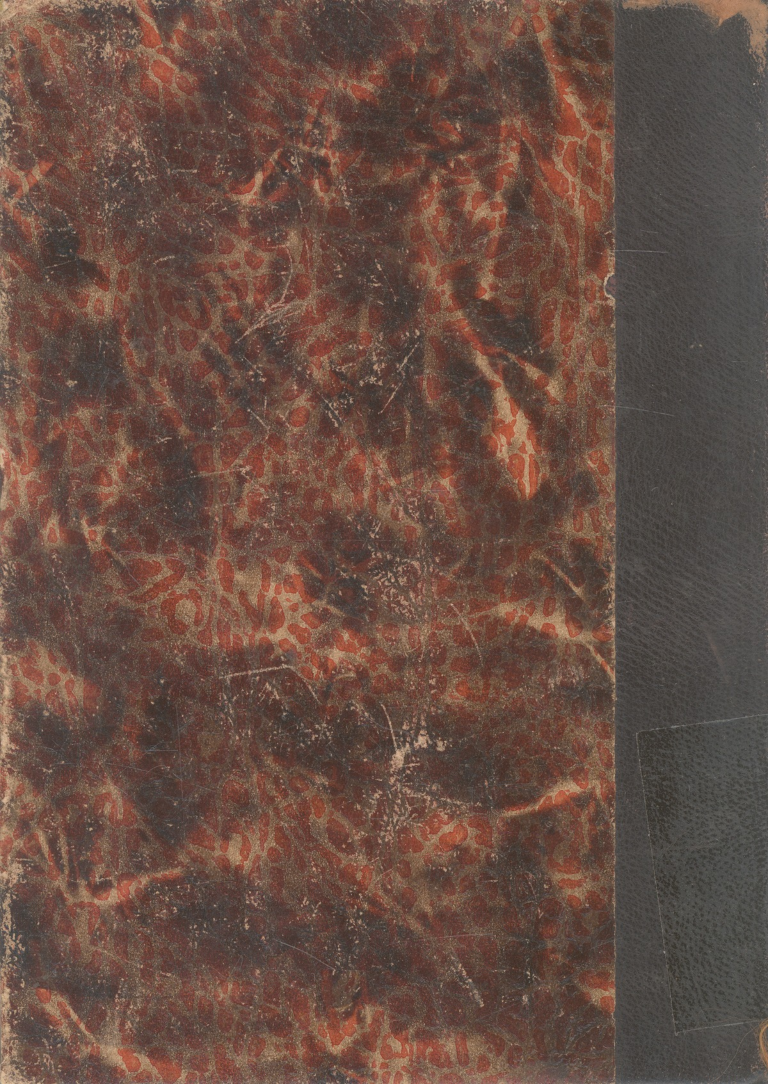
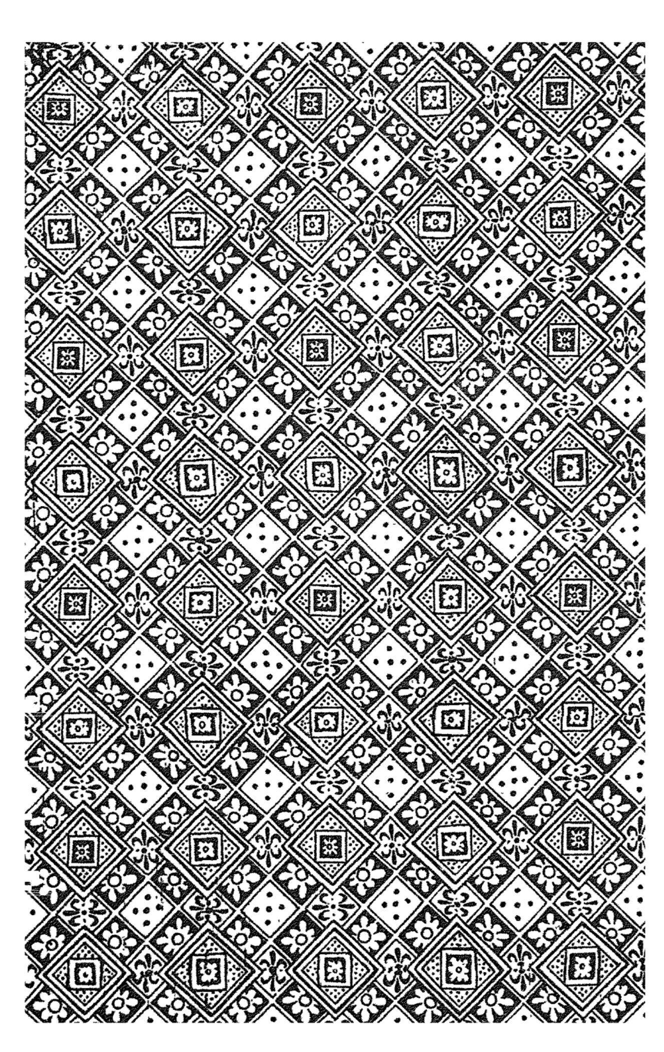
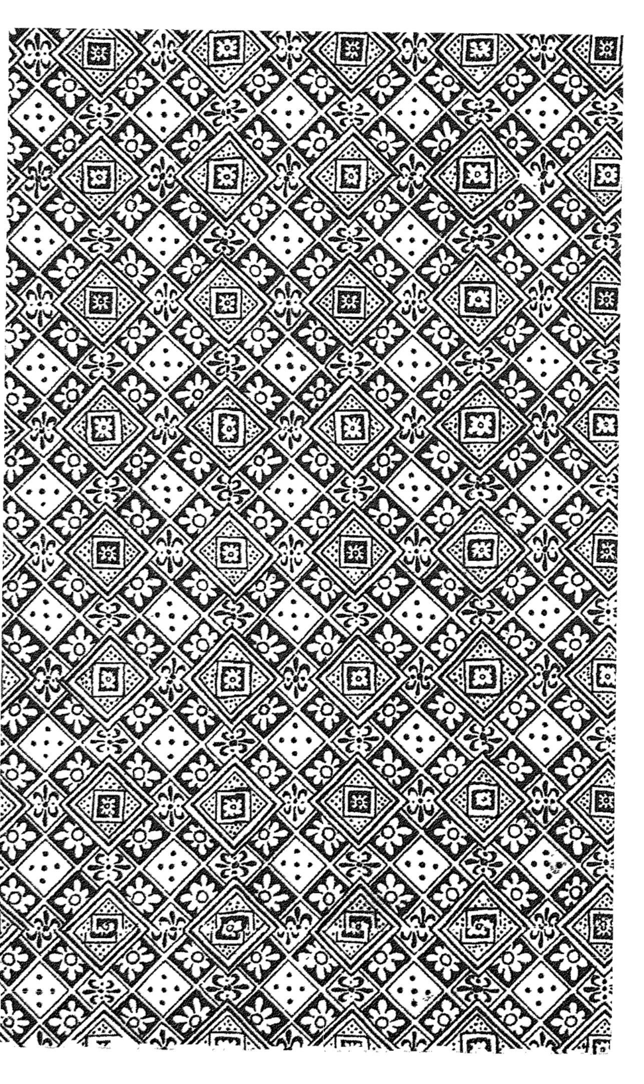






الحكومة المصرية

قانون المرافعات

وما يتعلق بها

فى المواد المدنية والتجارية

مع التعديلات الطارئة عليه لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧

ومذيل بالقوانين التى لها علاقة به

طبع بالمطبعة الاميرية بالقاهرة

ويطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من المطبعة الأميرية ببولاق

أو من قاعة المبيعات بسلاملك سراى الاسماعيلية القديمة بشارع القصر العينى بمصر

—

١٩١٨

الثمن ١٠٠ مليم

فهرست قانون المرافعات

الصادر به الأمر العالى المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

صفحة

صفحة

صفحة

اصـــــطلاحات

د = دكريتو (أمر عال) .

ق = قانون .

م = مادة .

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقيم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية ؛ وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقيم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا ؛

وبناء على ماعرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى

قانون المرافعات فى المواد المدنيـة والتجارية المرفوق بأمرنا هـذا المشتمل على سبعمائة وسبع وعشرين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولا به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائيـة الكائنة تلك الجهة فى دائرتها .

المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هـذا ؟

صدر بسراى عابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية — فخرى

رئيس مجلس النظار — شريف

قانون المرافعات

وما يتعلق بها

فى المــــواد المدنيـــــة والتجارية

قواعد عمومية ابتدائية

١ — كل اعلان أو اخبار يقع من بعض الأخصام لبعضهم يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لهـا أو بناء على طلب الأخصـام .

٢ — اذا انتقل أحد المحضرين من محل اقامته لأحد القرى لإجراء أمر من وظائفه يجب عليـه أولا أن يتوجه الى شيخ البـــلد و يطلب منه المساعدة فان امتنع الشيخ المذكور من اجابة طلبه وجب عليــه اجراء الأمر المكلف به وذكر حصول الامتناع فى المحضر الذى يحــرره .

٣ — الأوراق التى يصير اعلانها على أيدى المحضرين تكون مشتملة على البيانات الآتية :

(أولا) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة ؛

(ثانيا) اسم الخصم الذى تعلن هــذه الأوراق فى مصلحته ولقبــه وصنعته أو وظيفته ومحله [١] ؛

(ثالثا) اسم المحضر والمحكمة الموظف بها ؛

(رابعا) اسم ولقب المعلن اليه المعلومين وصنعته أو وظيفته ومحله ؛

---

(١) المحـــل هو المركز الشرعى المنسوب للإنسان الذى يقوم فيه باستيفاء ما له وايفاء ما عليه و يعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضرا فيــه فى بعض الأحيان أو أغلبها وأنه لا يجهل ما يحصل فيه مما يتعلق بنفسه .

(خامسا) ذكر اسم الشخص الذى تسلم اليه الأوراق المعلنة ؛

(سادسا) ذكر حصول المساعدة من شيخ البـلد أو الامتنـاع من بذلهـا فى الأحوال المبينة فى المـادة السابقة .

٤ — الأوراق التى تعلن على أيدى المحضريـن يجب أن تكون نسختين إحداهما أصل والثانية صورة وذلك فى غير الأحوال المستثناة بموجب نص صريح .

ويكون تحريرها بمعرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن سواء كانت تحريرية أو شفاهية اذا كان الخصم المذكور طلب منه الإعلان مباشرة فاذا تراءى للمحضر فى هذه الحالة وجه فى الامتناع عن الإعلان وجب عليه أن يتوجه مع الخصم فى نفس اليوم الى القاضى المعين من المحكمة للأمور الوقتية ليحكم بلزوم الإعلان أو بمـا يراه من التغييرات التى يصح بها الإعلان ويأمر المحضر بمـا ينبغى اجراؤه .

٥ — يجب على المحضر أن يبين فى ذيل الأصل والصورة من كل ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وان لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضى المعين من المحكمة للأمور الوقتية بغرامة مائة قرش ديوانى بمجرد اطلاعه على الورقة بعد استمـاع كلام المحضر وللمحضر أن يتظلم من ذلك الحكم للمحكمة فى ظرف ثلاثة أيام .

٦ — يجب أن تسلم الأوراق المقتضى اعلانها لنفس الخصم أو لمحـــله [(١و٢)] .

(١) اعلان الأوراق الخ لرجال الجيش (د ٤ يونيه ١٨٩١) :

المـادة الأولى — اعلان الأوراق والأحكام للضباط والصف ضباط والعساكر الذين فى الخدمة يكون بواسطة سردارية الجيش سواء كانت متعلقة بمواد مدنية أو مواد جنائية فان كان من يراد الإعلان اليـه موجودا فى جهة بعيدة عن مركز السردارية تعلن الورقة

٧ — اذا توجه المحضر الى محل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحدا من أقاربه ساكنا معه فيسلم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها ومن يستلم منهما يكتب على الأصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك فى الأصل والصورة ويكون الإجراء كذلك فى حالة الامتناع عن استلام الصورة .

٨ — الأوراق المقتضى اعلانها يجرى تسليم صورها على الأوجه الآتى بيانها :

أو الحكم بواسطة الضابط الذى يعينه السردار لذلك ويشعر نظارة الحقانية عنه ويكون الاجراء كذلك فى تنفيذ مايصدر من الأحكام على أحدهم بعقوبة .

المادة الثانية — تراعى فى الإعلان والتنفيذ المواعيد والأصول المقررة فى القانونين المشار اليهما آنفا (قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات) .

(٢) اعلان الأوراق الخ للمسجونين

(أ) د ٢٤ مايو ١٩٠١ :

المادة الأولى — اعلان الأوراق والأحكام الصادرة من المحاكم فى جميع المواد للأشخاص المحبوسين فى أحد سجون الحكومة يكون بواسطة مأمور السجن .

وكذلك يكون الإجراء فى تنفيذ الأوامر التى تصدر بناء على أحكام فى مادة جنائية .

المادة الثانية — تراعى فى اعلان الأوراق وتنفيذ الأوامر المذكورة فى المادة السابقة المواعيد والأصول المقررة فى القانونين المشار اليهما (قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات) .

ويجب تسليم صور الأوراق المقتضى اعلانها للمأمور الذى عليه أن يكتب علامة الاستلام على الأصل واذا امتنع عن الاستلام يحكم عليه بالغرامة المنصوص عنها فى المادة الثامنة من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .

(ب) د ٩ فبراير ١٩٠١ :

المادة ٢٤ — وعلى المأمور أن يجتهد فى اطلاع كل مسجون على صورة كل حكم أو ورقة معلنة بواسطته ويوقفه على ماتضمنته ومتى أراد المسجون ارسال صورة الورقة المعلن بها الى شخص معين فيرسلها المأمور الى هذا الشخص بجواب موصى عليه .

(أولا) ما يختص منها بالحكومة يجرى تسليم صورته ليد مدير الاقليم الداخل فى دائرة المحكمة المختصة بالنظر فى القضية ؛

(ثانيا) ما يتعلق بالمصالح يصير تسليم صورته الى نظار دواوينها العمومية ؛

(ثالثا) ما يتعلق بالدوائر تسلم صورته الى نظارها ؛

(رابعا) ما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورته فى مركز الشركة ان كان لها مركز الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلس ادارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم . وان لم يكن لها مركز فتسلم الى أحد شركائها المتضامنين ؛

(خامسا) ما يتعلق بالأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المصرى تسلم صورته الى وكيل الحضرة الخديوية وهو يكتب على الأصل علامة الاستلام .

وفى الأحوال الثلاثة الأول تكتب ممن يستلم الصورة علامة الاستلام على أصلها وعلى المحضر أن يذكر ذلك فى الأصل والصورة واذا لم يجد المحضر من يجب التسليم اليه فى الأحوال الثلاثة المرقومة أو وجده وامتنع عن الاستلام فتسلم الصورة الى وكيل الحضرة الخديوية الموظف بالمحكمة التابع لها المحضر ويتأشر منه على الأصل بالاستلام ومن يمتنع من أرباب المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديوانى ويكون الحكم عليه بذلك من القاضى المعين للأمور الوقتية بعد اطلاعه على الورقة وبعد تكليف الممتنع عن الاستلام بالحضور أمام القاضى فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة .

٩ — اذا كان للخصم المقتضى الإعلان اليه محل بالبلاد الأجنبية معلوم عند المعلن فيبين ذلك بالورقة المقصود اعلانها وترسل صورتها

بمعرفة وكيل الحضرة الخديوية الى ناظر الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية واذا لم يبين المحل فى الورقة فتعلق صورة ثانية منها فى اللوحة المعدّة لذلك فى المحكمة .

١٠ — يجب على المحضر أن يعلن الورقة المقصود اعلانها فى اليوم الذى يطلب فيه الخصم ذلك منه أو فى اليوم الذى يصدر له فيه أمر باعلانها من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعى يمنعه عن ذلك .

١١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر جاز لقاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية أو لقاضى المواد الجزئية أن يعين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها و يكون تسليمها بحضور شاهدين .

١٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الأمر الذى يصدر من قاضى الأمور الوقتية بتعيين شخص لتوصيل الورقة يعلن فى أولها واذا كان المقصود اعلان علم خبر من كاتب المحكمة فيلزم أن يكون مشتملا على انتداب من يعين للإعلان .

١٣ — يذكر فى الأصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين للاعلان امضاءهم أو أختامهم .

١٤ — على المحضر عقب الإعلان أن يكتب ما صار اعلانه على حسب ترتيب التواريخ فى دفتر تكون صحائفه منمرة وعليها علامة أحد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الأوراق المعلنة بوجه الاختصار .

١٥ — يسلم أصل الورقة المعلنة لكاتب المحكمة التابع لها المحضر .

١٦ — اذا كانت الورقة المعلنة للخصم مشتملة على طلب حضوره فى ميعاد مقدّر بالأيام أو على التنبيه عليه باجراء أمر ما فى ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان فى الميعاد المذكور .

١٧ — اذا كان الميعاد معيّنا فى القانون فيزاد عليه يوم لكل مسافة ثمـان ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره أو الصادر له التنبيه و بين المحل المقتضى حضوره اليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزاد له يوم على الميعاد .

وفى حالة ما اذا كان السـير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافات نصفها .

١٨ — اذا كان اليوم الأخير من الميعاد يوم عيد يصـير امتداد الميعاد الى اليوم الذى بعده .

١٩ — تكون المواعيد للأشخاص السا كنين خارج القطر المصرى سواء كانوا فى ممـالك الدولة العلية أو فى البـلاد الأجنبية على حسب ما هـو آت :

(أولا) يعطى ميعاد ستين يوما لمن يكون فى ممـالك الدولة العلية أو فى البلاد الكائنة بسواحل البحر المتوسط ؛

(ثانيا) يعطى ميعاد مائة وثمانين يوما لمن يكون قاطنا فى كافة البلاد الأخر من أوروبا أو مينات المشرق لحدّ البلدة المسماة "يوقاهامة" ؛

(ثالثا) يعطى ميعاد ثلاثمائة وستين يوما لمن يكون ساكنا فى جميع البـلاد الأخر .

٢٠ — لا تعتبر مواعيد المسافات المقرّرة بالمادة السابقة اذا كان الخصم المقتضى الإعلان اليه حاضرا بالديار المصرية بل تراعى فى حقه المواعيد المقرّرة بالنسبة الى الجهة التى تكون اقامته بهـا أو الجهة التى يوجد بها ومع ذلك يجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تزيد فى المواعيد .

٢١ — لا يجوز اعلان أى ورقة الى الخصم قبل الساعة السادسة الافرنكية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الافرنكية أيضا من المساء ولا فى أيام الأعياد إلا اذا أذن أحد القضاة بخلاف ذلك .

٢٢ — المواعيد السابق بيانها والإجراءات المقررة فى المواد ٣ و ٦ و٧ و ٨ و ٩ و١٣ يقتضى مراعاتها و إلا فيكون العمل لاغيا .

٢٣ — اذا حكم ببطلان العمل بسبب فعل المحضر فقد صار ملزما بمصاريف المرافعات الملغاة و بالتعويضات اذا كان لها وجه فضلا عن الحكم عليه بالعقوبات التأديبية .

الكتاب الأوّل

فى المرافعات أمام محاكم أوّل درجة

الباب الأوّل

فى الأصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لأنواع القضايا وأهميتها

٢٤ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — محاكم أول درجة هى :

(أولا) محاكم المواد الجزئية ؛ (ثانيا) المحكمة الابتدائية .

٢٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — اذا تراءى لإحدى المحاكم عدم اختصاصها بأى قضية بالنسبة الى نوعها وأهميتها يجوز لها أن تعين اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الأخصام الى المحكمة المختصة بتلك القضية بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك .

وتذكر الإحالة حينئذ فى محضر الجلسة وتعطى صورة منه للأخصام .

٢٦ (ق ٣ سنة ١٩١٤) — ينتدب ناظر الحقانية قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بانفراده انتهائيا بهيئة محكمة للمواد الجزئية فى كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمنقول أو عقار اذا كان

المدّعى به فيها لايزيد على ألفى قرش فاذا زاد على ذلك لغاية خمسة عشر ألف قرش يكون حكمه فيما ذكر ابتدائيا يجوز استئنافه .

ويحكم أيضا فى الدعاوى الآتى بيانها ويكون حكمه انتهائيا اذا كان المدّعى به لا يزيد على ألفى قرش وابتدائيا اذا زاد على ذلك الى ما لا نهاية :

(أولا) الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن أو أجرة الأراضى أو طلب الحكم بصحة الحجز الواقع من المالك على المفروشات ونحوها الموجودة فى الأماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر باخلاء المكان المؤجر أو طلب الحكم بفسخ الايجار أو طلب الحكم باخراج المستأجر قهرا من المحل المؤجر وذلك كله اذا لم تزد الأجرة على خمسة عشر ألف قرش فى السنة ؛

(ثانيا) الدعاوى المتعلقة بالاتلاف الحاصل فى أراضى الزراعة أو فى المحصولات أو فى الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب أداء أجر أو ماهيات الخدمة والصناع والمستخدمين ؛

(ثالثا) الدعاوى المتعلقة بالمنازعة فى وضع اليد على العقار المبنية على فعل صادر من المدّعى عليه لم تمض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم أيضا متى كانت الملكية غير متنازع فيها فى الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار وفى الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا أو نظاما أو اصطلاحا فيما يختص بالأبنية أو الأعمال المضرة أو المغروسات ؛

(رابعا) الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة من الجنح أو المخالفات التي من خصائص قاضي الأمور الجزئية [١] .

٢٧ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يحكم أيضا قاضي المواد الجزئية حكما انتهائيا في جميع الأحوال التي يرخص له القانون بالحكم الانتهائي فيها وكذلك في المنازعات التي يرفعها له الأخصام برضائهم واتفاقهم .

٢٨ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — وكذلك يحكم قاضي المواد الجزئية بمواجهة الأخصام في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يتعرض في حكمه لتفسير تلك الأحكام ويحكم أيضا في الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لايكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى .

٢٩ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — ليس للخصم الذي يتطلب وضع يده على العقار وضعا قانونيا أن يطلب أيضا الحكم بثبوت الملك له فاذا فعل ذلك سقط حقه في طلب وضع اليد .

---

(١) بموجب (د ١٢ ديسمبر ١٨٩٢) يختص محافظ القصير بالنظر والحكم نهائيا في دائرته في القضايا الحقوقية التي لاتجاوز قيمة المدعى به فيها ألفا وخمسمائة قرش .

وبموجب (ق ١٥ سنة ١٩١١) جعل نظام قضائي خاص لمحافظة سينا وجاء في المادة ٢٦ منه أن لناظر الحقانية أن يطلب كل دعوى مدنية أو تجارية ويحيلها على احدى المحاكم الجزئية العادية أو احدى المحاكم الكلية ويكون ذلك بناء على طلب يقدم من أحد الخصوم الى المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ويبلغ بمعرفة المحافظ الى الناظر .

وبموجب (ق ٨ سنة ١٩١٢ م ٤) جعلت لمحاكم الواحات البحرية (المنيا) والداخلة والخارجة (أسيوط) جميع اختصاصات المحاكم الجزئية وتسرى عليها في ذلك أحكام قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية مالم يكن منصوصا على خلافها في القانون المذكور .

وبموجب (ق ١١ سنة ١٩١٢) أنشئت محاكم الأخطاط وسنت لها لائحة للاجراءات المدنية والتجارية بقانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٣ .

وليس للمدعى عليه فى شأن وضع اليد على العقار أن يدعى بطلب ثبوت الملك له قبل فصل التداعى فى مادة وضع اليد مالم يترك حقه فى وضع اليد ويسلم العقار بالفعل للخصم الآخر .

٣٠ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ و د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدّر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقا قبل رفع الدعوى من الفوائد والخسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات .

واذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزأ من دين متنازع فيه تتجاوز قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقيا من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه .

واذا كانت الدعوى متضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار جميع الطلبات فاذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة يكون التقدير باعتبار كل سند على حدته واذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بغير التفات الى نصيب كل من المدعين فيه .

ويكون التقدير فيما يحصل من المنازعات بشأن حجز المنقولات بين من أوقعه وبين المدين المحجوز عليه باعتبار قيمة الدين الذى حصل الحجز من أجله .

واذا كانت المنازعة بين دائن ومدينه بشأن رهن منقول أو رهن عقار أو بشأن حق امتياز فيكون التقدير باعتبار الدين الذى حصل الرهن من أجله أو فيه حق الامتياز .

واذا كانت المنازعات المذكورة فى الفقرتين السابقتين متعلقة بدعوى شخص ثالث بأنه يستحق كل الأشياء المحجوزة أو المرهونة أو بعضها يكون التقدير باعتبار قيمة الأشياء المتنازع فيها .

واذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الحكم بصحة الإيجار فتقدّر باعتبار قيمة الأجرة فى جميع مدّة الايجار .

ويكون التقدير فى المنازعات المتعلقة بالمبانى باعتبار العوائد المربوطة عليها مضروبة فى مائة وثمانين وأما فى المنازعات المتعلقة بالأراضى فيكون التقدير باعتبار الأموال مضروبة فى عشرين [1] واذا لم يكن مقررا على العقار عوائد ولا مال تقدّر قيمته بمعرفة واحد من أهل الخبرة يعينه القاضى ويحلف اليمين أمامه قبل مباشرة مأموريته وبعد اتمامها يقدّم تقريره بالمشافهة فى الجلسة التى يعينها القاضى .

واذا كانت الدعوى متعلقة بحق ارتفاق فتقدّر باعتبار قيمة العقار المقرر عليه هذا الحق .

واذا كانت المنازعة بشأن حق انتفاع بعقار أو ملك عين يكون التقدير باعتبار نصف قيمة العقار المذكور .

واذا كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التى تجاوز قيمة المدّعى به فيها ~~عشرة آلاف قرش~~ .

٣١ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة أوّل درجة فى جميع الدعاوى المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتختص أيضا بالحكم بصفة ثانى درجة فى الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية .

٣٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — تختص محكمة الاستئناف بالحكم فى كافة الدعاوى التى حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة أوّل درجة .

(١) د ٩ مايو ١٨٩٥

البـاب الثـانى

فى رفع الدعوى وفى اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها

٣٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — ترفع الدعوى للمحكمة بواسـطة تكليف الخصم بالحضور أمامها على يد محضر بناء على طلب المدّعى .

٣٤ — تكليف المدّعى عليه بالحضور أمام المحكمة يكون فى الأوجه الآتيــة [1] :

(أوّلا) فى مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمنقولات يكلف بالحضور أمام المحكمة التى يكون محله داخلا فى دائرة اختصاصها وان لم يكن

---

[1] د ١٨ مايو ١٨٩٢ بشأن اختصاص بعض المحاكم الأهلية بالحكم فى الدعاوى التى ترفع من الأهالى على الحكومة .

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المـادة ١٥ من الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان ســـنة ١٣٠٠ (١٤ يونيه سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وبعد الاطلاع على الأوامر الصادرة فى غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) و ٢٩ شوّال و ٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٦ (٢٧ يونيه و ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩) المشتملة على بيان دائرة اختصاص كل من محاكم الوجه البحرى ومحاكم الوجه القبلى ؛

وبعـد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٦ رجب ســنة ١٣٠٨ (٧ مارس سنة ١٨٩١) الخاص بمحافظة الحدود ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٥ شوّال سنة ١٣٠٩ (٢ مايو سنة ١٨٩٢) بالغاء محكمة بنها الابتدائية الأهلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعـد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بمـا هو آت بعده :

له محل بالقطر المصرى فيكلف بالحضور أمام المحكمة التابعة لدائرتها جهة اقامته واذا كانت الدعوى على جملة أشخاص فيكلف الجميع بالحضور أمام المحكمة التى يكون فى دائرتها محل أحدهم ؛

(ثانيا) فى المواد المختصة بالعقار وفى المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدّعى عليه بالحضور أمام المحكمة الكائن فى دائرتها العقار المتنازع فيه ؛

(ثالثا) فى مواد الشركة ما دامت قائمة ولم يجحد المدّعى عليه أنه شريك فيها يكلف بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفى الدعاوى المتعلقة بشركات السيكورتاه أو النقل أو نحو ذلك يجوز

مادة ١ — تختص المحاكم الابتدائية بمصر واسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا دون غيرها بالحكم فى الدعاوى التى ترفع من الأهالى على الحكومة أيا كان موضوعها .

ولا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالأمور الجزئيـة إلا أمام محاكم المواد الجزئية الكائن مركزها فى مركز احدى المحاكم الابتدائية السالف ذكرها .

و يكون تكليف الحكومة بالحضور فيما يتعلق بدعاوى محافظة الحـدود أمام المحكمة المخصوصة بأسوان (ألغيت) وتستأنف أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة قنا (نقلت محكمة المنصورة الى الزقازيق بدكريتو ٢٣ ديسمبر ١٨٩٧) .

مادة ٢ — تشمل دائرة محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى المذكورة فى المادة السابقة الدائرة المعينة الآن لاختصاصها ودائرة محكمة طنطا ودائرة محكمة بنى سويف .

مادة ٣ — تبقى دائرة كل من محاكم اسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا فيما يتعلق بالدعاوى الخاصة بالحكومة كما هى الآن .

مادة ٤ — الدعاوى المنظورة الان على الحكومة سواء كانت فى أول درجة أو فى ثانى درجة فى المحاكم التى أصبحت غير مختصة بها بموجب أمرنا هذا يصير احالتها على المحكمة المختصة بها من المحاكم المذكورة آنفا بالحالة التى هى عليها اذا كانت المرافعة لم تحصل فيها ولو صدر فيها قبل الآن أحكام تمهيدية .

مادة ٥ — كل ما كان مخالفا لأحكام أمرنا هذا يعدّ لاغيا ولا يعمل به .

مادة ٦ — على ناظر الحقانية تنفيذ أمرنا هذا .

تكليف المدّعى عليـــه بالحضـــور أمام المحكمة التابع اليهـــا أحد فروع الشركات المذكورة .

(رابعا) فى المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدّعى عليه بالحضور أمام المحكمة التى حكمت باشهار التفليس .

(خامسا) فى المواد التى سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدّعى عليه بالحضور أمام المحكمة التـــابع لدائرتها المحل المتفق عليه أو أمام المحكمة التابع لدائرتها محله الأصلى .

(سادسا) اذا طلب شخص غير حاضر فى الخصـــومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة أو فى حالة حصول طلب من المدّعى عليـــه على المدّعى فى أثنـــاء الخصـــومة أو فى حالة طلب شخص غير حاضر فى الخصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعاوى الفرعية أمام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الأصلية ومع ذلك يجوز لمن طلب بدعوى كونه ضامنا أن يطلب رؤية الدعوى عليـــه بالمحكمة التابع لهـــا محله ويجاب لطلبه اذا أثبت بالكتابة أو ظهر صريحا من أحوال القضية أن الدعوى الأصلية ما أقيمت إلا بقصد جلبه أمام محكمة غير المحكمة التابع اليها ؛

(سابعا) فى المواد التجارية يكلف المدّعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها محله أو المحكمة التابع لها المحل الذى حصل الاتفاق وتســـليم البضاعة فيه أو المحكمة الكائن بدائرتها المحل المقتضى دفع القيمة فيه ؛

(ثامنا) دعاوى مداينى تركات المتوفين تقام أمام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبـــل تقسيمها وأما اذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى أمام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة .

٣٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — ورقة التكليف بالحضور يلزم أن تكون مشتملة على كافة البيانات المقررة فيما يتعلق بالأوراق التى يجب اعلانها وزيادة على ذلك يذكر فيها ما يأتى :

(أولا) موضـوع الدعوى بعبارة صريحة وبيـان الأدلة المستندة عليها فيها بالايجاز والاختصار ؛

(ثانيا) بيان المحكمة المختصة بالنظر فى الدعوى ؛

(ثالثا) اليوم والساعة المقتضى حضور الأخصام فيهما .

٣٦ — يجوز تكليف المدّعى عليـه بالحضـور أمام قاضى المواد الجزئية بمقتضى علم خبر فى المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ وكذلك فى الأمور المبينة فى المـادة ٢٨ .

٣٧ — يجوز أيضا تكليف المدّعى عليه بالحضور أمام قاضى المواد الجزئية بمقتضى علم خبر متى كان المدّعى به مما يختص القاضى المذكور بالحكم فيه حكما انتهائيا .

٣٨ — ويسوغ أيضا تكليف المدّعى عليه بالحضور بمقتضى علم خبر فى الأحوال الأخرى المبينة فى هذا القانون .

٣٩ — اذا حصلت المنازعات المذكورة فى المـادة ٣٦ فى وقت التنفيذ وجب على المحضر أن يكلف المدّعى عليـه بالحضور فى ميعاد قصـير ولو بميعاد ساعة واحدة ويكتب ذلك فى محضر التنفيذ وتسـلم صورة من هذا المحضر للخصم وفى هذه الحالة يكون المحضر نائبا فى المرافعة أمام المحكمة عن الخصم الذى طلب اجراء التنفيذ .

٤٠ — يشتمل علم الخبر على ما يأتى :

(أولا) التـاريخ ؛

(ثانيـا) اسم ولقب وصـنعة أو وظيفة كل من المـدّعى والمدّعى عليه ومحل كل منهما ؛

(ثالثـا) تعيين المحكمة المقتضى حضور الأخصام أمامها ؛

(رابعـا) اليوم والساعة المقتضى حضور الأخصام فيهما ؛

(خامسا) بيان الغرض المقصود من الطلب بالايجاز والاختصار .

٤١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تحرير علم الخبر يكون بمعـرفة المحضر ويجب على الخصم أن يحضر أمامه لذلك .

٤٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — على المحضر أن يخصص دفتر قســيمة لذلك يقيد فيــه البيانات المذكورة فى المــادة ٤٠ ثم يفصل احدى القسيمتين و يعلنها للمدّعى عليه .

٤٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجب على المحضر أن يذكر فى علم الخبر الجهة التى فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة اللذين أجرى فيهما ذلك واسم الشخص الذى سلم اليه علم الخبر .

٤٤ — (ألغيت بدكريتو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

٤٥ — (» » »)

٤٦ — (» » »)

٤٧ — (» » »)

٤٨ — ميعاد الحضور يكون فى الدعاوى المدنية ثمــانية أيام وفى الدعاوى التجارية ثلاثة أيام وفى الدعاوى الجزئية أربعا وعشرين ساعة .

٤٩ — يجوز فى حالة الضرورة تنقيص تلك المواعيد الى ثلاثة أيام كاملة فى الدعاوى المدنية و ٢٤ ساعة فى الدعاوى التجارية .

(د ٩ مايو ١٨٩٥) وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة فى ميعاد ساعة واحدة فى المواد التجارية والجزئية فى حالة شدّة الضرورة على حسب ما يرى للقاضى .

٥٠ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور أو علم الخبر يقيد الدعوى فى الحال فى الجدول العمومى المعدّ فى قلم كتاب المحكمة لقيد الدعاوى .

الباب الثالث

فى حضور الأخصام أو وكلائهم [1]

---

٥١ — (ألغيت بدكريتو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)

٥٢ — (» » »)

٥٣ — (» » »)

٥٤ — (» » »)

٥٥ — (» » »)

٥٦ — (» » »)

٥٧ — (» » »)

٥٨ — (» » »)

٥٩ — (» » »)

٦٠ — (» » »)

٦١ — (» » »)

٦٢ — (» » »)

---

(١) راجع قانون نمرة ٣ سنة ١٩١٠ الخاص بتماضى التحضير (بذيل هذا القانون صفحة ١٤٢) .

٦٣ — (ألغيت بدكريتو ٣١ أغسطس ١٨٩٢)
٦٤ — (« « «)
٦٥ — (« « «)
٦٦ — (« « «)
٦٧ — (« « «)

٦٨ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجب على قاضى المواد الجزئية أن يسعى فى المصالحة بين الأخصام فى أول جلسة يحضرون فيها أمامه فان تيسر حصول الصلح بينهم يحرر محضرا بما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه كل من الأخصام امضاءه أو ختمه ويكون المحضر المذكور فى قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب أن يسلم صورة منه بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بالأحكام .

٦٩ — (ألغيت بدكريتو ٣١ أغسطس ١٨٩٢) .

٧٠ — فى اليوم المعين لتقديم الدعوى أمام المحكمة يحضر الأخصام بأنفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى توكيل خاص فى القضية أو عام فى المرافعات أمام المحاكم .

انما يجب عليهم دائما أن يحضروا بأنفسهم أمام قاضى المواد الجزئية ان لم يحدث لهم عذر يمنعهم عن الحضور .

٧١ — يجوز للمحكمة دائما أن تحكم بحضور الأخصام بأنفسهم أمامها فى يوم تعينه لذلك وحكمها بهذا الحضور لا يعلن على يد محضر إذا كانت الدعوى مقامة بمواجهة الأخصام .

٧٢ — إذا كان للخصم عذر مقبول يمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها ليسمع أقواله ويقيدها فى محضر يوضع عليه

امضاء كاتب المحكمة الذى يستصحبه القاضى وامضاء الخصم المسؤول ان كان ممن يكتب أو فى امكانه الكتابة ويذكر فى المحضر أسباب التأخير .

٧٣ — للقاضى المعين لذلك النظر فيما يقتضيه الحال من حضور الخصم الآخر فى المحضر المذكور أو عدمه .

٧٤ — يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله .

ويجوز أن تكون ورقة التوكيل غير رسمية .

٧٥ — بمجرّد صدور التوكيل من أحد الأخصام يكون محل الوكيل هو المعتبر فى أحوال الاعلان وما يتفرع عنها .

٧٦ — الخصم الذى لايكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة يجب عليه أن يعين له محلا بالبلدة المذكورة وإلا فيعتبر اعلان الأوراق صحيحا بمجرّد تسليمها على يد محضر فى قلم كتّاب المحكمة .

٧٧ — لا يجوز لأحد قضاة المحاكم ولا للنائب العمومى عن الحضرة الخديوية ولا لأحد وكلائه ولا لأحد المأمورين الموظفين بالمحاكم المذكورة أن يكون وكيلا فى المرافعة أو المدافعة عن الأخصام سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة ولا بطريق الافتاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها .

٧٨ — تحصل المرافعة فى الدعاوى المستعجلة بالجلسة التى تقدّم فيها الدعوى أو فى الجلسة التالية لها إذا اقتضى الحال ويراعى فى ذلك ترتيب قيدها فى الجدول .

٧٩ — يجوز للمحكمة أن تعين فى ترتيبها جزءا من الجلسة بعد تقديم القضايا لسماع الدعاوى التى تمكن المرافعة فيها بأقوال مختصرة .

٨٠ — الدعاوى الغير مستعجلة يجرى قيدها فى جدول مخصوص على حسب ترتيب تواريخ الأوامر الصادرة بقيدها .

٨١ — تكون المرافعات علانية إلا فى الأحوال التى تأمر المحكمة باجراء المرافعة فيها سرا سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الأخصام محافظة على النظام العمومى أو مراعاة للآداب .

٨٢ — لاتجوز المقاطعة على الأخصام أو وكلائهم فى أثناء كلامهم ولا منعهم عنه إلا إذا تعدّوا على النظام العمومى أو على أشخاص خارجين عن الدعوى .

٨٣ — ليس للأخصام أن يطلبوا إعادة الاستماع اليهم بعد اعطاء أجوبتهم فى ثانى مرة .

٨٤ — يكون المدّعى عليه آخر من يتكلم .

٨٥ — ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بالنظام .

٨٦ — إذا حصل هذا التشويش من أحد أرباب الوظائف بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبى فى حال انعقاد الجلسة .

٨٧ — يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح فيها ويأمر أيضا بالشروع فى التحقيق الذى يمكن اجراؤه فى حال انعقادها .

٨٨ — إذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجناية أو الجنحة فى الجلسة فيأمر رئيسها بذلك ويجرى وضعه فى دار السجن بناء على طلب وكيل النائب العمومى بمجرّد الاطلاع على ذلك الأمر .

٨٩ (د ٢٧ يونيه ١٨٩٦) — تكون المحكمة مختصة باصدار الحكم بالحبس مدّة أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش فى الجلسة وينفذ حكمها فى الحال و باصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه جنحة فى الجلسة سواء كانت فى حق المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد المأمورين الموظفين بالمحاكم .

وتكون أيضا مختصة بالحكم من تلقاء نفسها بالعقوبة المقررة لجنحة شهادة الزور على من ارتكبها فى الجلسة ويكون حكمها نافذا ولو مع حصول الطعن فيه بطريق الاستئناف .

ومع ذلك فيجوز للمحكمة أن تقتصر على تطبيق المادة ٨٧ من هذا القانون وتأمر بالقبض على من شهد زورا واحالته على قلم النائب العمومى لمحاكمته .

٩٠ — الجنح التى لم يحكم فيها فى حال انعقاد الجلسة أو انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة أخرى للحكم فيها يكون النظر فيها على حسب الأصول المعتادة .

الباب الرابع
فى الأحكام

---

٩١ — الأحكام تصير المداولة فيها و يكون تحريرها والنطق بها فى الجلسة التى حصلت فيها المناقشة والمرافعة .

٩٢ — يجوز مع ذلك للمحكمة أن تؤخر صدور الحكم فى الدعوى لجلسة أخرى بميعاد ثمانية أيام .

٩٣ — اذا اقتضى الحال تأخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير التعريف والتنبيه بذلك فى الجلسة مع تعيين اليوم الذى يكون فيه صدور الحكم وتذكر أسباب التأخير بالدفتر المعد لقيد مداولات المحكمة .

٩٤ — لايجوز للمحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الأخصام ولا من أحد وكلائهم فى حال المداولة بأودة المشورة إلا بحضور الخصم الآخر .

٩٥ — لايسوغ فى وقت المداولة قبول تقرير أو مذكرة أو ورقة من أحد الأخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما .

٩٦ — يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة مبتدئا بالعضو الأصغر سنا ثم يعطى رأيه فى الآخر .

٩٧ — تصدر الأحكام باجماع الآراء أو بأغلبيتها .

٩٨ — اذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين فالفريق الأقل عددا أو الفريق الذى من ضمنه العضو الأقل مدة يلزمه أن ينضم لأحد الرأيين الصادرين من الأكثر عددا .

٩٩ — ومع ذلك لا يكون هذا الفريق ملزما بالانضمام المذكور إلا بعد أخذ الآراء مرة ثانية .

١٠٠ — يشترط فى القضاة الذين يحكمون فى الدعوى سبق حضورهم جميعا فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة و إلا كان الحكم لاغيا .

١٠١ — ويجب أيضا أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته فى جلسة علانية .

١٠٢ — ومع ذلك اذا حصل لأحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكتفى الحال بأن يضع ذلك العضو امضاءه على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته .

١٠٣ — الأحكام التى تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الأسباب التى بنيت عليها وإلا كانت لاغية .

١٠٤ — يوضع على صورة الحكم الأصلية امضاء كل من رئيس المحكمة وكاتبها .

١٠٥ — يجب على كاتب المحكمة أن يقيد فى دفتر منمر الصحائف على كل صحيفة منه العلامة اللازمة أسباب الحكم ان كانت ونصه وأسماء الأخصام وأسماء القضاة الذين حضروا فى الجلسة ويكون قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك بياض أو حصول شطب أو تحشير بين السطور .

١٠٦ — كل صورة أصلية من صور الأحكام المقيدة فى هذا الدفتر يصير امضاؤها من رئيس المحكمة وكاتبها .

١٠٧ — على كاتب المحكمة أن يسلم فى ظرف ثمانية أيام من يوم الطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وغيرها من النسخ التى تطلب منه .

١٠٨ — يسوغ لكل انسان الاطلاع على الأحكام فى نفس المحكمة اذا بين تاريخها وأسماء الأخصام .

١٠٩ — ويسوغ أيضا اعطاؤه ما يطلبه من ملخصها أوصورتها .

١١٠ — تعطى نسخة الحكم التى يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذى تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه انما لاتعطى هذه النسخة للخصم المذكور إلا اذا كان اجراء التنفيذ واجبا .

١١١ — لرئيس المحكمة التى صدر منها الحكم أو لمن ناب عنه من القضاة أن يحكم فى المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها أو تسليم نسخة ثانيـة فى حالة ضـياع النسخة الأولى ويكون حكمه بنـاء على طلب أحد الأخصام حضـور الآخر بموجب علم خبر فى ميعاد أربع وعشرين ساعة .

ويجوز الطعن فى حكمه أمام المحكمة الصادر منها الحكم المراد استلام نسخته بحيث تكون مركبة من جميع القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم ما لم يكن لهم عذر يمنعهم عن الحضور .

١١٢ — لايجوز تنفيذ الأحكام إلا بعد اعلانها للخصم .

١١٣ — يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها .

١١٤ — اذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الأخصام على الآخر فيما يدّعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصـة فى المصـاريف أو تخصيصها عليهم حسب ماتراه المحكمة وتقدّره فى حكمها .

١١٥ — يجوز للمحكمة فى جميع الدعاوى أن تحكم بتعويضـات فى مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوى أو مدافعة كان القصد بهـا مكيدة الخصم .

١١٦ — تقدّر مصاريف الدعوى فى الحكم ان أمكن وإلا فتعطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدّره رئيسها أو من ينوب عنه من القضاة بغير احتياج الى مرافعة جديدة من أجل ذلك .

١١٧ — يجوز لكل من الأخصام المعارضة فى تقدير المصاريف فى ظرف ثلاثة أيام تمضى بعد يوم اعلان الحكم اليه أو اعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة أو وصول قائمة المصاريف المقدّرة اليه وتصح المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك فى قلم كتّاب المحكمة .

١١٨ — تنظر المعارضة فى أودة مشورة المحكمة الصادر منها الحكم بناء على طلب أحد الأخصام حضور الآخر فى ميعاد أربع وعشرين ساعة بمقتضى علم خبر اذا كانت تلك المعارضة تستلزم حضور الخصم الآخر .

فان لم يكن للخصم الآخر مزية حاصلة أو محتملة الحصول فى تعديل المصاريف المقدّرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول ولمن حصلت منه أن يحضر وحده .

واذا كانت المعارضة حاصلة فى المصاريف المقدّرة لأحد المأمورين التابعين الى المحكمة فيجب طلب حضوره فى ميعاد أربع وعشرين ساعة .

الباب الخامس

فى الأحكام الصادرة فى غيبة أحد الأخصام

---

١١٩ — اذا لم يحضر المدعى عليه فى اليوم المعين للحضور بالجلسة المنعقدة بالمحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة فى حال غيبته اذا طلب المدعى الحكم بالغياب وتحققت صحة دعواه فان لم يتحقق للمحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر باثباتها بالأدلة اللازمة أما اذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور فيصير شطب الدعوى من جدول القضايا .

١٢٠ — لا يصح التمسك بالحكم الصادر فى حال الغيبة إلا بعد انفضاض الجلسة التى صدر فيها .

١٢١ — يجوز للمحكمة فى أحوال مستثناة أن تؤخر الحكم فى الغياب الى ثمانية أيام .

١٢٢ — الأحكام الصادرة فى حال الغياب يكون صدورها وأخذ نسخها واعلانها بالتطبيق على ما هو مقرر فى شأن الأحكام الصادرة بمواجهة الأخصام .

١٢٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — اذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك ان تخلف أحد فالحكم الذى يصدر فى الدعوى لا تقبل منه المعارضة فيه .

١٢٤ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا لم يحضر المدعى فى الميعاد المعين كان المدعى عليه مخيرا بين طلب ابطال المرافعة وبين طلب الحكم غيابيا فى أصل الدعوى ولا يقبل الطعن فى الحكم ببطلان المرافعة بأى طريقة كانت .

١٢٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — اذا حضر المدعى عليه أمام المحكمة فى الجلسة الأولى تعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الأخصام ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك ولكن لا يجوز للمدعى أن يبدى أقوالا أو طلبات جديدة ولا أن يغير أو يزيد فى الأقوال والطلبات السابقة .

١٢٦ (ذ ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — اذا حضر المدعى أمام المحكمة فى الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك عن الحضور تعتبر أيضا الدعوى مقامة بمواجهة الأخصام و يجوز للمدعى عليه أن يطلب ابطال المرافعة أو الحكم فى أصل الدعوى بناء على الأقوال والطلبات الختامية السابق ابداؤها.

الباب السادس

فى الأوامر التى تصدر على عريضة أحد الأخصام

١٢٧ — فى الأحوال التى يكون للخصم فيها وجه فى طلب صدور أمر يقدّم عريضته بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاضى المعين للأمور الوقتية .

١٢٨ — يجب على رئيس المحكمة أو القاضى المذكور أن يكتب أمره فى ذيل العريضة ولو كان بعدم قبولها .

١٢٩ — يترك مقدّم العريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة أو القاضى ليسلمها مع صورة من أمره ممضاة منه الى كاتب المحكمة بغير تأخير .

١٣٠ — لمن قدّم العريضة وللخصم الذى أعلن الأمر اليه الحق فى التظلم من الأمر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور أمامها بمقتضى علم خبر انما لايترتب على هذا التظلم توقيف تنفيذ الأمر تنفيذا مؤقتا إذ أنه واجب حتما .

و يجوز أيضا أن يكون التظلم من الأمر منضما بالتبعية الى الدعوى الأصلية فى أى حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضى الميعاد .

١٣١ — لا تذكر فى الأوامر الأسباب التى بنيت عليها انما الأوامر التى تكون منافية لأمر سبق صدوره من نفس الآمر أو غيره لا بد أن تكون مشتملة على بيان الأحوال الجديدة التى اقتضت اصدارها وإلا كانت لاغية .

١٣٢ — وفضلا عما ذكر يكون للخصم الذى صدر عليه الأمر الحق دائما فى أن يتظلم منه لنفس الآمر مع تكليف الخصم الآخر بالحضور بمقتضى علم خبر .

الباب السابع

فى الاجراءات التى تحدث أمام المحكمة الابتدائية

الفصل الأول

فى دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول فى موضوعها

١٣٣ — أوجه الدفع الجائز ابداؤها قبل الدخول فى موضوع الدعوى هى :

الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر فى الدعوى المرفوعة لها .

الدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها .

الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها .

الدفع بطلب الاطلاع على الأوراق المتمسك بها الخصم فى الدعوى .

الدفع بطلب ميعاد لاستحضار شخص غير حاضر فى الدعوى على أنه ضامن فيما يتعلق بها .

الفـــرع الأول

فى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى وطلب الاحالة على محكمة أخرى

١٣٤ — الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسـبة لنوع القضـية والدفع بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها يجب ابداؤهما قبل ما عداهما من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال أو طلبـات ختامية متعلقة بأصـل الدعوى سواء كانت أصلية أو فرعيـــة أو مقامة من المدعى عليه على المدعى فى أثناء الخصومة .

انمـا اذا كان الدفع بعدم اختصـاص المحكمة مبنيا على ما هو مقرّر فى مادتى ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فيجوز ابداؤه فى أى حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها .

١٣٥ — يجوز للمحكمة المقدّم اليها الدفع بعـدم الاختصاص أن تحكم فيه وفى أصل الدعوى حكما واحدا بشرط أن تبين ما حكمت به فى كل منهما على حدته .

١٣٦ — اذا طلب أحد الأخصام احالة الدعوى على محكمـــة أخرى بسبب كونها مقامة بها فيحال هـــذا الطلب بميعاد قريب على المحكمة التى قدّمت اليها الدعوى أولا للحكم فيه ما لم يتحقق من أحوال القضية أن طلب الاحالة بقصد مكيدة الخصم .

١٣٧ — اذا كان طلب الاحالة مبنيا على ارتباط الدعوى بدعوى أخرى فيكون الحكم فيـــه الى المحكمة التى قدم اليهـا الطلب المـــذكور .

———

الفرع الثانى — فى الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها

١٣٨ — اذا كانت الورقة التى أقيمت بها دعوى أصلية أو دعوى من المدعى عليه على المدعى فى أثناء الخصومة أو غير ذلك باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره فيزول ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق فى الدفع به .

ومع ذلك يجوز للخصم الذى تخلف عن الحضور أن يرفع دعوى بطلان ورقة الطلب فى وقت المعارضة فى الحكم الصادر فى غيبته أو فى وقت استئناف الحكم انما يجب عليه اجراء ذلك قبل ابداء أى مدافعة أخرى .

١٣٩ — يزول بطلان كل ورقة غير الأوراق المذكورة سابقا بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه أنه اعتبرها صحيحة أو بمجرد حصول أى شئ من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة .

الفرع الثالث — فى الدفع بطلب الميعاد

١٤٠ — اذا ادّعى أحد فى المواد المدنيــة عقب دعوى أصلية أو فرعية أو عقب دعوى أقيمت من المدعى عليه على المدعى فى أثناء الدعوى الأصلية أن له حقا فى استحضار شخص غير حاضر فى الخصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى جاز له أن يستحصل على ميعاد لاستحضار ذلك الضامن وتراعى فى تقدير هذا الميعاد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور .

١٤١ — يجوز لمن كلف بالحضور على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى أن يطلب ميعادا آخر لاستحضار من يدعى أنه ضامن له .

١٤٢ — يجب على المحكمة أن تعطى الميعـاد المذكور اذا كان مدّعى الضمان كلف المدعى عليـه بالحضور قبل مضى ثمـانية أيام من تاريخ الدعوى التى نشأ عنها استحضار الضامن .

ويجب أيضا اعطاء الميعاد المذكور اذا كان طلبه حاصلا فى ظرف الثمـانية أيام المذكورة .

١٤٣ — فى المواد التجارية مطلقا وفى المواد المدنية اذا انقضت الثمـانية أيام المذكورة ولم يطلب فيها حضور أحد على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى يكون للمحكمة النظر فى استصواب أو عدم استصواب تأخير الحكم فى الدعوى الأصلية لليوم الذى فيه يمكن حضـور المدعى عليه بالضمان للوقوف على الحقيقة .

١٤٤ — طلب الميعاد والمعارضـة من الخصم الآخر بعدم لزومه يحكم فيهما بوجه الاستعجال .

١٤٥ — فى جميع الدعاوى اذا مضت مواعيد التكليف بالحضور فى دعوى الضمان والمواعيد المتعلقة بالدعوى الأصلية ولم يصـدر حكم فى احداهما تضم الدعويان لبعضهما ويحكم فيهـما بحكم واحد إلا اذا استصوبت المحكمة الحكم فى كل من الدعويين على حدته .

١٤٦ — اذا حكم بعدم الحق فى دعوى الضمان جاز الحكم على من ادّعى به بتعويضات فى نظير الضرر النـاشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذى استحصل عليه مدعى الضمان بالاحتجاج باستحضار الضامن .

١٤٧ — يجوز فى جميع الأحوال للمحكمة المقـامة فيهـا الدعوى الأصلية أن تحكم فى دعوى الضمان ما لم يتحقق لها أن الدعوى الأصلية لم تقم إلا بقصد جلب الضامن أمام محكمة غير المحكمة التابع اليها .

١٤٨ — فى حالة ضم دعوى الضمان للدعوى الأصلية اذا حكم بالزام الضامن فيكون الحكم للدعى الأصلى اذا اقتضاه الحال ولو لم تكن دعواه إلا على مدعى الضمان ويجوز أن يترك سبيل المدعى بالضمان من الدعوى الأصلية ما لم يكن ملزما فيها بشئ خاص بشخصه .

١٤٩ — اذا أقيمت دعوى من المدّعى عليه على المدعى فى أثناء الخصومة كان للدّعى الحق فى طلب ميعاد ثلاثة أيام للاجابة عنها وكذلك اذا تمسك أحد الأخصام بأوراق لم يسبق اطلاع الخصم الآخر عليها كان له الحق فى طلب ميعاد ثلاثة أيام للاطلاع عليها .

١٥٠ — الاطلاع على الأوراق المسلمة فى قلم كتاب المحكمة يكون فى محل تسليمها بغير انتقالها منه .

١٥١ — تقدّم أوجه الدفع مع بعضها الى المحكمة قبل ابداء أى مدافعة فى أصل الدعوى .

الفصل الثانى — فى الاجراءات المتعلقة بالثبوت

١٥٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — اذا تراءى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها جاز لها أن تأمر أو تأذن باثبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة فى الفروع الآتية .

الفرع الأول — فى استجواب الأخصام

١٥٣ — لكل من الأخصام الحق فى أن يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى المقامة .

١٥٤ — يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الأسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول .

١٥٥ — الأسئلة التى أجازتها المحكمة أو التى لم يعارض الخصم فى جواز قبولها تتوجه من رئيس المحكمة ويجاب عنها من الخصم بنفسه فى نفس الجلسة بغير حكم خلاف الحكم الذى يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة أن تعطى ميعادا للاستجواب .

١٥٦ — تجب كتابة الأجوبة المعطاة من الخصم فى دفتر الجلسة وبعد تلاوتها يوضع عليها امضاء كل من المسؤول ورئيس المحكمة وكاتبها.

١٥٧ — اذا امتنع المسؤول من وضع امضائه أو كان له مانع منه فيذكر ذلك فى دفتر الجلسة .

١٥٨ — اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه فى الجلسة جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها لاستجوابه فى محله وفى هذه الحالة يحرّر محضر بما يجيب به الخصم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضى المعين وكاتب المحكمة والمسؤول .

١٥٩ — اذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقيما بدائرة محكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها .

١٦٠ — تكون المجاوبة بمواجهة من طلب الاستجواب انما لايجوز له التكلم فى أثناء ذلك .

١٦١ — اذا امتنع المسؤول عن الاجابة عن أسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر فيما يحتمله ذلك .

١٦٢ — فى حاله امتنــاع الخصم المقتضى اســتجوابه يســوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن باثبات الوقائع المبنية عليها الأسئلة بالبينة ولو كانت الحالة مما لاتجوّز القوانين الاثبات فيها بذلك .

الفرع الثــانى — فى اليمين

١٦٣ — على الخصم الذى يكلف خصمه باليمين الحاسمة للنزاع أن يقدّم صيغة السؤال الذى يريد استحلافه عليه بعبارة واضحة صريحة.

١٦٤ — لا يجوز للوكيل فى الخصــومة أن يكاف الخصم الآخر باليمين الحاسمة ولا أن يردّها عليه بدون اذن مخصوص بذلك من الموكل .

١٦٥ — يجوز رفض طلب اليمين اذا كان التحليف مطلوبا على واقعــة غير متعلقة بالدعوى أوكانت اليمين غير جائزة القبول بنــاء على ما يدوّن فى القانون المدنى .

١٦٦ — لا يجوز التكليف من باب الاحتياط باليمين الحـاسمة لأن التكليف بتلك اليمين يفيد ترك ما عداها من أوجه الثبوت للمــادة المراد الاستحلاف عليها .

١٦٧ — اذا لم يعارض الخصم المطلوب تحليفه فى تعلق الواقعة المقصود استحلافه عليها بأصل الدعوى ولا فى جواز قبولها وجب عليه الحلف فورا انمــا يجوز للمحكمة أن تعطيه ميعادا للحلف ان رأت لذلك وجهــا .

ومع ذلك يسوغ للخصم المذكور أن يردّ اليمين على خصمه .

١٦٨ — اذا امتنع الخصم عن تأدية اليمين ولم يردّها على خصمه فالواقعة المراد الاستحلاف عليها تعتبر صحيحة .

١٦٩ — يجب على المحكمة عند الحكم بتعلق الواقعة المطلوب التحليف عليها بأصل الدعوى وبجواز قبولها اذا كان قد حصل تنازع فيها أن تبين فى الحكم المذكور صيغة السؤال المراد التحليف عليه ويجوز للمحكمة فى جميع الأحوال أن تغير فى صيغة السؤال التى يقدّمها الخصم .

١٧٠ — من يطلب التعجيل من الأخصام يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لأداء اليمين مع مراعاة الأصول والمواعيد المقرّرة للطلب أمام المحكمة .

١٧١ — يجوز للخصم المطلوب تحليفه أن يؤدّى اليمين على حسب الأصول المقرّرة بديانته ان طلب ذلك .

١٧٢ — وفى الأحوال الأخر تكون تأدية اليمين بأن يقول الحالف أحلف على ثبوت أو نفى المحلوف عليه ويذكر ألفاظ السؤال بالصيغة التى تقرّرت .

١٧٣ — لايجوز التوكيل فى تأدية اليمين .

١٧٤ — اذا ثبت وجود مانع لمن كلف باليمين عن الحضور لأدائها جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها ليتوجه اليه ويحلفه اليمين ويكون معه كاتب من المحكمة .

١٧٥ — فى حالة بعد من كلف باليمين عن المحكمة يجوز لها أن تحيل استحلافه على محكمة المواد الجزئية المقيم بدائرتها .

١٧٦ — فى جميع الأحوال السالف ذكرها يكتب محضر بتأدية اليمين ويوضع عليه امضاء أو ختم كل من الحالف ورئيس المحكمة أو القاضى المعين للتحليف وكاتب المحكمة .

الفرع الثـالث ـــ فى التحقيقات

١٧٧ ـــ على الخصم الذى يريد اثبات شئ بالبينة أن يبين الوقائع التى يريد اثباتها فى أقواله وطلباته المقدّمة للمحكمة بالكتابة أو فى الجلسة شفاها فان بينها شفاها تذكر فى محضر الجلسة .

١٧٨ ـــ ان لم ينازع الخصم فى تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا فى جواز قبولها أو نازع فى ذلك وحكمت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن بالتحقيق .

١٧٩ ـــ يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأن الوقائع المتمسك بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول .

١٨٠ ـــ ويجوز لها أيضا أن تأمر من تلقاء نفسها بالاثبات بالبينة فى الأحوال التى يجوّز القانون فيها ذلك الاثبات متى رأت أن ذلك يؤدّى للوقوف على الحقيقة .

١٨١ ـــ اذا أذنت المحكمة لأحد الأخصام باثبات شئ بالبينة كان للخصم الآخر الحق دائما فى اثبات عدم صحة ذلك الشئ بالبينة أيضا .

١٨٢ ـــ يجب أن تكون الوقائع المقتضى اثباتها بالبينة مبينا كل منها على انفراده بالدقة والضبط فى الحكم الصادر بذلك .

١٨٣ ـــ يجب أن يكون التحقيق أمام المحكمة وتعين الجلسة التى يكون فيها استماع شهادة الشهود فى الحكم الصادر باجرائه .

ويجوز للمحكمة أن تعين فى الجلسة المذكورة أحد قضاتها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضى الذى يعين لذلك أن يشرع فى اجراء التحقيق بعد انفضاض تلك الجلسة فورا .

فان كان محل اقامة الشهود بعيدا عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة جاز لها أن تعين بناء على طلب الخصم الذى يريد الاثبات بالبينة قاضى المواد الجزئية الموجود فى محل اقامة الشهود أو فى محل اقامة الفريق الأكثر عددا منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى أمر من المحكمة يكتب فى محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكور أن يبين اسم ولقب ومحل اقامة كل من الشهود .

وفى حالة ما اذا تعين قاضى المواد الجزئيــة لاستماع شهادة الشهود وجب عليه أن يعين بناء على عريضة تقدّم له ممن يطلب التعجيل من الأخصام المحل واليوم والساعة اللاتى يكون فيها استماع شهادة الشهود .

وتعلن صورة الأمر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة الى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة قبــل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثــلاثة أيام .

١٨٤ — اذا طلب أحد الأخصام امتداد الميعاد لاجراء التحقيق يحكم فى ذلك الطلب فورا من المحكمة أو من القاضى المعين بعد سمــاع أقوال الأخصام بوجه الايجاز ويصدر الحكم بأمر يكتب فى محضر الجلسة .

١٨٥ — اذا امتنع القاضى عن امتــداد الميعاد لاجراء التحقيق جاز للخصم رفع أمر ذلك الامتناع الى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد أو صرف النظر عنه والحكم فى أصل الدعوى .

١٨٦ — لايجوز للمحكمة ولا للقاضى أن يأذنا بامتداد الميعاد أكثر من مرة واحدة .

١٨٧ — اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهــم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لأداء الشهادة بميعاد يوم واحد مقدّما غير مواعيد المسافة .

١٨٨ — يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود .

١٨٩ — يكون العمل فى تحقيق النفى الذى يطلبه الخصم الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ما سبق بيانه و يكون تعيين اليوم لذلك التحقيق بأمر يصدر بعد انتهاء تحقيق الثبوت فورا .

١٩٠ — تتبع القواعد الآتى بيانها فى تحقيق الثبوت وفى تحقيق النفى .

١٩١ — اذا لم يحضر الشاهد لأداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانونا يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديوانى واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانيا بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف .

١٩٢ — يصـــدر الحكم بهذه الغرامة من المحكمة أو من القاضى المعين للتحقيق وفى هذه الحالة يندرج حكمه بذلك فى محضر التحقيق .

١٩٣ — يضاعف مقدار الغرامة اذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية .

١٩٤ — وفى هذه الحالة يجوز للمحكمة أو للقاضى المعين للتحقيق أن يصدر أمرا باحضار الشاهد رغما عنه .

١٩٥ — اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن المجاوبة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفا بغرامة مائة قرش ديوانى فضلا عن الحكم عليه بمـا يترتب على امتناعه من التعويضات للأخصام .

١٩٦ — اذا حضر الشاهد الذى تأخر أولا عن الحضور وأبدى أعذارا ثابتة أوجبت تأخيره وجبت اقالته من الغرامة .

١٩٧ — اذا ثبت أن للشاهد مانعا عن الحضور ينتقل القاضى المعين للتحقيق مصحوبا بكاتب المحكمة الى منزل ذلك الشـاهد لسماع

شهادته فان كان التحقيق أمام المحكمة وجب عليها أن تعين أحد قضاتها لذلك .

١٩٨ — لا يجوز رد شهادة أحد الشهود ولا تجريحه ولو كان قريبا أو صهرا لأحد الأخصام إلا اذا كان غير قادر على التميز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض فى جسمه أو فى قواه العقلية أو غير ذلك من الأسباب التى من هذا القبيل .

١٩٩ — تسمع أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط .

٢٠٠ — يجوز لمن لاقدرة له على التكلم أن يؤدّى الشهادة اذا أمكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات .

٢٠١ — يجب على كل شاهد تجاوز سنّ الأربع عشرة سنة أن يحلف يمينا قبل استجوابه .

٢٠٢ — لايجوز لأحد أن يؤدّى شهادة عما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالأشغال الميرية إلا اذا سبق نشرها أو أذنت بافشائها الجهة المختصة بها .

٢٠٣ — اذا دعى أحد الموظفين الى افشاء ما صار تبليغه اليه على سبيل المسارة فى أثناء اجراء وظائفه ورأى أنه يترتب على عدم كتمان ذلك ضرر ما للصلحة العمومية فلا يلزم بالافشاء .

٢٠٤ — اذا علم أحد القضاة ونحوهم أو أحد مأمورى الضبطية القضائية أو مأمورى الضبط والربط بتوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر فى قانون العقوبات فلا يجبر على أن يعرف عن مصدر علمه بذلك .

٢٠٥ — كل من علم من الافوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعته أو خدمته بأمر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لايجوز له فى أى حال من الأحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعمال صنعته ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنحة .

٢٠٦ — ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يؤدّوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدّم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم .

٢٠٧ — لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى بغير رضاء الآخر ما بلغه اليه فى أثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقاتها بينهما إلا فى حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر بحق أو اقامة دعوى على أحدهما بسبب وقوع جناية أو جنحة منه على الآخر .

٢٠٨ — يؤدّى كل واحد من الشهود شهادته على انفراده بغير حضور باقى الشهود الذين لم تسمع شهادتهم .

٢٠٩ — على الشاهد أن يعرّف عن اسمه ولقبه وصنعته أو وظيفته ومحله وأن يبين قرابته أو مصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة ان كان قريبا أو صهرا لأحد الأخصام ويبين ان كان خادما أو مستخدما عند أحد الاخصام .

٢١٠ — وعليه أيضا أن يحلف يمينا بأنه يشهد بالحق وتكون تأدية اليمين على حسب الأصول المقررة بديانته ان طلب ذلك .

٢١١ — على الخصم الذى استحضر شاهدا أن يبدى على التوالى الأسئلة التى يرغب استشهاده عليها ثم يبدى الخصم الآخر مايريد اشهاد

ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير أن يقطع أحد الأخصام كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة .

٢١٢ — لايجوز للأخصام ابداء أسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما أبداه كل منهم إلا باذن المحكمة أوالقاضى المعين للتحقيق.

٢١٣ — يجوز لرئيس المحكمة أو لأحد قضاتها بعد استشهاد الشاهد على ما أبداه الأخصام أن يسأله مباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة .

٢١٤ — فى أثناء ابداء الأسئلة من أحد الأخصام عما يرغب فى استشهاد الشاهد عليه يجوز للخصم الآخر الاعتراض على ابداء سؤال جديد لا تعلق له بالواقعة المقصود اثباتها أو خارج عن حدّ اللياقة وللقاضى منع ذلك السؤال .

٢١٥ — يتلى على كل شاهد ما أدّاه من الشهادة و يضع امضاءه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها .

٢١٦ — اذا امتنع الشاهد من وضع امضائه أو كان لا يمكنه وضعها وجب ذكر ذلك فى المحضر .

٢١٧ — تؤدّى الشهود شهاداتهم شفاها بدون مراجعة مذكرات لذلك .

٢١٨ — يشتمل محضر التحقيق على صورة العريضة والأمر الذى عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة اللاتى حصل فيها التحقيق وعلى أسماء الأخصام وألقابهم وصنائعهم ومحلاتهم مع بيان حضورهم أو عدمه و بيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان حضور الشهود أو عدمه والأوامر الصادرة فى شأنهم و بيان

شهادة الشهود والأيمان اللاتى حلفوها وبيان ما حصل من ردّ الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الأسئلة التى وجهت ومن وجهها وبيان المسائل الفرعية التى نشأت عن توجيه الأسئلة وبيان الأجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات التى عزفوا عنها وبيان الجلسات التى اقتضاها التحقيق .

٢١٩ — اذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره لهم ويبين ذلك فى المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر وتكون نافذة على الخصم الذى أحضر الشهود بتأشير من كاتب المحكمة .

٢٢٠ — اذا لم تترتب على شهادة الشهود فائدة ما للدعوى فتكون مصاريف تكليفهم بالحضور ومصاريف سماع شهاداتهم على الخصم الذى أحضرهم .

٢٢١ — اذا لم يحصل التحقيق أمام المحكمة أو حصل أمامها ولم يحكم فى الدعوى فى نفس الجلسة التى سمعت فيها شهادة الشهود كان للأخصام الحق فى الاطلاع على محضر التحقيق .

٢٢٢ — للأخصام فى جميع الأحوال أن يأخذوا صورة محضر التحقيق بشرط أن لا يترتب على ذلك تأخير الحكم فى الدعوى .

الفرع الرابع — فيما يتعلق بأهل الخبرة [1]

٢٢٣ — اذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فللمحكمة أو للقاضى تعيين واحد أو ثلاثة من أهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر فى الحكم الذى يصدر بالتعيين المواد المقتضى أخذ قول اهل الخبرة عنها مع بيان

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية (رقم ١ لسنة ١٩٠٩) فى ذيل هذا القانون (صفحة ١٣٣) .

ما يصرح لهم بعمله من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بمواجهة الأخصام أو بحضور وكلائهم .

٢٢٤ — اذا كان الأخصام بالغين ولهم حق التصرف فى حقوقهم واتفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدّق لهم على ذلك من المحكمة أو من قاضى المواد الجزئية .

٢٢٥ [١] — يجب على من تعيّن من أهل الخبرة أن يحضر للمحكمة متى كلفه من يطلب التعجيل من الأخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له ثم يحلف اليمين على يد القاضى المعين للأمور الوقتية ولو بغير حضور الأخصام و يعين فى ذيل محضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاتى يباشر فيها ماتعين له .

٢٢٦ [١] — محضر اليمين المشتمل على تعيين اليوم بمعرفة أهل الخبرة يصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة للخصم الآخر قبل الشروع فى العمل بأربع وعشرين ساعة بالأقل و إلا كان العمل لاغيا .

٢٢٧ — وعلى أهل الخبرة مباشرة عمله ولو فى حالة غياب الأخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون .

٢٢٨ — على أهل الخبرة سماع أقوال الأخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الأخصام أو بمعرفة أهل الخبرة بدون تحليف للشهود اذا أذنت المحكمة لأهل الخبرة بذلك.

---

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية (رقم ١ لسنة ١٩٠٩) الذى عدل هذه المادة (صفحة ١٣٣) .

٢٢٩ — يذكر فى المحضر المشتمل على أعمال أهل الخبرة بيان حضور الأخصام وأقوالهم وملحوظاتهم ممضى عليها منهم ما لم يكن لهم مانع ثابت يمنعهم عن الامضاء و بيان أعمال أهل الخبرة بالتفصيل و بيان رأيه والأوجه التى استند عليها فيه .

٢٣٠ — يسلم تقرير أهل الخبرة لقلم كتاب المحكمة وهناك يجوز لكل من الأخصام الاطلاع عليه أو طلب صورة منه .

٢٣١ — بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقدّم الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصم الآخر بالحضور اليها بميعاد ثلاثة أيام كاملة بمقتضى علم خبر .

٢٣٢ [١] — تقدّر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى الذى ينوب عنه على نفس التقرير المقدّم منه .

٢٣٣ — تقدير الأجرة يكون نافذا على الخصم الذى طلب تعيين أهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم فى الدعوى يكون نافذا أيضا على من حكم عليه بمصاريف الدعوى .

٢٣٤ — تقبل المعارضة فى تقدير الأجرة من كل من الأخصام فى الثلاثة أيام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير و يكون حصولها بالتعريف عنها فى قلم كتاب المحكمة .

٢٣٥ — يترتب على هذه المعارضة ايقاف تنفيذ تقدير الأجرة و يرفع أمرها الى المحكمة مع طلب كل من الأخصام وأهل الخبرة مالم يكن صدر حكم انتهائى بالإلزام بمصاريف الدعوى وأما اذا سبق

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية (رقم ١ لسنة ١٩٠٩) الذى عدل هذه المادة (صفحة ١٣٣) .

صدور الحكم بذلك فلا يطالب الخصم الذى لم يكن طلب أهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف .

٢٣٦ — للخصم الذى تحصل على تنقيص أجرة أهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذى دفع أجرة أهل الخبرة على حسب تقدير القاضى وللخصم الذى دفع الأجرة أن يرجع على أهل الخبرة .

٢٣٧ — يجوز للمحكمة أن تعين أهل خبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفاها بدون احتياج لتقديم تقرير وفى هذه الحالة يكتب رأيهم بمحضر الجلسة .

٢٣٨ — اذا أراد أحد الأخصام ردّ من تعيّن من أهل الخبرة وجب عليه أن يكلف الخصم الآخر بالحضور بميعاد ثلاثة أيام بعد يوم التعيين اذا كان الحكم بالتعيين صادرا بمواجهة الأخصام وأما اذا كان صادرا فى حالة الغيبة فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة أيام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم .

٢٣٩ — لايقبل من أحد الأخصام رد أهل الخبرة المعينين بانتخابهم إلا اذا كان سبب الرد حادثا بعد التعيين .

٢٤٠ — يجوز رد أهل الخبرة اذا كان زوجا أو قريبا أو صهرا لأحد الأخصام على عمود النسب أيا كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشى الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة فطبقة الى الجدّ الأصلى بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة فطبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية .

ويجوز أيضا رد من له خصومة مقامة أمام المحاكم مع أحد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية فى الدعوى ومن أكل أو شرب مع الخصم ومن يكون مستخدما عند أحد الخصمين أو خادما له .

٢٤١ — يحكم فى رد أهل الخبرة بطريق الاستعجال فى أول جلسة .

٢٤٢ — اذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يكلفه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة بحضور جميع الأخصام وللمحكمة أن تحدد فى الحال ميعادا لتقديم التقرير ولها أيضا أن تحكم باستبدال أهـل الخبرة بغيره بحيث لا يترتب على ذلك إخلال بما يلزم من التعويضات ان كان لها وجه .

٢٤٣ — لا تكون المحكمة منقادة الى رأى أهل الخبرة .

٢٤٤ — اذا لم تكتف المحكمة بما أبداه أهل الخبرة فلها أن تعين واحدا أو ثلاثة غيرهم من أهل الخـبرة ويجوز لمن تعينه أن يستعين بالاستعلام من أهل الخبرة السابقين .

الفرع الخامس — فى الكشف على الأعيان الثابتة

٢٤٥ — يجوز للمحكمة أن تتوجه بهيئتها الاجتماعية اذا رأت لزوما لذلك الى المحل الواقع فى شأنه التنازع أو أن تأمر واحدا من قضاتها أو أكثر ممن كان حاضرا وقت المرافعـة فى الدعوى بالتوجه الى المحل المذكور فى اليوم والساعة المعيّنين لذلك فى الحكم أو فى الأمر الصادر من أقدم القضاة المعيّنين لذلك .

٢٤٦ — اذا لم يكن الحكم بذلك صادرا بمواجهـة الأخصام أو كان تعيين اليوم بأمر القاضى المعين للكشف وجب اعلان الحكم

أو الأمر المذكور للأخصام بمعرفة كاتب المحكمة قبل الوصول الى المحل بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ويقوم هذا الاعلان مقام التكليف بالحضور .

٢٤٧ — يحرر محضر تذكر فيه أعمال القضاة المذكورين من وقت توجههم الى المحل المقصود لوقت تسليم المحضر فى قلم كتاب المحكمة .

٢٤٨ — يجوز للمحكمة أو لمن تعينه من قضاتها تعيين أهل خبرة فى حال الوجود بالمحل ليباشروا الأعمال المطلوبة منهم فى الحال بعد حلفهم الأيمان أو سماع الشهود الذين يرى لزوم استشهادهم بعد تحليفهم أيضا ويكون حضورهم بمجرد الاخبار لهم من كاتب المحكمة .

٢٤٩ — يجب أن يكون كاتب المحكمة حاضرا وقت الوجود بالمحل وأن يضع امضاءه على المحضر .

٢٥٠ — يصير تقدير المصاريف التى تترتب على الكشف على الأعيان الثابتة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى المعين لذلك ويجرى تسليمها مقدما فى قلم كتاب المحكمة ممن يطلب الكشف أو من المدعى ان كانت المحكمة أمرت باجراء الكشف المذكور من تلقاء نفسها .

الفرع السادس — فى تحقيق الخطوط

٢٥١ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجوز لمن بيده سند غير رسمى أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميعاده لأجل اعترافه بأن هذا السند بخطه أو امضائه أو ختمه ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى أصلية على حسب الأصول المعتادة فيها .

٢٥٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — وفى حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه .

٢٥٣ — اذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة فى غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم فى ظرف ثمانية أيام من يوم اعلانه له ويجوز أن تكون المعارضة المذكورة بموجب علم خبر .

٢٥٤ — وفى حالة الانكار أو فى حالة وجود ســـند غير رسمى فى خصومة موقوف الحكم فيها على صحته وأنكر الخصم الخط أو الامضاء أو الختم المشتمل ذلك السند عليها تأمر المحكمة باجراء التحقيق .

٢٥٥ — الحكم الصادر بالتحقيق يتعين فيه القاضى الذى يكون التحقيق على يده وأهل الخبرة أيضا ان لم تتفق عليهم الأخصام .

٢٥٦ — يؤمر فى الحكم المذكور بتسليم الورقة المقتضى تحقيقها فى قلم كتاب المحكمـــة من طالب التحقيق وتبين حالتها من بعد وضـــع امضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكاتب المحكمة عليها .

٢٥٧ — تذكر هذه الاجراءات فى محضر التسليم ويمضى عليه كل من كاتب المحكمة ومسلم الورقة .

٢٥٨ — يجب على القاضى المعين للتحقيق أن يصدر أمرا بناء على طلب من يطلب التعجيل من الأخصـــام بتعيين المحل واليوم والساعة اللاتى يكون فيها حضور الأخصام أمامه للاتفاق على الأوراق التى تحصل المضاهاة عليها .

٢٥٩ — تعلن صورة هذا الأمر للخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة ويكلف بالحضور بميعاد يوم كامل .

٢٦٠ — اذا لم يحضر المدعى يسقط حقه فى طلب اثبات دعواه بمعرفة أهل خبرة إلا اذا أثبت أن الذى منعـــه عن الحضور عذر قوى

وتنظر المحكمة فى هذا العذر على وجه الاستعجال واذا لم يحضر المدّعى عليه فيصير التحقيق فى غيبته .

٢٦١ — الأوراق التى تقبل المضاهاة عليها هى الآتية فقط :

(أولا) الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية ؛

(ثانيا) خط الخصم أو امضاؤه أو ختمه المعترف به أمام القاضى المعيّن للتحقيق ومع ذلك يجوز للدعى ان لم يحضر المدعى عليه أن يثبت صحة الخط أو الامضاء أو الختم الموجود على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها بشهادة من عاينوا الخصم فى حال كتابة تلك الأوراق أو وضع امضائه أو ختمه عليها ؛

(ثالثا) الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم تحقيقها ؛

(رابعا) الكتابة التى يكتبها الخصم باملاء القاضى .

٢٦٢ — أوراق المضاهاة يصير امضاؤها والتأشير عليها من الأخصام والقاضى وكاتب المحكمة ومن الشهود ان كان هناك داع لذلك ويكتب جميع ماذكر فى محضر ويمضى عليه جميع الحاضرين .

٢٦٣ — من بعد قبول أوراق المضاهاة حسبما ذكر سابقا لا يجوز قبول أوراق جديدة بدون حكم من المحكمة .

٢٦٤ — يجوز للقاضى المعين للتحقيق أن يأمر باجراء ما يلزم لاحضار أو تسليم الأوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة ممن هى تحت يده من أرباب الوظائف العمومية أو الخدمات الميرية أو أى حاكم من الحكام بدون احتياج للتصريح له بذلك فى الحكم الصادر بالتحقيق ويجوز له أيضا أن يتوجه مع أهل الخبرة للاطلاع على الأوراق بدون نقلها من محلها .

٢٦٥ — فى حالة تسليم الأوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة تقوم الصور التى تنسخ منها مقام الأصل متى كانت ممضاة من قاضى التحقيق وكاتب المحكمة والمأمور أو الموظف الذى سلم الأصل ومتى أعيد الأصل الى محله تردّ الصورة المأخوذة منه الى قلم كتاب المحكمة و يصير ابطالها .

٢٦٦ — مصاريف نقل الأوراق ونسخ صورها يقدّرها القاضى وهذا التقدير يكون نافذا على من طلب التحقيق .

٢٦٧ — يحصل التحقيق أمام القاضى وكاتب المحكمة بمراعاة الأصول المقرّرة فى الفرع الرابع المار الذكر إلا أنه فى هذه الحالة يكون تعيين اليوم بأمر القاضى .

٢٦٨ — يضع أهل الخبرة امضاءهم وعلاماتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها من قبل الشروع فى التحقيق ويذكر ذلك فى المحضر.

٢٦٩ — اذا حصل الشروع فى التحقيق فيكون اجراؤه أمام القاضى المعين لذلك .

٢٧٠ — لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق باثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت اليه لا فى المشارطة المتعلقة بها تلك الورقة ويضع الشهود امضاءهم وعلاماتهم على الورقة المقتضى تحقيقها ويذكر ذلك فى محضر التحقيق .

٢٧١ — من بعد تسليم المحضر فى قلم كتاب المحكمة تحكم المحكمة بصحة الورقة التى صار تحقيقها أو عدمها وتحكم بعد ذلك فى أصل الدعوى ان كانت مقامة أمامها .

٢٧٢ — اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع الانكار فيها فيحكم على من أنكرها بغرامة أربعمائة قرش ديوانى .

الفصل الثالث
فيما يتعلق بدعوى التزوير

٢٧٣ — اذا ادّعى أحد الأخصام فى أثناء الخصومة بتزوير ورقة أو سند من الأوراق أو السندات التى أعلنت اليه أو قدّمت الى المحكمة أو اطلع عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جاز له فى أى حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن يبدى دعواه بتزوير تلك الورقة أو السند بتقرير يحرّر فى قلم كتّاب المحكمة وترسل صورة منه فورا بمعرفة الكاتب لقلم النائب العمومى بالمحكمة .

٢٧٤ — على المدعى أن يسلم الى قلم كتّاب المحكمة الورقة المدعى تزويرها اذا كانت تحت يده أو صورتها المعلنة اليه .

٢٧٥ — اذا كانت الورقة تحت يد المحكمة أو كاتبها فيصير ايداعها فى قلم كتّاب المحكمة بمعرفة كاتبها .

٢٧٦ — اذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعى عليه بالنسبة لتزويرها يجب على رئيس المحكمة فى حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير أن يعين محضرا بناء على طلب المدعى ليستلم تلك الورقة أو يضبطها و يودعها فى قلم كتّاب المحكمة .

٢٧٧ — اذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة فى الدعوى الأصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الامكان .

٢٧٨ — يترتب على الدعوى بتزوير الورقة ايقاف الحكم فى الدعوى الأصلية .

٢٧٩ — يجب على المدعى أن يعلن الى المدعى عليـه فى ظرف ثمـانية أيام من تاريخ تقريره بدعوى التزوير الأدلة المرتكن عليها فى دعواه مع تكليف المدعى عليه بالحضور للجلســة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لأجل الاثبات .

٢٨٠ — اذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المـدعى ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير .

٢٨١ — يجوز للمدعى عليه فى أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوقف المرافعة الحاصلة فى مادة التزوير باقراره بأنه غير متمسك بالورقة المدّعى التزوير فيها ولكن للمحكمة أن تأمر فى هــذه الحالة بحفظ تلك الورقة أو بضبطها اذا طلب ذلك مدعى التزوير ســواء كان لأجل التمسك بمـا يؤول منها من المنفعة اليه أو لأجل تمزيقها .

٢٨٢ — لاتقبل المحكمة من الأدلة فى دعوى التزوير إلا ما يكون متعلقا بها وجائز القبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لمـا يترتب على الثبوت بالنسبة للحكم فى الدعوى الأصلية .

٢٨٣ — يجوز للمحكمة أن تحكم فى الحال بتزوير الورقة اذا ثبت ذلك لديهـا .

٢٨٤ — اذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر باثباتهـا إما بمعرفة أهل الخبرة أو بحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معا .

٢٨٥ — اذا لم يقدّم مدعى التزوير فى ظرف ثمـانية أيام من تاريخ الحكم الصادر بالاثبات عريضة للقاضى المعين للتحقيق بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير .

٢٨٦ — تراعى فى اثبات التزوير القواعد المقررة فيما تقدم فى شأن تحقيق الخطوط .

٢٨٧ — يكون للقاضى المعين للتحقيق التفويض التام فى الأمر بما يمكن من احضار أو ايداع أصل الورقة المدعى التزوير فيها .

٢٨٨ — فى حالة ايداع الأصل للورقة المذكورة فى قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكاتبها عند الاقتضاء بأن يعطى الصور التى تطلب من الأصل المذكور لمن يكون له الحق فى أخذها ممن عدا الخصمين .

٢٨٩ — يجوز تحقيق أوراق المضاهاة التى يسوغ تقديمها فى أى حالة كانت عليها المرافعة .

٢٩٠ — عند انتهاء التحقيق فى مادة التزوير يكلف الخصم الذى يطلب التعجيل خصمه الآخر بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة لأجل الحكم فى مسألة التزوير ثم الحكم بعده فى الدعوى الأصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد .

٢٩١ — من ادّعى التزوير وسقط حقه فى دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة ألفى قرش ديوانى انما لا يحكم عليه بشئ اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير .

٢٩٢ — يجوز للمحكمة أن تحكم برد أو بطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدّم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة .

الفصل الرابع
فى الدعاوى الفرعية والدعاوى التى تقام من المدّعى عليهم على المدّعين فى أثناء الدعاوى الأصلية وفى دخول شخص ثالث فى الدعاوى غير المتداعين

٢٩٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الدعاوى الفرعية التى تقام فى أثناء التحقيق تقدّم الى المحكمة إما بتكليف الخصم بالحضور أمامها بميعاد ثلاثة أيام وإما بالاحالة عليها من القاضى المنتدب للتحقيق أو بابداء الدعوى ضمن طلب يقدّم من أحد الأخصام للمحكمة ويحكم فيها بوجه الاستعجال .

٢٩٤ — اذا أقام المدعى دعوى فرعية متضمنة لزيادة على الطلب الأصلى أو محو واثبات فيه أو أقام المدعى عليه دعوى على المدعى فى أثناء الخصومة فتضم الدعوى الفرعية الى الدعوى الأصلية ويحكم فيهما فى آن واحد اذا كان لذلك وجه .

٢٩٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجوز لغير المتداعين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم فى الدعوى أن يدخل فى الدعوى المقامة أمام المحكمة فى أى حالة كانت عليها الدعوى ويكون دخوله فيها إما بطلب حضور الأخصام أمام المحكمة أو بتقديم طلبه فى الجلسة حال انعقادها انما لايترتب على ذلك تأخير الحكم فى الدعوى الأصلية .

٢٩٦ — اذا حصلت المعارضة لمن يطلب الدخول فى الدعوى بأنه لا حق له فيه حكمت المحكمة فى ذلك بوجه الاستعجال .

الفصل الخامس — فى انقطاع المرافعة أو تركها

٢٩٧ — وفاة الأخصام أو أحدهم أو تغير حالتهم الشخصية أو عزلهم من الوظائف التى كانوا متصفين بها فى الدعوى لا يترتب عليه عدم الحكم فى الدعوى اذا كانت تقدمت منهم الأقوال والطلبات الختامية فى الجلسة ومع ذلك فللمحكمة أن تمهل توقيع الحكم وتعطى المواعيد اللازمة متى كان لذلك وجه .

٢٩٨ — وفى هذه الحالة لايجوز للمحكمة أن تحكم فى الدعوى إلا على حاصل الأقوال والطلبات الختامية المقدّمة اليها من الأخصام قبل الوفاة أو تغير الحالة أو العزل إلا اذا حضر وارث المتوفى أو من يقوم عمن عزل أو تغيرت حالته الى المحكمة و باشر الدعوى باسمه .

٢٩٩ — أما اذا توفى أحد الأخصام أو تغيرت حالته الشخصية أو عزل من الوظيفة التى كان متصفا بها فى الدعوى قبل تقديم الأقوال والطلبات الختامية فيها فتوقف المرافعة بغير اخلال بحقوق الأخصام و يرجع اليها بتجديد الطلب من أو الى من يقوم عمن أوقفت المرافعة بسبب وفاته أو عزله أو تغير حالته .

٣٠٠ — اذا حصل انقطاع المرافعة أو ايقافها بفعل أحد الأخصام أو اهماله أو امتناعه فلا يترتب على ذلك سقوط حقه فى الدعوى إلا اذا نص القانون على ذلك صريحا .

٣٠١ — أما اذا استمر الانقطاع مدة ثلاث سنوات فلكل من الأخصام أن يطلب الحكم ببطلان المرافعة وتحكم المحكمة به ما لم يكن

حصل قبل الطلب المذكور مايترتب عليه منع ذلك البطلان من الاجراءات الصحيحة فى المرافعة .

٣٠٢ — يقدّم طلب الحكم ببطلان المرافعـة بالأوجه والطرق المعتادة لتقديم الدعاوى الى المحاكم .

٣٠٣ — الحكم ببطلان المرافعة لايسقط الحق فى الدعوى انمـا يترتب عليه الغاء ماحصل من المرافعة فقط .

٣٠٤ — اذا حكم بالغاء المرافعة المقـامة بالاســتئناف بسبب استمرار الانقطاع فالحكم المستأنف يعتبر انتهائيا لا يستأنف .

٣٠٥ — اذا ترك أحد الأخصام باختياره حقه فى المرافعـة أو فى بعض الأوراق الصادرة منه فيها وأعلن ذلك لخصمه على يد محضر أو ذكره فى تقرير منه كان ذلك ملغيا للمرافعة أو الأوراق المتروك الحق فيها وموجبا لالزامه بمصاريف المرافعة لكن لايترتب على ذلك سقوط حقه فى أصل الدعوى .

٣٠٦ — لايجوز للمدعى عليه عدم قبول الترك الواقع من المدعى ما لم يكن أقام عليه دعوى فى أثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الأصليـــة .

٣٠٧ — التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق الثابت به لمن تنازل عنه .

٣٠٨ — التنازل من طالب الاستئناف عن المرافعة فيه لايترتب عليه بطلان الاستئناف الفرعى المقدّم من الخصم الآخر بعد المواعيد المحدّدة لاقامة الاستئناف الأصلى وقبل اعلانه بالتنازل .

الفصل السادس — فى ردّ القضاة عن الحكم

٣٠٩ — يجوز ردّ القضاة بأحد الأسباب الآتية :

(أولا) اذا كان القاضى قريبا أو صهرا لأحد الأخصام الى الدرجة السادسة والغاية خارجة ؛

(ثانيا) اذا كان للقاضى أو لزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب خصومة قائمة مع أحد الأخصام أو زوجه انما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى أقيمت من الخصم أو زوجه بعد اقامة الدعوى التى طلب فيها الردّ ؛

(ثالثا) اذا كان القاضى وكيلا شرعيا لأحد الأخصام أو كانت مظنونة وراثته له بعد موته أو كان أحد الأخصام خادما للقاضى أو مؤاكلا له ؛

(رابعا) اذا كان للقاضى دعوى مماثلة للدعوى التى طلب فيها الرد ؛

(خامسا) اذا أبدى القاضى نصيحة لأحد الأخصام فى القضية أو كتب عنها ؛

(سادسا) اذا كان القاضى أدّى شهادة فى الدعوى ؛

(سابعا) اذ قبل هدية من أحد الأخصام من وقت الشروع فى الدعوى ؛

(ثامنا) اذا وجد سبب قوى غير ماذكر يستنتج منه أنه لا يمكنه الحكم بغير ميل .

ويجب على القاضى الذى يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الردّ أن يخبر به المحكمة فى أودة مشورتها وهى تحكم بلزوم امتناعه عن الدعوى أو عدمه .

٣١٠ — يجب تقديم الردّ قبل الشروع فى المرافعة وإلا سقط حق طلبه وفى حالة ما اذا كان الردّ فى حق قاض معين من طرف المحكمة يكون فى ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه ان كان حكم هذا التعيين صادرا بمواجهة الأخصام وأما ان كان فى حالة الغياب فالثلاثة أيام تبتدئ من بعد اعلان الحكم بثلاثة أيام ان لم يعارض فيــه الخصم وان حصلت منه معارضة تبتدئ الثلاثة أيام المذكورة من بعدصدور الحكم برفض هذه المعارضة .

٣١١ — لا يسقط حق طلب الردّ اذا حدثت أسبابه بعد مضى المواعيد المقرّرة لذلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها إلا بعد مضى تلك المواعيـــد .

٣١٢ — يحصل الردّ بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة ويمضى عليه الخصم أو وكيله المعين لذلك وفى هـذه الحالة ترفق ورقة التوكيل بطلب الردّ .

٣١٣ — اذا كان الردّ واقعا فى حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهـة الأخصام فيجوز الردّ بمذكرة تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلســة بشرط تجديده بقـلم كتاب المحكمة فى ظرف أربع وعشرين ساعة .

٣١٤ — يلزم أن يكون طلب الردّ مشتملا على أســبابه وترفق به عند الاقتضاء الأوراق المستند عليها فيه .

٣١٥ — تقدّم صورة طلب الردّ الى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها فى ظرف أربع وعشرين ســاعة وعلى الرئيس أن يطلع عليهـا القاضى المطلوب ردّه ويعين قاضيا لعمل التقرير عن ذلك .

٣١٦ — يجب على القاضى المطلوب ردّه أن يجيب صراحة فى المدة التى يعينها الرئيس عن الأوجه المبنى عليها الردّ وأن يحرّر جوابه على أصل التقرير المقدّم بطلب الردّ .

٣١٧ — اذا كانت الأسباب موجبة للردّ قانونا ولم يجب عنها القاضى المطلوب ردّه فى الميعاد الذى عينه الرئيس أو أجاب بالاعتراف بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الأسباب باجتناب القاضى للدعوى .

٣١٨ — ان لم يحكم بجواز قبول أسباب الردّ أو جحدها القاضى ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكمت المحكمة بأن لا وجه للاثبات بالبينة فتحكم برفض طلب الردّ .

٣١٩ — يسمع القاضى المعين لعمل التقرير أقوال طالب الردّ والقاضى المطلوب ردّه .

ويصير تلاوة التقرير واصدار الحكم فى حال انعقاد الجلسة بدون مرافعة .

٣٢٠ — فى حالة ما اذا كان القاضى المطلوب ردّه معينا من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الردّ الى رئيس المحكمة التابع لها ذلك القاضى ويأخذ الرئيس جواب القاضى على نفس الصورة ويعيدها الى المحكمة الصادر منها التعيين لاجراء اللازم على الوجه السابق ذكره .

٣٢١ — الحكم الصادر برفض طلب الردّ يحكم فيه على طالبه بغرامة أربعمائة قرش ديوانى وتزاد تلك الغرامة لغاية ألفى قرش ،

٣٢٢ — يقبل الاستئناف من طالب الردّ ولو فى الموادّ التى يكون الحكم فيها انتهائيا وطلب الاستئناف يكون بتقرير يحرر فى قلم كتّاب المحكمة فى ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر.

٣٢٣ — ترسل صورة كل من تقرير طلب الردّ وأقوال القاضى والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كتّاب محكمة الاستئناف .

٣٢٤ — على كاتب محكمة الاســـتئناف تقديم تلك الصور اليها فى ظرف ثلاثة أيام وتحكم فيهـا فى أقرب وقت على حسب القواعد المقرّرة سابقا بغير احتياج لسماع أقوال الأخصام .

٣٢٥ — فى أثناء الاجراءات المتعلقـة بالردّ توقف الدعوى على ماهى عليــه انمـا يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الآخر أن تعين قاضيا بدل المطلوب ردّه .

ويجوز أيضا طلب هذا التعيين فى حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور .

٣٢٦ — تتبـع الأصـــول المذكورة سابقـا فى حالة طلب ردّ المحكمين أيضا .

٣٢٧ — اذا طلب ردّ جميع قضاة المحكمة أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفى للحكم فيرفع طلب الردّ لمحكمة الاســتئناف بعد كتابة التقرير به فى قلم كتّاب المحكمة وأخذ أقوال القضاة المطلوب ردّهم فى المحضر.

٣٢٨ — اذا طلب ردّ جميع قضاة محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم مايكفى للحكم فى ذلك فترفع مسألة الردّ والدعوى الأصلية اذا قبل ذلك الردّ الى محكمة مخصوصـة مركبة من أحد عشر

قاضيا بالأقل من قضاة الاستئناف الذين لم يطلب ردهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلائها وعند الاقتضاء يضم اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط أن القضاة الذين تركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى فى المحكمة الابتدائية .

الباب الثامن
فى طرق الطعن فى الأحكام

الفصل الأول — فى المعارضة

٣٢٩ — تقبل المعارضة فى الأحكام الصادرة فى الغيبة الى الوقت الذى علم فيه الغائب بتنفيذها .

٣٣٠ — يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه فى غيبته بمضى أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الأصلى أو وصول ورقة مذكور فيها حصول شئ من التنفيذ.

ولا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة فى الغيبة إلا بعد اعلانها بثمانية أيام ما لم يكن التنفيذ الموقت مذكورا فى الحكم .

٣٣١ — لا تقبل المعارضة فى الحكم بعد الرضاء به .

٣٣٢ — تحصل المعارضة على حسب الأصول المقررة للتكليف بالحضور وتعلن ورقة التكليف بالحضور للخصم الآخر فى المحل المعين أو فى محله الأصلى اذا كان فى البلدة الكائنة بها المحكمة .

٣٣٣ — تجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ فى محضره أو فى الورقة المتضمنة التنبيه بالتنفيذ أو المتضمنة الاعلان بوقوع الحجز

ويجب عند ذلك على المحضر أن يحرر طلب الحضور فى ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلنها لكل من الأخصام .

٣٣٤ — تقبل المعارضة فى كل أمر أو حكم صادر فى الغياب إلا فى الأحوال المستثناة فى القانون .

٣٣٥ — يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ إلا اذا كان التنفيذ المؤقت مذكورا فى الحكم أو فى نص القانون .

٣٣٦ — ولكن يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية .

٣٣٧ — المعارضة فى أمر صادر من أحد القضاة تقدّم الى المحكمة الموظف فيها .

٣٣٨ — وترفع المعارضة فى الحكم الى المحكمة التى أصدرته .

٣٣٩ — الحكم الذى يصدر فى الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقا .

٣٤٠ — وكذلك لا تقبل المعارضة فى الأحكام الصادرة بعد تأخر المدعى عليهم وتكليفهم مرة ثانية بالحضور كالحالة المبينة فى المادة ١٢٣ .

٣٤١ — يكون فى قلم كتاب المحكمة دفتر لقيد المعارضات ويكون قيدها بمعرفة كاتب المحكمة فى يوم حصولها أو فى ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر اذا منعه مانع عن القيد فى اليوم المذكور .

٣٤٢ — يتضمن ذلك القيد بيان أسماء الأخصام وتاريخ كل من الحكم والمعارضة .

٣٤٣ — لا يمكن تنفيذ الأحكام الصادرة فى الغيبة على غير المتداعين إلا بشهادة من كاتب المحكمة دالة على عدم وجود معارضة فى تلك الأحكام بالدفتر المذكور .

٣٤٤ — يبطل الحكم الصادر فى غيبة الخصم ويعد كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه فى ظرف ستة أشهر من تاريخه .

الفصل الثانى — فى الاستئناف

---

٣٤٥ (ق ٣ سنة ١٩١٤) — يجوز للخصوم فى غير الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون أن يستأنفوا الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من محاكم المواد الجزئية اذا كان المدعى به زائدا عن ألفى قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين .

٣٤٦ — الدعاوى المتعلقة بالايرادات المؤبدة تقدّر باعتبار كل سبعة منها فى مقام مائة والدعاوى المتعلقة بالايراد مدة الحياة تقدّر باعتبار كل اثنى عشر منها فى مقام مائة والدعاوى المتعلقة بفسخ الايجار أو بصحة التنبيه على المستأجر بتخلية المحل المؤجر تدخل فى تقديرها أجرة المدة الباقية لنهاية الايجار والدعاوى المتعلقة بالغلال وغيرها من المأكولات تقدّر قيمتها على حسب أسعار الأسواق المختصة بها .

٣٤٧ — تحذف فى تقدير المدعى به الحاصل لأجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التى لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التى عرضها المدين على دائنه بالحالة الرسمية .

٣٤٨ — فى حالة ما اذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى فى أثناء الخصومة أو دعوى بطلب المقاصة يعتبر فى التقدير أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة .

٣٤٩ — ويكون التقدير بالأوجه المتقدّمة على مقتضى آخر طلب قدّم من الأخصام للمحكمة عند شروعها فى المداولة فى الحكم .

٣٥٠ — أما الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص وعدمه فيجوز استئنافها مهما كان مقدار المدعى به .

٣٥١ — لايقبل اســتئناف الأحكام الصادرة فى الغيبة ما دام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزا .

٣٥٢ — الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز اســتئنافه أيا كان مقــدار المدعى به ويرفع الحكم الأول الى المحكمة الابتدائيــة أو الى محكمة الاستئناف .

٣٥٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الميعاد الذى يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوما من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الأصلى أو المعين اذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية وأما ان كان صادرا من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوما .

٣٥٤ — يزاد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافة.

ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالأحكام الصادرة فى حال الغيبة إلا من اليوم الذى صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول .

٣٥٥ — يكون ميعاد الاســتئناف خمسة عشر يوما فى الأحكام الصــادرة فى المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفى الأمور المستعجلة المبينــة فى المــادة ٢٨ وفى الأحكام المتعلقة بالتفليس أو بتوزيع الأموال على الديانة بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الرهن أو التوزيع بين الغرماء وجميع ذلك ان لم يكن فى القوانيـــن مواعيد أقصر من الميعاد المذكور فى أحوال مخصوصة .

٣٥٦ — لايجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة إلا بعد مضى ميعاد الاستئناف مالم يكن التنفيذ المؤقت مذكورا فيها أو مصرحا به فى القانون .

٣٥٧ — اذا طلب أحد الأخصام استئناف الحكم جاز للخصم الآخر فضلا عن حقه فى طلب الاستئناف طلبا أصليا فى الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلبا فرعيا ما دامت المرافعة قائمة فى محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الأول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثانى سبق قبوله للحكم المذكور .

٣٥٨ — موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولايحسب الباقى من الميعاد إلا بعد اعلان الحكم للورثة فى آخر محل كان لمورثهم .

٣٥٩ — اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بالزام أحد الأخصام لعدم ظهور ورقة قاطعة فى الدعوى حجزها الخصم الآخر فلا يبتدئ ميعاد الاستئناف فى الحالة الأولى إلا من اليوم الذى أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم فيه بثبوته وفى الحالة الثانية من اليوم الذى ظهرت فيه الورقة بعد حجزها .

٣٦٠ — لا يجوز استئناف الأحكام التحضيرية[١] إلا عند استئناف الحكم الصادر فى أصل الدعوى .

٣٦١ — أما الأحكام التمهيدية التى يؤخذ منها ما يدل على ماتحكم به المحكمة فى أصل الدعوى والأحكام الصادرة باجراء أمور مؤقتة فيجوز استئنافها فى الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم فى أصل

(١) الاحكام التحضيرية هى الأحكام الصادرة فى أثناء المرافعة لمجرد استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة فى أصل الدعوى

الدعوى بدون أن يترتب على التأخير فى ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الأحكام برضائه .

٣٦٢ — استئناف الحكم الصادر فى أصل الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الأحكام التحضيرية أوالتمهيدية التى سبق صدورها فى الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن طالب الاستئناف قبل تلك الأحكام قبولا صريحا .

٣٦٣ (ق ٤ سنة ١٩١١) — يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية ويذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والأسباب التى بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتاريخ الجلسة التى تحددت لحضور المستأنف عليه أمام المحكمة الاستئنافية وإلا كان العمل لاغيا ولايكون ميعاد التكليف بالحضور أقل من ثلاثة أيام خلاف مواعيد المسافة فى المواد التجارية والمواد الجزئية ولا أقل من ثمانية أيام كذلك فى المواد الأخرى من تاريخ الاعلان وإلا كان العمل لاغيا وعلى المستأنف أن يقيد الدعوى فى الجدول العمومى المعد لقيد القضايا قبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة كما يجب عليه أن يقيده فى ميعاد ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأنف عليه على يد محضر بالطرق المبينة فى المادة ٣٦٤ وإلا كان الاستئناف كأن لم يكن فى الحالتين .

٣٦٤ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجب على طالب الاستئناف أن يعين فى الورقة المذكورة فى المادة السابقة محلا له فى البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التى ستحكم فى طلبه ان لم يكن

ساكنا فى تلك البلدة وإلا فيصح اعلان الأوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة .

٣٦٥ — تعلن ورقة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة المرفوع لها الاستئناف لنفس الخصم أو لمحله الأصلى أو المعين [١] .

٣٦٦ — القواعد السابق تقريرها فى شأن المرافعات فى المادة ٧٠ والمواد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام تتبع فى المرافعة فى الدعاوى المستأنفة .

٣٦٧ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — المعارضة فى الأحكام الصادرة فى الغيبة فى الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها فى ظرف العشرة أيام التالية لاعلان تلك الأحكام وإلا سقط الحق فيها وترفع بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق طلب الاستئناف .

٣٦٨ — لا يجوز أن تقدم فى الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الأصلية ولكن يجوز أن يضاف الى الطلب الأصلى ماستجد من الأجر والفوائد أو الأرباح [٢] أو نحو ذلك مما يتبع الأصل من وقت تقديم آخر الطلبات فى المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد من التعويضات من وقت الحكم المستأنف .

٣٦٩ — يجوز للأخصام أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى أو لنفيها .

---

(١) تراجع م ١ د ٤ يونيه ١٨٩١ الخاص باعلان الاوراق الخ لرجال الجيش . ثم د ٢٤ مايو ١٩٠١ و د ٩ فبراير ١٩٠١ م ٢٤ فيما يتعلق باعلان الأوراق الخ للسجونين (صفحتى ٢ و ٣)

(٢) تراجع م ٤٧٩ من القانون المدنى .

٣٧٠ — اذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بابطال حكم من الأحكام التمهيدية وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها .

٣٧١ — ويجوز ذلك أيضا للمحكمة اذا حكمت بابطال حكم صادر فى مسألة اختصاص المحكمة أو فى طلب الاحالة منها على محكمة أخرى بسبب اقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك اذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر لما تحكم فيه محاكم المواد الجزئية حكما انتهائيا .

الفصل الثالث — فى التماس اعادة الحكم بالمحكمة التى أصدرته

٣٧٢ — يجوز للأخصام التماس اعادة النظر فى الأحكام الانتهائية الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة الأخصام أو فى حال الغيبة ان كانت المواعيد التى يجوز فيها معارضة الأحكام الصادرة فى الغياب قد مضت وهذا الالتماس يكون بناء على سبب واحد أو أكثر من الأسباب الآتية :

(أولا) اذا لم يحكم فى أحد الطلبات المقدّمة للمحكمة .

(ثانيا) اذا حصل فى أثناء نظر الدعوى غش من الخصم الآخر وترتب عليه تأثير فى رأى القضاة فى الحكم .

(ثالثا) اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الأوراق التى ترتب عليها الحكم أو حكم بتزويرها .

(رابعا) اذا استحصل ملتمس الاعادة من بعد الحكم على أوراق قاطعة فى الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم الآخر .

(خامسا) اذا حكم بشئ لم تطلبه الأخصام .

(سادسا) اذا كان الحكم مناقضا بعضه لبعض .

٣٧٣ — ميعاد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوما من تاريخ الاعلان بالحكم الصادر بمواجهة الأخصام وفى حالة ما اذا كان الحكم صادرا فى الغيبة يكون ابتداء الميعاد من اليوم الذى صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول .

٣٧٤ — ومع ذلك لا يكون ابتداء الميعاد فى الوجه الثانى والثالث والرابع من الأوجه السابق ذكرها إلا من وقت ظهور الغش أو التزوير أو الأوراق التى كانت مخفية .

٣٧٥ — يقدّم التماس اعادة الحكم بتكليف من الملتمس للخصم الآخر على الأوجه المعتادة بالحضور للمحكمة التى أصدرت الحكم ويجوز أن تكون تلك المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم .

٣٧٦ — لاتعيد المحكمة النظر إلا فى الطلبات الملتمس اعادة النظر فيها .

٣٧٧ — تحكم المحكمة ابتداء فى جواز قبول الالتماس أو عدمه .

٣٧٨ — اذا حكم برفض الالتماس حكم على الملتمس بغرامة أربعمائة قرش ديوانى وبالتعويضات ان كان لها وجه .

٣٧٩ — اذا حكمت المحكمة بقبول الالتماس فتعين الجلسة التى يكون فيها حضور الأخصام للمرافعة فى أصل الدعوى بغير احتياج لاعادة التكليف بالحضور .

٣٨٠ — الحكم الذى يصدر برفض الالتماس لعدم جواز قبوله أو الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لايجوز التماس اعادة النظر فيهما مطلقا .

البـاب التـاسـع
فى التنفيـذ

الفصل الأول — قواعد عمومية

٣٨١ — التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمى عليه صيغة التنفيذ .

٣٨٢ — يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم ملزومون باجرائه بناء على طلب الخصم الذى يسلمهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ .

٣٨٣ — اذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لهـا المحضر أو لقاضى المواد الجزئيـة بالمحكمة المـذكورة .

٣٨٤ — لا يكون التنفيذ إلا للأشياء المعينة الخالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان الحكم أو السـند الواجب التنفيذ الى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالاجراء .

٣٨٥ — المحضر الذى يحرر ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرخصا له فى الاستلام واعطاء سند المخالصة إلا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع فى محل غير المحل الواقع فيه التنبيه من المحضر .

٣٨٦ — اذا حصل اشكال فى التنفيذ فما يكون متعلقا بالاجراءات الوقتية يرفع أمره الى محكمة المواد الجزئيـة الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التى أصدرت الحكم.

٣٨٧ — يجوز للأخصام أن يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التى أصدرته .

٣٨٨ — يجوز للمحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ أن يطلب من المحكمة التى يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم اذا كان موصوفا بكونه انتهائيا وكان وصفه بذلك فى غير محله أو كان التنفيذ الوقتى مأمورا به فى غير الأحوال المبينة فى القانون .

ويرفع الطلب فى هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الأوجه المعتادة ويحكم فيه بطريق الاستعجال .

٣٨٩ — وللمحكوم له أيضا أن يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعيا بأن وصف الحكم بكونه ابتدائيا فى غير محله أو بأن المحكمة أخطأت فى عدم الحكم بالتنفيذ الوقتى أو فى أمرها به بشرط تقديم الكفالة .

٣٩٠ — التنفيذ المؤقت فى المواد التجارية يكون واجبا قانونا ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به فى الحكم بشرط تقديم الكفالة .

٣٩١ — تعافى المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية وأما إن كانت المادة مدنية فتحكم بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفا بالمحكوم به أو كان الحكم صادرا تنفيذا لحكم سابق صار فى مثابة حكم بتى أو كان الحكم السابق مصرحا فيه بالتنفيذ بغير كفالة وتحكم بذلك المحكمة أيضا اذا كان حكمها مبنيا على سند رسمى انما يشترط فى كل ماذكر سبق كون المحكوم عليه خصما فى الحكم السابق أو طرفا فى السند الرسمى .

٣٩٢ — يؤمر بالتنفيذ المؤقت فى المواد المدنية ولو مع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة فى الأحوال الآتية :

(أولا) فى اخراج الساكن الذى لم يكن بيده عقد ايجار أو كان له ايجار وانتهت مدته أو فسخ أو لم يكن بالمحل المستأجر أمتعة كافية لضمان الأجرة . وفى ازالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه اذا كان ملك المدعى أو استحقاقه للعقار غير مجحود أو ثابتا بسند رسمى .

(ثانيا) فى اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة .

(ثالثا) فى الاجراءات التحفظية أو الوقتية .

(رابعا) فى تقرير النفقة الوقتية وتقدير المؤونة وأداء الأجر .

ويجوز للمحكمة فى جميع هذه الأحوال أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة .

٣٩٣ — ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها اذا كان الطلب الذى تقدّم للمحكمة مبنيا على سند غير رسمى لم ينازع فيه .

٣٩٤ — التنفيذ المؤقت بدون أخذ كفالة ولو مع حصول الاستئناف يكون واجبا لكل حكم فيما أمر به من اجراءات المرافعة أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ماتحكم به المحكمة فى أصل الدعوى انما للمحكمة أن تأمر بتقديم الكفالة اذا كان يخشى حصول ضرر أو خطر من التحقيق المحكوم باجرائه .

٣٩٥ — التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكافة الأحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية فى المنازعات والأمور المذكورة فى المادة ٢٨ .

٣٩٦ — وفى الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التى يخشى من تأخيرها حصول ضرر يجوز للمحكمة أو لقاضى المواد الجزئية الأمر بأن التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الأصلية .

٣٩٧ — يسلم كاتب المحكمة فى هذه الحالة نسخة الحكم الأصلية الى المحضر بوصل منه وعلى المحضر أن يردها عقب التنفيذ .

٣٩٨ — الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لدائنه عرضا رسميا اذا كان الدائن منازعا فيه انما لقاضى المواد الجزئية الداخل فى دائرته محل التنفيذ أن يأمر بتوقيف اجراءات التنفيذ مؤقتا بواسطة ايداع المعروض أو مبلغ أزيد منه يعينه بمعرفته .

٣٩٩ — فى الأحوال التى لا يجوز فيها تنفيذ الحكم إلا مع أخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ الخيار بين أن يأتى بكفيل مقتدر أو يودع فى صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوى المحكوم به .

٤٠٠ — ما يختاره طالب التنفيذ من الأوجه المذكورة يكتب فى ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر أو فى ورقة مستقلة تعلن الى نفس الخصم أو الى محله قبل صدور ورقة التنبيه أو بعده .

٤٠١ — وللخصم المحكوم عليه ميعاد ثلاثة أيام للمناقضة فى اقتدار الكفيل وتحصل المناقضة بمجرد التقرير بها فى قلم كتاب المحكمة .

٤٠٢ — بعد مضى هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل التعهد فى قلم كتاب المحكمة .

٤٠٣ — اذا حصل التنازع فى اقتدار الكفيل أو فى شأن السندات المراد ايداعها حكمت فى ذلك محكمة المواد الجزئية الداخل فى دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكما انتهائيا لا يستأنف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمقتضى علم خبر .

٤٠٤ — الاعلانات الحاصلة الى المحل المعين فى مدة المرافعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع فى التنفيذ فى ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٤٠٥ — اذا رجع الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلا غيره ولم يكن ساكنا فى البلدة الكائنة بها المحكمة فتعلن الأوراق الى قلم كتاب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحا .

٤٠٦ — اذا مضت الستة أشهر المذكورة بدون شروع فى التنفيذ أو أوقف التنفيذ مدة ستة أشهر بدون حصول مرافعة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم أو الى محله الأصلى .

٤٠٧ — الأحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الأجنبية يجب لجعلها نافذة فى الديار المصرية أن توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراءات التى تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها .

٤٠٨ — الأحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين بفعل أمر أو أداء شئ لا يجب تنفيذها فى حق ذلك الغير ولو بعد مضى مواعيد المعارضة والاستئناف إلا بابراز ورقة اعلان الحكم أو شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف .

٤٠٩ — يجعل فى قلم كتاب المحكمة دفتر يقيد فيه الكاتب المعارضات والاستئناف .

الفصــــل الثـانى
فى التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من المنقولات وفى الحجــز على ذلك تحفظـا

٤١٠ — يجوز لكل دائن بيده سند رسمى أو غير رسمى يثبت له دينا خاليا عن النزاع أن يطلب وضع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الأوراق ذوات القيمة المستحقة الأداء فى الحال أو فى المآل او غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنعه من تسليمه شيأ منها بشرط أن يبين القدر الذى يريد وضع الحجز من أجله [1] .

٤١١ — لا يجوز لطالب الحجز أن يضم لدينه من الملحقات الاحتمالية أزيد من فوائد سـنة مستقبلة ولا أكثر من عشر مبلغ الدين فى مقابلة ما يلزم من المصاريف انمـا لايجوز فى أى حال من الأحوال أن يتجاوز ذلك العشر ثلاثة آلاف قرش ديوانى .

٤١٢ — إذا لم يكن بيد الدائن سـند أصلا أو كان الدين المذكور بالسـند غير خال عن النزاع جاز له أن يطلب وضـع الحجز بعريضة يقـدّمها الى قاضى المواد الجزئيـة إذا كان الدين لايزيد على عشرة آلاف قرش وان زاد على ذلك تقدّم تلك العريضة الى القاضى المعين للأمور الوقتية بالمحكمة الكائن بدائرتها محل المدين .

---

(١) ق ١٧ سنة ١٩٠٤ م ٦ — لا تقبل أية معارضة فى دفع قيمة الكوبونات أو وفاء قيمة السندات .

ومع ذلك فان المصالح والمصارف المالية (البنوك) المكلفة بالدفع اذا ثبت لأيها ثبوتا كافيا فقدان أو سرقة سندات أو كوبونات جاز لها أن توقف مؤقتا دفع قيمة السندات أو الكوبونات المذكورة .

٤١٣ — على القاضى أن يقـــدر الدين موقتـا فى الأمر الذى يصدره بوضع الحجز .

٤١٤ — على القاضى أن يصدر أمره بالاجابة فى كل الأحوال فاذا حصل نزاع رفع اليه وفى هذه الحالة يجوز له بعد سماع أقوال الأخصام بمواجهة بعضهم بعضا أن يمحو و يثبت فى تقديره السابق و يؤيد الحجز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها .

٤١٥ — يجرى وضع الحجز بورقة تعلن على يد محضر على حسب الأصول المعتادة وتشـــتمل تلك الورقة على صورة الســـند أو الأمر الصادر بوضع الحجز وعلى المحل الذى عينه طالب الحجز فى البلدة الساكن فيهـا المحجوز لديه ان لم يكن طالب الحجز ساكنا فيهـا فاذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان الحجز لاغيا .

٤١٦ — إذا كان الحجز واقعا على ما تحت أيدى محصلى الأموال الميرية أو المديرين لهـا أو الأمناء عليها يجب أن يكون الاعلان به الى أشخاصهم وعليهم أن يضعوا علاماتهم على النسخ الأصلية من أوراق الحجز فان امتنعوا عن ذلك يكون التأشير على الأصل من وكيل الحضرة الخديوية بالمحكمة .

٤١٧ — إذا كان المدين والمحجوز مال المدين عنده مقيمين فى جهة واحدة جاز اعلان الحجز للمدين بعين الورقة التى أعلن بها المحجوز مال المدين عنده و إذا كان السند المستند اليه فى وضع الحجز غير واجب التنفيذ ينبغى أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور فى المواعيـــد المعتادة أمام قاضى المواد الجزئية المختص بالحكم فى ذلك أو أمام المحكمة الابتـــدائية الكائن فى دائرتها محـــل المدين على حسب الأحوال لأجل سماع الحكم بصحة الحجز لتوفر الشروط اللازمة فيه .

٤١٨ — إذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان الحجز لكل من المدين والمحجوز مال المدين عنده وجب اعلان المدين بورقة الحجز فى ميعاد ثمانية أيام و إذا كان السند الذى استند اليه طالب الحجز غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة الحجز كما تقرر فى المادة السابقة .

٤١٩ — إذا لم يحصل اعلان الحجز للمدين فى ميعاد الثمانية أيام فى حالة وجوب ذلك الاعلان كان الحجز المذكور لاغيا من نفسه .

٤٢٠ — يجوز للمدين المحجوز على ما له لدى الغير أن يطلب رفع الحجز من المحكمة التابع هو لها و يعلن ذلك الطلب رسميا الى المحجوز لديه .

٤٢١ — لا يوقف الحجز جريان الفوائد التى تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله عن مطالبة المحجوز لديه بالدفع و يكون الدفع بايداع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجز عنه .

٤٢٢ — يجوز للمحجوز لديه فى كل الأحوال أن يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادّعى المدين بطلان الحجز ما لم يرتفع الحجز بالتراضى أو تحكم المحكمة برفعه .

٤٢٣ — يجوز أيضا للمحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة القدر المحجوز عليه لتأدية دين طالب الحجز خاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقى فى ذمته للمدين وفى هذه الحالة إذا حدث حجز آخر فلا يكون مؤثرا على المبلغ المودع .

٤٢٤ — إذا كان الحجز واقعا بناء على سند واجب التنفيذ أو حكم بصحة الحجز فى الأحوال الأخر ولم يودع المحجوز لديه بصندوق المحكمة

القدر الواقع عليه الحجز حسب ما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها ليبين الدين الذى فى ذمته وأسبابه وما وقع عليه من الحجوزات السابقة ويبرز ما لديه من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صورها مصدقا عليها .

٤٢٥ — إذا لم تحصل منازعة فى صحة ما أقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع الحجز ولم يقع حجز آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقر به مايفى بدينه إن كان المقر به زائدا عنه أو يخصم له من أصل دينه إن كان دونه .

٤٢٦ — إذا وقع حجز آخر على مال المدين يودع المبلغ المقر به فى صندوق المحكمة التابع لها المدين المحجوز على ماله .

٤٢٧ — للمحجوز لديه أن يحجز فى جميع الأحوال مما فى ذمته للمدين قدر المصاريف التى صرفها بعد تقديرها بمعرفة القاضى .

٤٢٨ — إذا حصل تنازع فيما أقر به المحجوز لديه يرفع أمره للمحكمة المختصة بالحكم فى ذلك التابع لها محله .

٤٢٩ — إذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذى فى ذمته غشا منه وتدليسا أو أنه أقر بمبلغ أقل مما فى ذمته أو أخفى شيأ من السندات المثبتة لصحة قوله جاز الحكم عليه بدفع القدر الذى وقع الحجز عليه فاذا لم يكن فى ذمة المحجوز لديه شئ للمدين المحجوز على ماله أو لم يحصل نزاع فيما أقر به فلا يكون للحجز تأثير على المبالغ التى تستحق عليه بعد مضى ستة أشهر من يوم تقريره .

٤٣٠ — اذا أقر المحجوز لديه بما فى ذمته للمدين المحجوز على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالبين للحجز الزامه باعادة الاقرار

انمـا يجوز لهم أن يعارضوا فى صحة ما أقر به ما لم يصدر حكم فى شأن ذلك الاقرار .

٤٣١ — يصح للدائن أن يحجز تحت يده مايكون فى ذمته لمدينه انمـا يجوز إلزامه بأن يودع فى صندوق المحكمة قدر مافى ذمته من الدين الثابت بلا نزاع .

٤٣٢ — اذا تعدد المداينون الطالبون للحجز وكان المبلغ المحجوز عليه غير كاف لوفاء ديونهم بتمامها يقسم بينهم على حسب المقرّر فى باب القسمة بين الغرماء .

٤٣٣ — اذا وضع الحجز على مال المدين عند الغير ثم أحال المدين أجنبيا بالزائد له عنـد المحجوز لديه أو بعضـه وأعلنت الحوالة اعلانا صحيحا ثم ظهر بعـد ذلك مداينون آخرون ووضـعوا الحجز فهؤلاء يتحاصون مع الحاجزين السابقين ومع المحتال بشرط أن ينقص من حصة كل من الحاجزين المتأخرين قدر مايفى باتمـام مبلغ الحوالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لدينه .

٤٣٤ — لايجوز وضع الحجز على أجر الخدمة وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات إلا بقدر الخمس اذا كانت المـاهية فى كل شهر ثمـانمائة قرش ديوانى فأقل وبقدر الربع ممـا زاد على الثمانمائة قرش الى أن تبلغ الزيادة ألفى قرش وبقدر الثلث فيما زاد على المبلغين المذكورين [1] .

---

[1] د ٢٦ فبراير ١٨٩٠ بمنع التنازل وتوقيع الحجز على ما يدفع من الحكومة للمستخدم إلا لسداد مطلوبها منه . (مدرج بذيل صفحة ٨٠ التالية)

٤٣٥ — يصرف ما زاد على القدر الجائز حجزه الى مستحقه بلا توقف على أمر بذلك .

٤٣٦ — لا يجوز وضع الحجز على النفقات المقرّرة والمرتبة موقتا ولا على المصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز الحجز عليها ولا على غير ذلك من الأشياء التى ينص القانون بعدم حجزها .

٤٣٧ — المبالغ المقرّرة للنفقة يجوز الحجز عليها لوفاء دين النفقة .

٤٣٨ — المبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها يجوز حجزها للداينين المتأخر دينهم عن الهبة أو الوصية .

ترجمـــة أمر عال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظار وبالاتفاق مع الدول .

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — المبالغ التى يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للوظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو بصفة مرتبات اضافية لايسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها إلا لسداد ما يكون مطلوبا للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص .

وفى كلتا الحالتين لايتجاوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو ربع المرتبات الاضافية .

مادة ٢ — يشمل حكم المادة السابقة المعاشات التى تصرف للأرامل والايتام أو غيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التى تعطى فى حالة الرفت أو التى تقوم مقام المعاش .

مادة ٣ — لايعمل بأحكام المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات أمام المحاكم المختلطة والمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات أمام المحاكم الاهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقرّرة بأمرنا هذا .

مادة ٤ — لاينفذ أمرنا هذا إلا على التنازلات والحجوزات التى تتوقع بعد تاريخ نشره .

مادة ٥ — على ناظرى المالية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

٤٣٩ — اذا كان الحجز واقعا على ايراد مؤبد جاز بيع الاستحقاق فى ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقرّرة فى فصل التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة و بيعها .

الفصل الثالث

فى التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة و بيعها

٤٤٠ — لا يجوز حجز المفروشات والأعيان المنقولة إلا بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره بالحجز على يد محضر.

٤٤١ — لا يجوز للمحضر اجراء الحجز إلا اذا كان بيده اذن خاص بذلك من طالب الحجز و يجب أن يكون مأذونا أيضا بقبض الدين إلا اذا كان الدين مستحق الوفاء فى جهة غير الجهة الواقع فيها الحجز .

٤٤٢ — يجرى المحضر الحجز بحضور شاهدين بالغين لايكونان من أقارب الأخصام ولا من أصهارهم الى الدرجة السادسة بدخول الغاية فى المغيا و يمضى كل من الشاهدين أو يختم على أصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب الحجز وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغيا .

أما اذا كان شيخ البلدة حاضرا فى وقت اجراء الحجز وجب عليه أن يمضى أو يختم على المحضر ولا يلزم فى هذه الحالة حضور الشاهدين .

٤٤٣ — يجوز أن يكون الشاهدان من رجال الضبطية .

٤٤٤ — يلزم أن يكون محضر الحجز مشتملا على البيانات المعتاد ذكرها فى جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتويا زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالحجز اذا كان حصوله فى نفس محله أو بحضوره وعلى بيان المحل الذى عينه الدائن بالجهة الواقع فيها الحجز

ويبين فيه أيضا مفردات الأشياء المحجوزة وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغيا وتبين بالمحضر أصناف ما حجز من النقود وتودع بصندوق المحكمة.

وعلى المحضر أيضا أن يبين فى المحضر اليوم الذى يكون فيه بيع الأشياء المحجوزة.

٤٤٥ — توزن البضائع أو تكال أو تقاس على حسب أنواعها أما مصوغات الذهب والفضة وسبائكهما فتوزن وتبين أوصافها ويصير تقويم هذه المصوغات والجوهرات بمعرفة أهل خبرة يعينه قاضى المواد الجزئية ويحلف يمينا أمام القاضى المذكور وتقوم أيضا جميع الأشياء الأخر بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه اذا تراءى للقاضى لزوم ذلك ثم يلحق بمحضر الحجز تقرير أهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضى المذكور.

٤٤٦ — يرتب المحضر حارسا على الأشياء المحجوزة اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر.

٤٤٧ — يجب أن يكون الحارس متصفا بالصفات المشترطة فى الشهود.

٤٤٨ — تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه أو ختمه على الأصل والصورة وان لم يفعل ذلك تذكر الأسباب المانعة له منه.

٤٤٩ — يعمل المحضر بدون نقل الأشياء المحجوزة من محلها ويرتب المحضر من يقوم بمحافظة وملاحظة المحلات التى بها الأشياء الواقع عليها الحجز لحين اتمام المحضر وان لم يتم فى يوم واحد جاز استمراره فى الأيام التالية بشرط متابعتها.

٤٥٠ — اذا حصل الحجز فى محل المدين أو كان حاضرا فى وقت تمام المحضر فتسلم له فى الحال صورة منه على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وامضاء المدين محضر الحجز لايستلزم رضاءه بالحكم به .

٤٥١ — اذا حصل الحجز فى غير محل المدين وبدون حضوره فتعلن اليه صورة المحضر فى مدة أربع وعشرين ساعة من وقت الحجز غير مواعيد المسافة .

٤٥٢ — اذا حصل توقف من المدين فى الحجز وطلب رفع الأمر الى قاضى المواد الجزئيــة وجب على المحضر أن يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين فى المحضر بالحضــور ولو بميعاد ساعة فى منزل القاضى ان دعت الضرورة لذلك .

٤٥٣ — اذا كانت أبواب المحلات التى بها أمتعة المدين مغلقة أو حصــل الامتناع من فتحها أو حصــل تطاول أو تعدّ على المحضر أو مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية منعا لاختلاس الأشـياء الموجودة وله أن يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية .

٤٥٤ — لايجوز للمحضر أن يحجز الفراش اللازم للمدين وأقاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه فى معيشة واحدة ولا ما عليهم من الثياب والملابس .

٤٥٥ — لايجوز حجز الأشـــياء الآتية إلا اذا كان لتأدية ايجار مسكن أو أرض أو لايفاء دين نفقة .

(أولا) الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناع لأعمال صناعتهم .

(ثانيا) مايملكه المدين العسكرى من ملبوسات العساكر وأسلحتهم وغير ذلك من تعلقات العسكرية .

(ثالثا) الغلال والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدّة شهر .

(رابعا) بقرة واحدة أو ثلاثة من المعز أو النعاج بحسب اختيار المدين ان كان الحجز واقعا على مواشى فى حيازته أو منتفع بها فى وقت الحجز[1] .

٤٥٦ — اذا حصل حجز المواشى والمهمات المستعملة فى حرث الأراضى وخدمتها أو آلات الورش أو المعامل جاز لقاضى المواد الجزئية أن يعين من يقوم بادارتها .

٤٥٧ — لايجوز للحارس أن يستعمل أو ينتفع بالأشياء الموضوعة تحت حراسته ولا أن يعيرها وان فعل ذلك ألزم بما يترتب عليه من التضمينات .

٤٥٨ — لايجوز له أن يطلب معافاته واستبداله بغيره إلا بعد مضى شهرين من وقت اقامته مالم توجد أسباب موجبة لذلك ويقدّم طلبه لقاضى المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على أمتعته والمداين المحجوز له بعلم خبر .

٤٥٩ — تجرد الأشياء المحجوزة فى محضر على يد محضر عند اقامة الحارس الثانى بالحراسة .

٤٦٠ (د٩مايو ١٨٩٥) — اذا اختلس المدين المحجوز على أمتعته أوغيره شيأ من الأمتعة المحجوزة قضائيا أو اداريا يجازى جزاء السارق[2] .

(١) راجع أيضا القانون الصادر بعدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة (ق ٤ سنة ١٩١٣ معدل بقانون ١٠ سنة ١٩١٦ بذيل هذا القانون صفحة ١٤٧) .

(٢) راجع م ٢٨٠ من قانون العقوبات الأهلى .

٤٦١ — اذا سبق حصول الحجز ثم ظهر مداينون آخرون بأيديهم سندات واجبة التنفيذ فلهم أن يطلبوا عدم رفع الحجز عن الأمتعة المحجوزة و يعلنوا ذلك للحارس أو للدائن المحجوز له أو المحضر وأن يضعوا الحجز على الأشياء التي ليست مندرجة في محضر الحجز الأول وعلى الحارس أن يبرز المحضر الأول للمحضر وأن يريه الأشياء المحجوزة أولا و يجعل الحارس المذكور حارسا للأشياء المحجوزة أخيرا ان كانت في نفس المحل المحجوزة فيه الأمتعة السابقة .

٤٦٢ — وفي هذه الأحوال يكون طلب ابقاء الحجز السابق ذكره معتبرا كالحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر و يكتفى باعلان الطلب المذكور الى المدين بدون احتياج لطلب حكم بصحة الحجز .

٤٦٣ — يجوز للمداينين الذين لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا الحجز على ثمن المبيع تحت يد المحضر ولا يلزمهم طلب الحكم بصحة الحجز .

٤٦٤ — لا يصير الشروع في البيع إلا بعد الحجز بثمانية أيام بالأقل و يكون ذلك في المحل الموجودة به الأمتعة أو في أقرب الأسواق اليه بطريق المزايدة بمناداة المحضر و بشرط دفع الثمن فورا و يحرر محضر البيع بعد تحرير محضر بتحقيق وجود الأشياء المحجوزة يبين فيه مانقص منها فقط ولا يجوز بيع مصوغات الذهب والفضة بثمن أقل من قيمتها الأصلية حسب تقدير أهل الخبرة بل اذا لم يحصل بيع مثل هذه الأشياء بسبب عدم وجود المزايدين فتحفظ أمانة كالنقود لتدفع للحاجز في مقابلة مطلوبه أو لغيره من المداينين في حالة القسمة بين الغرماء .

واذا لم يظهر عند بيع المجوهرات أو غيرها من الأشياء المقدرة قيمتها مزايدون لشرائها بالثمن المقومة به يؤخر البيع الى اليوم الثاني ان لم يكن

يوم عيد أو موسم وحينئذ يصير بيعها لمن يرسو عليه المزاد ولو بثمن أنقص مما قوّمت به .

والأشياء التى لم تقدّر قيمتها يؤخر بيعها أيضا اذا لم يوجد مزايدون غير المداين الحاجز إلا اذا قبل الأشياء المذكورة فى نظير مطلوبه بالقيمة التى يقدّرها أهل خبرة واحد يعينه المحضر المكلف بالبيع .

ويكفى لاعلان استمرار البيع أو تأخيره إخبار المحضر بذلك علانية وذكره فى محضره .

٤٦٥ — اذا لم يدفع الراسى عليه المزاد الثمن فورا يباع المبيع ثانيا على ذمته بالطريقة المقدّمة بأى ثمن كان .

والمحضر الذى لم يستخلص الثمن من المشترى فورا أو يهمل فى بيع الشئ ثانيا يكون ضامنا للثمن .

٤٦٦ — يجوز لكل من المداين المحجوز له والمدين المحجوز على أمتعته والمداينين الطالبين ابقاء الحجز أن يطلب حصول البيع فى أى محل غير المحل السابق ذكره .

وعلى من يطلب ذلك أن يقدّم عريضة لقاضى المواد الجزئية بطلبه لينظر فى جواز اجابته من عدمه .

واذا لزم بيع محل التجارة أو حق الايجار مع البضائع أو الأمتعة الموجودة أو على انفراده يكون البيع فى المحل المعدّ للبيوع العمومية بالمحكمة ان طلب ذلك أحد المداينين وفى كل الأحوال لا يكون البيع إلا بعد الحجز بخمسة عشر يوما بالأقل .

٤٦٧ — يعلن البيع باعلانات تعلق على باب المحل الموجودة فيه الأمتعة المحجوزة وعلى المحل الذى سيحصل فيه البيع ان كان غير المحل

الموجودة به الأمتعة المذكورة وعلى باب شيخ البلد وفى اللوحة المعدّة بالمحكمة للاعلانات القضائية وبالنشر فى صحيفة من الصحف الأكثر اشتهارا وتداولا التى يصير تعيينها فى لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم.

٤٦٨ — يبين فى الاعلانات المعلقة والمنشورة فى الصحف محل البيع ويومه وساعته وأنواع الأمتعة المقتضى بيعها بدون تفصيل لمفرداتها.

٤٦٩ — يكون بين تعليق الاعلان ونشره فى الصحيفة وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع .

٤٧٠ — يثبت تعليق الاعلان بالمحكمة بذكره فى دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة ويثبت نشره فى الصحيفة بابراز نسخة منها ممضاة من صاحب المطبعة ومصدق على امضائه من كاتب المحكمة .

٤٧١ — يثبت تعليق الاعلانات الأخرى بورقة من المحضر غير معلنة وترفق بها نسخة من الاعلان .

٤٧٢ — ان لم يحصل البيع فى اليوم المعين فى محضر الحجز تعلن الورقة المثبتة لتعليق الاعلانات للمدين المحجوزة أمتعته قبل بيعها بيوم واحد .

٤٧٣ — يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على أمتعته أن يطلب من قاضى المواد الجزئية تعليق اعلانات أكثر مما ذكر بحسب الأحوال فى مواعيد مختلفة وأن يطلب تفصيل الاشياء المقتضى بيعها وأن يطلب زيادة نشر الاعلانات فى الصحف ويثبت حصول ذلك بالايصالات المأخوذة على المأمور بلصق الاعلانات وبالنسخ المأخوذة من الصحائف .

٤٧٤ — اذا اقتضى الحال لبيع مجوهرات أو مصوغات أو فضيات فتعلق ثلاثة اعلانات به وينشر عنه فى الصحف ثلاث مرات فى أيام مختلفة بدون احتياج لأمر بذلك .

وأما حجز المراكب أو السفن والصنادل والمواعين وبيعها فيكون اجراؤهما على حسب ماهو مقرّر بقانون التجارة البحرى .

٤٧٥ — يذكر فى محضر البيع حضور المدين المحجوز على أمتعته أو غيابه .

٤٧٦ — اذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل بشأنها الحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقى وما يحدث بعد ذلك من المحجوزات تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون فى حيازته الثمن لا يسرى إلا على مايزيد منه عن وفاء ماذكر ان زاد .

٤٧٧ — اذا رفع الحاجز حجزه أو لم يطلب حصول البيع فى اليوم المعين فى محضر الحجز ولم يستحصل على أمر بتعيين يوم آخر جاز للحاجزين الآخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا اجراء البيع بعد التنبيه على الحاجز الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل .

٤٧٨ — اذا ادّعى أحد بالمحكمة ملكية الأمتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الأشياء المطلوب ردّها وتقام الدعوى بذلك على الحاجز الأوّل والمدين المحجوز عليه والمداينين الحاجزين أخيرا ويحكم فيها على وجه الاستعجال فى يوم تقديمها بالجلسة .

٤٧٩ — اذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه بالتضمينات ان كان لها وجه ويحكم عليه فى جميع الأحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد .

٤٨٠ — المزروعات التي لم تحصد يكون حكمها في الحجز والبيع كحكم المنقولات [١].

٤٨١ — لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها بأكثر من خمسة وخمسين يوما ويبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف موقع الأراضي ومساحتها وأنواع المزروعات واسم المدين المحجوز عليه .

الفصل الرابع

في حجز وبيع الايرادات المقررة والسندات والسهام والديون

٤٨٢ — سندات السهام والسندات المطلقة أو التي تنتقل بالتحويل يكون حجزها على حسب الأوجه المقررة في حجز الأعيان المنقولة .

٤٨٣ — أما الايرادات المقررة وسندات السهام التي بأسماء أصحابها والحصص التي تكون للمدين في مقاولة أو التزام أو نحوها وحقوق الشركاء ذوي الأموال في شركات التوصية وحصة الشريك في أي شركة فلا يجوز حجزها إلا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجز على حسب الأصول المقررة في حق حجز ما للمدين عند غيره .

٤٨٤ — اذا كلف المحجوز لديه بتبيين ما في ذمته ولم يبينه على حسب مانص بالمادة ٤٢٤ أو أقر بخلاف الحقيقة أو لم يبرز مايؤيد صحة قوله جاز أن يحكم عليه بحسب الأحوال إما بالتضمينات اللازمة أو بملزوميته بقدر الدين الواقع الحجز من أجله .

(١) ينظر د ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع الحجر لأصحاب الأطيان على محصولات المستأجرين لاستحصالهم على الايجارات المستحقة .

٤٨٥ — الثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التى حل أوان استحصالها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب المقرّر فى حجز ما للدين عند غيره .

٤٨٦ — يترتب على حجز الايرادات المقرّرة وسندات السهام ونحوها حجز الأرباح والفوائد الناشئة عنها .

٤٨٧ — يجوز لقاضى المواد الجزئية أن يأمر ببيع سندات السهام من أى نوع كانت والسندات التى تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار أو صيرفى يعينه القاضى المذكور مع تبيين ما يلزم اجراؤه من النشر والاعلان .

٤٨٨ — فيما عدا الحالة المبينة بالمادة السابقة يكون البيع بمراعاة الأصول الآتية .

٤٨٩ — فى ظرف الخمسة عشر يوما التالية لوضع الحجز اذا لم يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بما عنده أو فى ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاقراره ان حصل ولم تحصل فيه منازعة أو فى ظرف الخمسة عشر يوما التالية للوقت الذى اعتبر فيه الحكم الصادر فى شأن الاقرار أو فى شأن عدم حصوله حكما انتهائيا يحرر كاتب المحكمة الابتدائية التابع لدائرتها المحل الذى وضع فيه الحجز قائمة بشروط البيع بناء على طلب المداين المحجوز له .

ويلزم أن تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة ومحل كل منهم ونوع الحق المقصود بيعه وقدره بالتعيين أو بالنسبة لأصله وبيان السند المثبت لذلك الحق وبيان التوابع له والتأمينات الموجودة وشروط البيع والثمن

الذى يكون ابتداء المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذى يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من الأقوال والمنازعات من الأخصام ان حصل .

٤٩٠ — لايجوز تعيين يوم لحكم المحكمة بميعاد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من عشرين يوما من تاريخ الاعلان الآتى ذكره بالمادة التالية لهذه.

٤٩١ — تودع قائمة الشروط بقلم كتاب المحكمة وتبقى به وعلى الكاتب أن يخبر كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع فى ميعاد الثلاثة أيام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة .

٤٩٢ — لكل انسان الحق فى الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة أن يحرر فى ذيلها أقوال وملحوظات كل من يدّعى أن له شأنا فى ذلك مع ما يبديه من المنازعات وأوجه ما يدّعيه من البطلان .

٤٩٣ — لا تقبل أقوال ولا منازعات فى اليوم السابق على اليوم المعين لجلسة المحكمة .

٤٩٤ — تحكم المحكمة على وجه الاستعجال فى الأقوال والمنازعات وأوجه البطلان وغيرها فى اليوم المعين لذلك بغير احتياج للتكليف بالحضور فيه غير التنبيه المندرج فى قائمة شروط البيع .

٤٩٥ — لا تقبل المعارضة فى الحكم الذى يصدر فى هذه المسائل الفرعية .

٤٩٦ — أما الاستئناف فيجب أن يقدّم الطلب به فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ الاعلان بالحكم وإلا سقط الحق فيه وتحكم محكمة الاستئناف فى ذلك الطلب على وجه الاستعجال .

٤٩٧ — يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات المذكورة فى المادة ٤٨٩ ثم ينشر بمعرفة كاتب المحكمة فى احدى الصحف مع بيان اليوم المعين للبيع ويلصق على باب محل كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه ان كانا قاطنين بالديار المصرية وفى المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك فى ظرف خمسة عشر يوما بالأكثر بعد اليوم المعين فى قائمة شروط البيع لجلسة المحكمة ان لم تحصل منازعة أو بعد اليوم الذى صار فيه الحكم الصادر فى المنازعات انتهائيا وقبل حلول اليوم المعين للبيع بثمانية أيام بالأقل .

٤٩٨ — يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والأمر بها على حسب مانص فى الفصل المتعلق بحجز المنقولات وبيعها .

٤٩٩ — تحصل المزايدة بمناداة المحضر بحضور كاتب المحكمة وهو يحرر المحضر اللازم وبحضور القاضى المعين للبيوع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكما انتهائيا فى المسائل الفرعية التى تحدث ولو كانت متعلقة ببطلان الاجراءات ويقدّر المصاريف ويكون الاعلام بها قبل افتتاح المزايدة .

٥٠٠ — يقدّم الى قلم كتّاب المحكمة التقرير بأوجه بطلان الاجراءات المدّعى به بعد نشر الاعلانات ولصقها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين للبيع بيوم لا أقل .

٥٠١ — اذا أمر القاضى بناء على طلب أحد الأخصام بتأخير البيع لميعاد معلوم وجب النشر والاعلان على الوجه المتقدّم ذكره قبل حلول الميعاد بثمانية أيام بالأقل .

ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يتجاوز ستين يوما .

٥٠٢ — يقع البيع من القاضى .

٥٠٣ — تنتقل الملكية فى المبيع بالحكم المثبت للبيع ويجب أن يكون مشتملا على صورة قائمة شروط البيع ومحضره ولا يعلن الحكم المذكور إلا للدين الواقع الحجز عليه .

٥٠٤ — لايسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع إلا بعد قيامه بالشروط الواجب ايفاؤها قبل تسليم الحكم على حسب قائمة شروط البيع .

٥٠٥ — لايقع البيع إلا لمن يكون مشهورا بالاقتدار أو لمن يقدّم كفالة معتمدة خاصة بما يشتريه أو لمن يدفع الثمن نقدا فى حال انعقاد جلسة البيع .

٥٠٦ — اذا لم يدفع الراسى عليه المزاد فى ظرف ستة أيام من يوم الحكم المثبت للبيع القدر المستحق فورا أو لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله أو بعضه فى وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع فى بيع المبيع ثانيا على ذمته بناء على طلب المستحق للثمن أو بعضه انما لايكون ذلك إلا بعد مضىّ ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على الراسى عليه المزاد بالدفع وانذاره بالبيع ثانيا وبعد نشر الاعلانات ولصقها . ويجب اعلان الراسى عليه المزاد المذكور بالمحضر المثبت لحصول النشر والاعلان قبل حلول الميعاد المعين للبيع الثانى بخمسة أيام بالأقل وعشرة أيام بالأكثر .

٥٠٧ — اذا رفع الحاجز الطالب للبيع حجزه أو تأخر عما يلزم للبيع جاز لغيره من الدائنين الحاجزين مباشرة تميم اجراءات البيع بعد تكليف المتأخر بتتميمها ومضىّ ثلاثة أيام على ذلك التكليف وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك الغير متممة لما أجراه الحاجز المذكور .

٥٠٨ — اذا وقع الحجز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يد غير المدين واستدعى الحال بيع الدين المحجوز تتبع فيه الاجراءات المقررة سابقا ومع ذلك يجوز للدائن المحجوز له ان لم يوجد دائنون حاجزون غيره أن يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله له أو جزء منه بقدر ما يفى بالمستحق اليه وفى هذه الحالة يجب عليه أن يطلب بمقتضى علم خبر حضور المدين والمحجوز لديه أمام قاضى المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك التخصيص تنازلا عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان به للمدين ولا للمحجوز لديه ان حضر أمام القاضى .

٥٠٩ — يجب على وكلاء الديانة فى حالة التفليس أن يتبعوا الأصول المقررة فيما سبق فى بيع الحقوق والديون التى تكون للتفليسة .

٥١٠ — ومع ذلك اذا حصل فى هذه الأحوال الأخيرة منازعات بناء على قائمة شروط البيع وكانت متعلقة بأصل الدين المقصود بيعه فيصير ايقاف الاجراءات المختصة بالبيع الى أن يحكم فى المنازعات حكما انتهائيا من المحكمة المختصة بها .

الفصل الخامس — فى القسمة بين الغرماء

٥١١ — اذا كان المتحصل من أثمان المبيع أو من الحجز على ما للمدين عند غيره أو مما سوى ذلك كافيا لوفاء ديون المداينين الحاجزين فمن يكون عنده المتحصل المذكور سواء كان المحجوز لديه أو كاتب المحكمة أو من كان المتحصل مودعا عنده على حسب الأحوال يدفع لكل من حضر من المداينين وأبرز سنده أو صدّق له المدين المحجوز عليه دينه ثم يسلم ما يزيد عن كامل الديون للمدين .

٥١٢ — اذا كان المتحصل غير كاف لوفاء ديون المداينين الحاجزين ولم يتفقوا على توزيعه فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده للمدين أو من تاريخ الحكم الانتهائى الصادر بشأن ذلك الاعتراف أو من تاريخ البيع يودع المتحصل المذكور بناء على عريضة من يطلب التعجيل من الأخصام فى صندوق المحكمة التابع اليها المحجوز لديه أو المحكمة التابع اليها محل البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الأسلوب الآتى .

٥١٣ — يسلم المودع قائمة ببيان المحجوزات الى كاتب المحكمة وقت الايداع .

٥١٤ — من يطلب التعجيل من الأخصام يقيد فى دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضى المواد الجزئية ان كان المبلغ المقتضى توزيعه لا يتجاوز عشرة آلاف قرش ديوانى وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع من القاضى المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع .

٥١٥ — فى ظرف الثلاثة أيام التالية لذلك الطلب يرسل كاتب المحكمة الى المداينين الحاجزين ورقة تنبيه بالمحل الذى عينوه فى ورقة الحجز بأن يقدموا الى قلم كتاب المحكمة فى ميعاد شهر واحد سنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود .

٥١٦ — لا تقبل طلبات من أحد بعد مضىّ الشهر المذكور ويحرر قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين لموادّ التوزيع على حسب الأحوال قائمة توزيع مؤقت على الأوجه الآتية .

٥١٧ — يستخرج القاضى فى قائمة التوزيع المؤقت قبل التخصيص على أرباب الديون مقدار المصاريف المنصرفة فى تحصيل

النقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراءات المتعلقة بالتوزيع ثم يوزع الباقى مبتدئا بالأجر التى يستحقها صاحب الملك ويمتاز باستيفائها من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للمدين بالمحل المستأجر له و يوزع الباقى بعدها على أرباب الديون الممتازة الأخر على حسب درجات امتيازها .

وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون الغير ممتازة توزيع غرماء .

٥١٨ — تبين فى قائمة التوزيع المؤقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الأصلية والمصاريف وتذكر الفوائد بغير تحديد لمقدارها .

٥١٩ — يجوز لصاحب الملك المؤجر فى كل الأحوال قبل مضىّ الميعاد المحدّد لتقديم الطلبات أن يكلف بالحضور أمام القاضى الذى يكون اجراء التوزيع بمعرفته كلا من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالبا للتوزيع وأسبق واحد فى وضع الحجز من المداينين الممتازين بعد المحجوز له أولا و يطلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات ونحوها مما كان للمدين بالمحل المستأجر له بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الأمر الذى يصدر بالاختصاص المذكور .

و يكون طلب حضور الأشخاص المذكورين سابقا أمام القاضى بمقتضى علم خبر .

٥٢٠ — فى الثلاثة أيام التالية ليوم تتميم قائمة التوزيع المؤقت يكلف كاتب المحكمة المداينين الحاجزين بالاطلاع عليها وتقديم تقرير بالمناقضة فيها الى قلم كتّاب المحكمة ان كان هناك وجه للمناقضة فى ميعاد خمسة عشر يوما و إلا سقط حقهم فيها .

٥٢١ — اذا مضى هذا الميعاد ولم تحصل مناقضة يحرر القاضى قائمة التوزيع الانتهائى .

٥٢٢ — يبين القاضى فى قائمة التوزيع الانتهائى مقدار مايخص كلا من المداينين بعد استنزال مايخصه من العجز بالنسبة لدينه فى حالة عدم كفاية النقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر مقدار الفوائد ويوقفها على حسب ماسيذكر بعد .

٥٢٣ — اذا حصلت منازعة فمن يطلب التعجيل من الأخصام يكلف بمقتضى علم خبر كلا من المحجوز عليه والمنازع والمنازع فى دينه وأسبق واحد فى وضع الحجز من المداينين الغير ممتازين بالحضور بميعاد ثلاثة أيام كاملة أمام قاضى المواد الجزئية اذا كانت قائمة التوزيع المؤقت تحررت بمعرفته أو أمام المحكمة الابتدائية فى حالة ما اذا كانت تلك القائمة تحررت بمعرفة القاضى المعين منها ويحكم فى المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضى المذكور فى الحالة الأخيرة .

٥٢٤ — الحكم الذى يصدر فى ذلك لايكون قابلا للمعارضة .

٥٢٥ (ق ١١ سنة ١٩٠٤) — ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه .

انما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان الدين الواقع فيه النزاع لا يزيد على ألفى قرش ديوانى مهما كانت ديون المتنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها .

٥٢٦ — اذا حكم فى المنازعة حكما لايستأنف أو صار الحكم الصادر فيها انتهائيا يحرر القاضى قائمة التوزيع الانتهائى على الوجه السابق .

٥٢٧ — توقف الفوائد عنـد عدم النزاع فى اليوم الذى ينتهى فيـه جواز قبول المناقضات وفى حالة وجود المنـازعة توقف فى اليوم الذى صار فيه الحكم فى النزاع انتهائيا .

٥٢٨ — يصرف المستحق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء على اذن يصـدر من كاتبها موافقا لقائمة التوزيع الانتهائى و يسلم فى ظرف ثمـانية أيام من يوم تتميم قائمة التوزيع المذكورة .

٥٢٩ — يعلن الشروع فى التوزيع وما يليه من الاجراءات بمعرفة كاتب المحكمة بتعليق اعلان فى اللوحة المعدّة لذلك بالمحكمة .

٥٣٠ — الحجوزات التى تظهر بعـد الشروع فى التوزيع يكون اجراؤها بمجرد تقرير يعلن للمحجوز لديه بغـير احتياج لاعلانه للمحجوز عليه أو بتقديم الطلب فى قلم كتاب المحكمة بدون احتياج لاجراءات أخر و يوقف مايوجد من المرافعات المبتـدأة أمام المحكمة و يضم لاجراءات التوزيع إلا اذا سبق الشروع فى المرافعة الشفهية .

٥٣١ — الحجوزات التى تحدث بعد مضىّ الميعاد المحدّد لتقديم الطلبات لا يعمل بها .

٥٣٢ — اذا أفلس المدين المحجوز على ماله بعد الميعاد المذكور فلا يوقف على افلاسـه استيفاء اجراءات التوزيع ولو تقـرر للافلاس وقت سابق على الشروع فى التوزيع .

٥٣٣ — إذا حصـل من كاتب المحكمة تأخير فى ارسال أوراق التنبيه للداينين بتقديم طلباتهم أو بالاطلاع على قائمة التوزيع المؤقت أو فى تسـليم أذونات صرف المستحق للداينين فيكون بمجرد ذلك ملزوما بالفوائد مدة تأخيره .

٥٣٤ — على القاضى أن يحرر قائمة التوزيع المؤقت فى ظرف شهر وقائمة التوزيع الانتهائى فى ظرف خمسة عشر يوما فان تأخر زيادة عن ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها أن تحكم بناء على طلب أحد أولى الشأن بملزوميته بالفوائد بعد سماع أقواله فى أودة المشورة .

٥٣٥ — إذا كانت النقود المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن عقار مرهون وبقى منها شئ بعد استيفاء المرتهنين حقوقهم جاز للقاضى المعين للتوزيع أن يقسم ذلك الباقى بين المداينين الخارجين عن الرهن قسمة غرماء .

ويكون الاجراء كذلك أيضا فى حالة عدم وجود مداينين مرتهنين .

٥٣٦ — إذا تأخر طالب التوزيع عن السعى فيه جاز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقوم مقامه فى الاجراءات بموجب أمر يصدر من القاضى .

الفصل السادس — فى التنفيذ ببيع العقار [1]

الفرع الأول — فى الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية

٥٣٧ — عقار المدين لا يجوز نزعه منه ولو كان مرهونا لوفاء دين الدائن إلا إذا كان الدين ثابتا بسند واجب التنفيذ ومن بعد التنبيه على المدين على يد محضر بوفاء الدين والانذار بنزع الملكية .

ويجب اعلان صورة السند المذكور للمدين فى رأس ذلك التنبيه ان لم يسبق اعلانه اليه .

[1] راجع ق ٤ سنة ١٩١٣ (معدل بمقتضى قانون ١٠ سنة ١٩١٦) الخاص بعدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة (بذيل هذا القانون صفحة ١٤٧) .

٥٣٨ — تشتمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل للمدين فى البلدة الكائنة بها المحكمة المختصة بالنظر فى نزع الملكية وعلى بيان العقار المقتضى نزعه بيانا صحيحا .

٥٣٩ — لايجوز طلب نزع الملكية قبل مضى ثلاثين يوما من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين ولا بعد مضى تسعين يوما من التاريخ المذكور وإلا كان الطلب لاغيا .

٥٤٠ — تسجل ورقة التنبيه بقيد صورتها فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار المقصود نزعه من يد المدين واذا مضى على ذلك التسجيل مائة وستون يوما من تاريخه غير ميعاد المسافة بين موقع العقار ومحل المدين المذكور ولم تقيد على الوجه الآتى بيانه صورة الحكم المشتمل على الأمر بنزع الملكية يبطل فعل التسجيل المذكور بالغائه ويؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه .

٥٤١ — إذا تبين سبق تسجيل ورقة تنبيه مختصة بذات العقار يؤشر بمعرفة كاتب المحكمة بالتنبيه المستجد على هامش التسجيل الاول مبينا تاريخ هذا التنبيه واسم المداين الذى طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر .

٥٤٢ — وكذلك يجرى التأشير بالبيانات المذكورة عن التنبيه الأول على هامش تسجيل ورقة التنبيه الثانى .

٥٤٣ — لا يعمل بالايجارات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه إلا إذا كان تاريخها ثابتا بصفة رسمية .

٥٤٤ — أما الايجارات التى يكون تاريخها غير ثابت والتى يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الأجرة أو بعضها مقدما فتعتمد إذا ظهر أنها حاصلة من باب حسن الادارة .

٥٤٥ — يترتب على تسجيل التنبيه الحاق ايراد العقار المقصود نزعه من يد المدين وثمراته به ويوزع ما يخص المدة التى أعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع ثمن العقار .

٥٤٦ — مجرد التنبيه من الدائن الحاجز أو غيره من الدائنين على مستأجر العقار بعدم دفع الأجرة لمالكه يقوم مقام الحجز على الأجرة التى تستحق فى المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل ولا احتياج لغير ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الأجرة المذكورة على المداينين قسمة غرماء .

٥٤٧ — إذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفة مستودع لها .

٥٤٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — المعارضة فى التنبيه يلزم رفعها فى ظرف الخمسة عشر يوما التالية لاعلان ورقة التنبيه المذكور بأن يصير تكليف الخصم على حسب الأصول المعتادة بالحضور أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرة اختصاصها المحل الذى عينه المداين فى التنبيه ويحكم فى تلك المعارضة بطريق الاستعجال .

٥٤٩ (ق ١١ سنة ١٩٠٤) — ميعاد طلب استئناف الحكم الذى يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ اعلانه وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم فى ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضا .

انما لايجوز استئناف الحكم المذكور إذا كان المبلغ المطلوب أداؤه بورقة التنبيه لايزيد على ألفى قرش ديوانى .

٥٥٠ — اذا حكم برفض المعـارضة وجب دفع المبلغ المطلوب أداؤه بورقة التنبيه فى ظرف الخمسة عشر يوما التـالية لاعلان الحكم الانتهائى الصادر برفض المعارضة .

٥٥١ — اذا حصلت المعارضة فى ورقة التنبيه بعد مضى الخمسة عشر يوما المقرّرة لرفعها لا يوقف التنفيذ ما لم تقرّر المحكمة لزوم اصدار أمر بايقافه لأسباب مهمة .

٥٥٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز للداين بعد مضى المواعيد المقرّرة فى مادتى ٥٤٩ و ٥٥٠ أن يسعى فى بيع العقارات المبينة فى ورقة التنبيه وتحصـل الاجراءات المتعلقة بذلك على حسب قيمة هـذه العقارات أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التابعة لهـا الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من أجله اجراء البيع قليلا أو كثيرا وأيا كانت المحكمة التى صدر منها الحكم بالبيع .

فان كانت العقارات فى عدّة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراءات أمام المحكمة التـابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات المذكورة .

٥٥٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يلزم أن تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمـادة ٣٥ على ما يأتى :

(أوّلا) بيان العقارات المقصود بيعها بيانا كافيا و بيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها بالاختصار ان كانت من المبانى .

(ثانيا) شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام يباع كل قسم منها على حدته أو عدم التجزئة و بيع تلك العقارات قسما واحدا .

(ثالثا) عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب اجراء البيع بموجبه وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة ايداعهما بقلم كتاب المحكمة .

٥٥٤ — (ألغيت بدكريتو ٩ مايو سنة ١٨٩٥) .

٥٥٥ — (« « «) .

٥٥٦ — يجب على طالب البيع من المداينين أن يقدم في الجلسة شهادة بالرهونات المسجلة على العقارات المقصود بيعها .

٥٥٧ — يجوز للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من العقارات المذكورة اذا رأت أن ثمن ذلك الجزء كاف لوفاء جميع دين طالب البيع وديون المداينين الذين أعلنوا ورقة تنبيه للدين وكذلك ديون المداينين برهن مسجل على تلك العقارات اذا كانت هذه الديون تستحق الدفع في ظرف ستة أشهر من يوم تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة للحكم بنزع الملكية وبيع العقار .

٥٥٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يلزم أن يكون الحكم الصادر بالترخيص بالبيع مشتملا على ما يأتي :

(أولا) بيان العقار المقصود بيعه والبيانات الاخرى المندرجة بورقة التكليف بالحضور .

(ثانيا) شروط البيع المبينة في ورقة التكليف بالحضور المذكورة ويجوز للمحكمة أن تمحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستصوبه .

(ثالثا) بيان الثمن الذي تبنى عليه المزايدة .

(رابعا) تعيين الجلسة التي تكون فيها المزايدة وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع .

(خامسا) واذا كان ذلك الحكم صادرا من المحكمة الابتدائية يلزم أن يكون مشتملا على احالة الأخصام على القاضى المعين للبيوع لتعيين الجلسة التى يكون فيها المزاد وأمر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع.

٥٥٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف فى الحكم الصادر بنزع الملكية و بيع العقار ولا يعلن لأحد مطلقا ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدفتر قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابع لها المحل الكائن به ذلك العقار و يتأشر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه .

٥٦٠ — لا يجوز تعيين يوم للبيع قبل ثلاثين يوما ولا بعد ستين يوما من تاريخ التعيين .

٥٦١ — قبل البيع بمدة لا تزيد عن أربعين يوما ولا تنقص عن عشرين يوما يصير اشهاره بلصق اعلانات مشتملة على البيانات الآتيـة :

(أولا) بيان تاريخ الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار وتاريخ تسجيله .

(ثانيا) اسم ولقب وصناعة ومحل كل من المدين والمداين الذى طلب اجراء البيع .

(ثالثا) بيان العقار .

(رابعا) الاحالة على الحكم الصادر بنزع الملكيـة و بيع العقار فيما يتعلق بشروط البيع .

(خامسا) بيان الثمن الذى عينه طالب البيع .

(سادسا) اليوم والمحل والساعة اللاتى يكون فيها المزاد .

٥٦٢ — ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الصحيفة تطبع فى البلدة الكائنة بها المحكمة وان لم تكن بها صحيفة ينشر الاعلان فى صحيفتين منشورة كل منهما فى بلدة .

ويجب أيضا أن تعلن صورة الاعلانات التى جرى تعليقها لكل من أرباب الديون المسجلة فى المحل الذى عينوه فى التسجيل ويكون اعلان تلك الصورة فى ظرف خمسة عشر يوما بالأقل قبل البيع وإلا كان العمل لاغيا .

٥٦٣ — تلصق الاعلانات :

(أولا) على باب محل المدين .

(ثانيا) على الباب الأصلى لكل من العقارات اذا كانت محاطة بسور أو كانت بيوتا .

(ثالثا) فى الميدان الأعم لمركز المديرية أو المحافظة الكائن بها العقار ومركز المديرية أو المحافظة المقيم بها المدين والبلدة الكائنة بها المحكمة .

(رابعا) على باب شيخ البلدة الكائن بها محل المدين والبلدة الكائن بها العقار .

(خامسا) فى المحل المعدّ للاعلانات بكل من محكمة الجهة الكائن بها العقار ومحكمة محل المدين .

٥٦٤ — تحصل الاجراءات المذكورة بالثلاث مواد السابقة بناء على طلب كاتب المحكمة التى قدّم لها الطلب المتعلق بنزع العقار من يد المدين وبيعه .

٥٦٥ — يثبت الاعلان والنشر بالأوجه التى ذكرت فى حالة بيع الايرادات المقرّرة ونحوها .

٥٦٦ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — لكل من المدين وطالب البيع الحق فى أن يطلب من قاضى المواد الجزئية أو من القاضى المعين للبيوع لصق اعلانات أكثر مما ذكر والزيادة فى لصق ملخصها .

ويجوز لكل منهما أيضا أن يطلب حصول المزايدة فى نفس المحل الكائن به العقار أو فى غيره .

٥٦٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدّر المصاريف بمعرفة قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيوع ويحصل الاعلان بها علنا فى جلسة البيع وقت المزايدة .

٥٦٨ — لايجوز أن يطلب شئ برسم المصاريف غير المقدّر منها .

٥٦٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — فى اليوم المعين للبيع تحصل المزايدة على الثمن المعين ويكون ذلك بمعرفة قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع بمناداة المحضر بناء على طلب المداين الذى طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء .

٥٧٠ — كل عطاء ولو المقدّر فى قائمة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه فى مدة خمس دقائق يترتب عليه ايقاع البيع من القاضى لصاحبه .

٥٧١ — يتقرر فى لائحة الاجراءات الداخلية بالمحكمة مقادير الترقى فى الزيادات التى يصح قبولها .

٥٧٢ — حصول العطاء من أحد يخلى سبيل صاحب العطاء الذى قبله .

٥٧٣ — اذا لم يحضر مزايدون فى اليوم المعين للبيع يصير الاجراء على حسب ما هو مقرر بالمادة ٦١٧ و بالمواد التالية لها .

٥٧٤ — واذا وقع البيع لغير المداين الذى طلبه وجب عليه أن يودع فى حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل المصاريف ان لم يكن سلم ذلك قبل الجلسة ويكون ذلك إما بايداع نقود أو بايداع ما يراه القاضى كافيا للوفاء من السندات والأوراق ذوات القيمة أو بتقديم كفالة بذلك يقرّ على اعتمادها القاضى وإلا بيع المبيع ثانيا فورا على ذمة المشترى.

٥٧٥ — يجوز أن يعافى المشترى الذى يرى القاضى اعتماده من تأدية الكفالة .

٥٧٦ — يجوز للمشترى أن يقرّر فى قلم كتاب المحكمة فى اليوم التالى ليوم البيع أنه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين اذا صدّق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك يخلو سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل.

٥٧٧ — يجب على المشترى ان لم يكن ساكنا فى البلدة الكائنة بها المحكمة أن يعين له محلا فيها وإلا فيعتبر قلم كتاب المحكمة محلا له .

٥٧٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز لكل انسان فى مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقرّر فى قلم كتاب المحكمة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع فى القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذى قدّره وكامل المصاريف أو يقدّم بذلك كفالة يقرّ على اعتمادها قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيوع .

٥٧٩ — يعين المزايد المذكور فى تقريره المتضمن الزيادة محلا له على الوجه السابق ذكره .

٥٨٠ — يعلن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها فى ظرف ثمانية أيام لكل من المداين الذى طلب البيع وغيره من المداينين المسجلة

ديونهم والراسى عليه المزاد وان تأخر عن الاعلان فى الميعاد المذكور يحصل الاعلان فى ظرف الثمانية أيام التالية له بناء على طلب كاتب المحكمة .

٥٨١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذى عينه قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع باجراء البيع ثانيا بالمزايدة على الزيادة المذكورة .

٥٨٢ — وهذا اليوم يكون أول يوم يصح فيه البيع بعد مضى شهر من وقت التقرير بالمزايدة ومع ذلك يجوز للمحكمة التأخير فى حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية أو طلب أحد الأخصام التأخير لأسباب موجبة له .

٥٨٣ — قبل اليوم المعين للبيع بثمانية أيام يصير النشر والاعلان بناء على طلب كاتب المحكمة .

٥٨٤ — يحصل المزاد ويقع البيع على حسب الأوجه المقرّرة فى حق البيع الأول .

٥٨٥ — لاتقبل المعارضة ولا الاستئناف فى الأحكام المتضمنة مجرّد تأخير البيع .

٥٨٦ — لا تقبل المعارضة فى حكم البيع ولا يجوز استئنافه إلا فى ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقرّرة .

٥٨٧ — حكم البيع يكون حجة للشترى بملكيته المبيع وسندا للدين ومن يستحق حقوقه للاستحصال على الثمن ويجب أن يشتمل على صورة شروط البيع وصورة الاعلانات وصورة محضر الجلسة التى وقع فيها البيع .

٥٨٨ — لا تسلم للمشترى صورة الحكم الواجبة التنفيذ إلا اذا أثبت أنه قام بما يجب ايفاؤه من الشروط المقرّرة للبيع قبل استلام تلك الصورة .

٥٨٩ — بناء على طلب كاتب المحكمة يحصل التأشير بالحكم فى قلم كتاب المحكمة على هامش تسجيل الحكم الصادر بنزع العقار من يد المدين و بيعه .

٥٩٠ — تسجل صورة حكم البيع فى السجل على حسب المقرّر بالقانون المدنى .

٥٩١ — ايقاع البيع للراسى عليه المزاد لا تترتب عليه حقوق له سوى ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق فى العقار المبيع .

الفرع الثانى — فى المسائل الفرعية التى تنشأ عن نزع الملكية وفى اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه المزاد الأوّل وفى بيع العقار الغير محجوز بيعا رسميا بالمحكمة

القسم الأوّل

فى الاجراءات التى تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض

٥٩٢ — اذا أجرى دائنان تسجيل ورقتين متضمنتين التنبيه على المدين بوفاء دينه وانذاره بنزع عقاراته من يده و بيعها فى حالة عدم الوفاء وكان التسجيل من كل منهما حصل على عقار غير العقار الحاصل عليه التسجيل من الآخر وجب على المداين الذى أعلن ورقة التنبيه الثانية أن ينضم الى المداين الآخر فى تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه بنزع ملكيته وفى تتميم الاجراءات وذلك اذا كانت المحكمة التى يلزم حصول الاجراءات المتعلقة ببيع تلك العقارات أمامها واحدة .

٥٩٣ — يجوز للداين الذى طلب نزع ملكية مدينه وبيع عقاره أن يوقف بعد صـــدور الحكم بالبيع الاجراءات المتعلقة بذلك بتقرير يقدّمه لقلم كتّاب المحكمة .

وفى هـــذه الحالة يكون لكل من المداينين الذين أعلنوا للدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم المذكور وأرباب الديون المسجلة الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقـــديم التقرير الســـابق ذكره الحق فى تميم اجراءات البيع باعتبار آخر اجراء صحيح حصـــل قبل مباشرته انما يجب التمسك بهذا الحق والاجراء بموجبـــه بورقة تقـــدّم لقلم كتّاب المحكمة فى ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدّم من المداين الأوّل .

القسم الثانى — فى دعوى الغير باستحقاق العقار

٥٩٤ — يجوز تقديم الدعوى من أى انسان باستحقاق العقار المقصود بيعه فى أثناء اجراءات البيع لغاية مرسى المزاد .

٥٩٥ — تقام الدعوى المذكورة فى وجه كل من المدين وطالب البيع واذا أقيمت بعد لصق الاعلانات فتقام أيضا فى وجه أوّل دائن من الدائنين ذوى الديون المسجلة .

٥٩٦ — تعلن ورقة الطلب للدين فى محله الأصلى ويكون اعلانها لكل من المداينين المذكورين فى المادة السابقة فى محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات عير المواعيد المقرّرة للمحل الخارج عن الديار المصرية .

٥٩٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجب على المدّعى باســـتحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كتّاب المحكمة فى وقت طلب حضور الأخصام مبلغا يقدّره كاتب المحكمة لتدفع منه فى حالة الحكم بعدم صحة

الدعوى رسوم الأوراق التي تستلزمها اجراءات هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الأخصام وأجرة وكلائهم .

فان تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراءات البيع وفى كل الأحوال تستمر اجراءات بيع العقار الذى لم يدّع باستحقاقه وعلى القاضى أن يعدّل الثمن الذى قرّره للمزايدة عليه اذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة فى جزء معين بتمامه من أجزاء المبيع أو فى جملة أجزاء كاملة منه .

٥٩٨ — وكذلك يكون العمل عند العود لاجراءات البيع فى حالة ثبوت بعض المدّعى استحقاقه .

٥٩٩ — اذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمينات والمصاريف التى تسبب فيها .

٦٠٠ — لا تقبل المعارضة فى الحكم الذى يصدر فى الدعوى بالاستحقاق .

أما استئنافه فميعاده عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم المذكور .

٦٠١ — يحكم فى كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال .

القسم الثالث — فيما يتعلق ببطلان الاجراءات

٦٠٢ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يحكم قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع فى دعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة فى حكمه فيها ولا الاستئناف وإذا حكم بالبطلان وجبت اعادة الاجراءات من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذى تسبب فى البطلان .

٦٠٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدّم دعاوى بطلان المزايدة الثانية واجراءاتها الى المحكمة الابتدائيــة أو محكمة المواد الجزئيــة على حسب الأحوال لغاية النشر عن البيع الثانى و يحكم فيها بوجه الاستعجال .

٦٠٤ — فى هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام .

٦٠٥ — اذا تقدّمت دعاوى البطلان بعد النشر عن البيع الثانى يكون الحكم فيها على حسب ما تقرر فى المــادة ٦٠٢ .

القســـم الرابع

فى اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه المزاد الأول

٦٠٦ — اذا تأخر الراسى عليه المزاد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانيا بالمزايدة على ذمته .

٦٠٧ — من يكون له شأن فى اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد المتأخر عن الوفاء يعلن ســنده اليه و يكلفه بوفاء شروط البيع فان لم يف بها فى ميعاد ثلاثة أيام كاملة يقدّم المكلف المذكور عريضــة للقاضى المعين للبيع لتعيين يوم للبيع الثانى .

٦٠٨ — تشــتمل الاعلانات التى تلصق وتنشر فى الصحف زيادة عن البيــانات المقرّرة فى حالة البيع الأول على اسم الراسى عليــه المزاد واسم طالب اعادة البيع والثمن المعين للزايدة عليه كما كان فى الأول واليوم والساعة اللذين يحصل فيهما البيع .

٦٠٩ — يعين للبيع أول يوم يصح لذلك بعد مضى أر بعين يوما من تاريخ اعلان السند للراسى عليه المزاد الأول وتكليفه بالوفاء .

٦١٠ — يجب أن يعلن الراسى عليه المزاد الأول وكل من أرباب الديون المسجلة بيوم البيع قبل اليوم المذكور بخمسة عشر يوما بالأقل ويلزم أن يكون لصق الاعلانات ونشرها فى الميعاد المذكور .

٦١١ — تتبع فى اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزاد الأول القواعد المقررة فى البيع الأول وفى اعادة البيع بناء على تقديم الزيادة على الثمن المبيع به .

٦١٢ — يلزم الراسى عليه المزاد الأول بما ينقص من ثمن المبيع ولا حق له فى الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين أو واضع اليد المنزوع منه العقار أو المداينون له .

٦١٣ — لا تقبل المزايدة فى البيع الثانى من الراسى عليه المزاد الأول ولو بكفالة .

القسم الخامس — فى بيع عقارات المفلس والقاصر

٦١٤ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يباع عقار المفلس والقاصر المأذون ببيع عقاره بالمزايدة على ثمن يقدره مأمور التفليسة أو محكمة المواد الجزئيـة أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى قائمة شروط تحرر من وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كتاب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة فى المادة ٥٥٨ على بيان حجة الملك والحكم الصادر بالاذن بالبيع عند الاقتضاء .

٦١٥ — يعلن ايداع قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة ويجوز لهم ابداء ما عندهم من المنازعات فى كيفية تحريرها فى صورة أقوال وملحوظات كما هو مقرر بالمادة ٤٩٢ ويرفع الأمر فى ذلك

للمحكمة للفصل فيه وعلى كاتب المحكمة أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشـتملة على تلك الأقوال والملحوظات ويخبر به أولى الشأن بكتابة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام بالأقل .

٦١٦ — يحصـل لصق الاعلانات ونشرهـا وتعيين يوم البيع فى المواعيد المقررة فى حالة بيع عقار المدين بناء على طلب مداينه وعلى حسب الأوجه المبينة فى الحالة المذكورة .

٦١٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا لم يظهر فى يوم المزايدة من يزيد على الثمن المقدّر فينزل جزء منه فى حالة بيع عقار المفلس بمعرفة مأمور التفليسة . وفى حالة بيع عقار القاصر يكون التنزيل بمعرفة قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع ويؤخر البيع لميعاد أقله ثلاثون يوما وأكثره ستون يوما .

٦١٨ — يحصـل النشر والاعلان عن اعادة البيع على حسب تقدير الثمن بعـــد التنزيل المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوما بالأقل .

٦١٩ — تتبع فى أنواع البيـع المذكورة القواعد السابق تقريرها فى اعادة البيع بسبب الزيادة فى الثمن واعادته على ذمة الراسى عليه المزاد لعدم وفائه .

القســـم الســادس

فى بيع العقار اختيارا وفى بيعه بطريق المزاد لعدم امكان قسمته بغير ضرر

٦٢٠ — يجوز لكل صـاحب عقار أن يبيعـه بالمحكمة بالأوجه المعتـادة بمقتضى قائمة شروط وروابط للبيع تودع مقـدما بقلم كتّاب

المحكمة ويجوز له أيضا أن يعين الثمن للزايدة عليه ويسوغ اعلان قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة .

٦٢١ (د ١٠ فبراير ١٨٩٢) — يجوز لكل شريك فى عقار مشاع أن يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك إلا ممن يكون أهلا للتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالأكثر وتتبع فى القسمة القواعد المقرّرة فى القانون المدنى .

٦٢٢ — (ألغيت بدكريتو ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢) .

٦٢٣ — (« « «) .

٦٢٤ — (« « «) .

٦٢٥ — (« « «) .

٦٢٦ — اذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقرّرة لبيع العقار اختيارا ويكون البيع بناء على طلب مريد القسمة .

٦٢٧ — فى حالة بيع العقار اختيارا بالمحكمة أو خارجها لا تقبل الزيادة بعشر الثمن الراسى به المزاد إلا ممن يرغبها من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ فاذا كان البيع خارج المحكمة أو بها لكن بغير اعلان قائمة شروط البيع لأرباب الديون المسجلة تقبل تلك المزايدة فى ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع فى صحيفة الجهة الكائن بها العقار والاعلان به لأرباب الديون المسجلة مع بيان الثمن الأصلى ويكون كل من النشر والاعلان بناء على طلب الراسى عليه المزاد .

الفـــــرع الثالث

فى توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المداينين

٦٢٨ — اذا لم يتفق مداينو البائع أو مداينو المبيع ملكه فيما بينهم وبين المدين فى ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن يوزع مع مراعاة التعديلات الآتيـة على حسب الأصـول المقررة للتوزيع بطريق المحاصة بين الغرماء .

٦٢٩ — يجوز الشروع فى التوزيع على حسب درجات المداينين بغير احتياج لايداع الثمن بصندوق المحكمة ويحصل التوزيع بقوائم تسلم لكل واحد من المداينين قائمة منها مشتملة على مقدار ماخصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثمن وفى هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع .

٦٣٠ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يقيد طلب الشروع فى التوزيع على حسب درجات المداينين فى دفتر مخصوص بقلم كتاب محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التى حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشترى .

٦٣١ — يبتدأ محضر التوزيع على حسب درجات المداينين بقيد طلب التوزيع والأمر الصادر باجرائه ويرفق به الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من الرهونات المسجلة .

٦٣٢ — التنبيه على أصحاب الرهون بتقديم طلباتهم وباطلاعهم على قائمة التوزيع المؤقت يعلن اليهم فى المحلات المعينة بتسجيل رهوناتهم .

٦٣٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — ميعاد الاطلاع على التوزيع المؤقت والمناقضـة فيه ثلاثون يوما ومن تأخر عنه سقط حقه فى ذلك وان لم

تحصل مناقضة يجرى القاضى التوزيع الانتهائى ويأمر بشطب تسجيل رهن من لم ينل شيأ فى التوزيع بحسب درجة دينه .

٦٣٤ — يأمر القاضى كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لأربابها .

٦٣٥ — مصاريف اجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن من لم ينل شيأ فيه تقدّم فى قائمة التوزيع بطريق الامتياز .

٦٣٦ — يقيد للمشترى فى كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجز من أصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضى المباشر للتوزيع فى قائمة آخر دائن وارد فى التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل الرهونات التى لم ينل أربابها شيأ فى التوزيع .

٦٣٧ — شطب تسجيل ديون المداينين الذين لم ينالوا شيئا فى التوزيع لايمنعهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا استوفى المداينون المتقدّمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المستحق تحصيله من مشترى العقار .

٦٣٨ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا حصلت منازعة فى دين من الديون الجارى التوزيع عليها فالقاضى يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعا انتهائيا ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها ويجوز له أن يوزع أيضا توزيعا انتهائيا على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبقى مبلغا كافيا للدين الحاصلة فيه المنازعة .

٦٣٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — ترفع المنازعات الى المحكمة الابتدائية اذا كان التوزيع المؤقت حصل بمعرفة القاضى المعين للتوزيع ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيدة فى محضر التوزيع المؤقت ،

٦٤٠ — ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وانذاره بنزع العقار المبيع من يده أن يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع الغاء الاجراءات التى حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع .

وفى حالة تقديم الطلب المذكور تعاد تلك الاجراءات مع الزام المأمور الذى حصل منه التهاون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يختص بالدائنين الذين لم تحصل منازعة فى ديونهم واستلموا أذونات قبض ما خصهم .

٦٤١ — بعد تسليم قوائم التوزيع لأربابها فللمداين الساقط اسمه حق التداعى فقط على المأمور السابق ذكره وله حق مداعاة المدين وكفلائه .

٦٤٢ — المرافعة فى شأن الديون الواقع فيها النزاع تكون بين كل من الدائنين المنازعين والمنازع فى ديونهم وآخر مستحق فى التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز لغيرهم من الدائنين الدخول فى المرافعة وعليه فى كل الأحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول .

٦٤٣ — بعد تميم قائمة التوزيع الانتهائى بثلاثة أيام يكلف كاتب المحكمة المداينين الداخلين فى التوزيع وأول مداين لم يستوف دينه فى التوزيع ومشترى العقار بالاطلاع على القائمة المذكورة .

٦٤٤ — لا تصح المعارضة من المذكورين بالمادة السابقة فى قائمة التوزيع الانتهائى إلا فيما يتعلق بالتطبيق على الأساسات الموضوعة فى قائمة التوزيع المؤقت أو فى الحكم الصادر فى المنازعات وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذى يدفعه المشترى .

٦٤٥ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — لاتقبل هذه المعارضة إلا فى العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بتقرير يقدم

لقلم كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الأسباب المبنية عليها وترفع أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية بمقتضى علم خبر .

٦٤٦ — ميعاد استئناف الحكم الذى يصدر فى المعارضة عشرة أيام من تاريخ اعلانه .

٦٤٧ — الخصم الذى لم يثبت له حق فى المنازعة فى الديون أو فى المعارضة فى قائمة التوزيع الانتهائى يحكم عليه بالمصاريف والفوائد لمن يستحقها .

٦٤٨ — بعد مضى ميعاد العشرة أيام ان لم تحصل معارضة أو اذا حصلت وصدر فيها حكم صار انتهائيا فعلى كاتب المحكمة أن يسلم قوائم التوزيع لأربابها فى ميعاد ثمانية أيام بالأكثر .

٦٤٩ — توقف الايرادات والفوائد وتحسب على الوجه المبين فى فصل القسمة بين الغرماء وللدائنين المستحقين فى التوزيع أن يأخذوا الفوائد المستحقة على مشترى العقار .

٦٥٠ — ومع ذلك اذا أبقى المشترى عنده جزأ من الثمن تأمينا لوفاء مرتب مستمر مدة حياة المستحق له برهن مسجل فالدائنون اللاحقون لمستحق المرتب المذكور فى الدرجة يستولون بعد وفاته من أصل المبلغ المبقى عند المشترى الفوائد المستحقة لهم من الوقت السابق ذكره .

٦٥١ — يؤخذ من الدائن المستحق فى التوزيع عند استلامه ما استحقه فيه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه .

٦٥٢ — يتحصل مشترى العقار على شطب تسجيل الرهون بمقدار المبالغ المدفوعة بتقديمه قوائم التوزيع وسندات المخالصة وأما

رهون من لم يدخل فى التوزيع من الدائنين فيشطب تسجيلها بموجب ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المتضمنة للأمر بذلك .

٦٥٣ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يوزع القاضى المعين للتوزيع أو قاضى المواد الجزئيــة المبالغ المستحقة بحسب التوزيع للدائنين بين مدايانيهم أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون ذلك على حسب القواعد السابق تقريرها وفى وقت التوزيع الأول ان أمكن .

الباب العاشر

فى مرافعات واجراءات متنوّعة

الفصل الأول — فى مخاصمة القضاة

٦٥٤ — تقبل مخاصمة القضاة فى الأحوال الآتية :

(أولا) اذا سكت القاضى عن الحق .

(ثانيا) اذا وقع من القاضى تدليس أو غش أو ارتكاب رشوة فى أثناء نظر الدعوى أو فى وقت توقيع الحكم أو فى أثناء التنفيذ .

(ثالثا) فى الأحوال التى ينص القانون فيها على جواز مخاصمة القاضى أو على الحكم عليه بتضمينات .

٦٥٥ — السكوت عن الحق هو امتناع القاضى عن الاجابة على العريضة المقدّمة اليه أو امتناعه عن الحكم فى قضية قابلة للحكم عند حلول دورها .

٦٥٦ — يثبت السكوت عن الحق بتكليفين يحصلان للقاضى على يد محضر ولم تنتج عنهما ثمرة يفصل بين الأوّل والثانى منهما بأربع

وعشرين ساعة فى حالة الامتناع عن الاجابة على العريضة وبثمانية أيام فى حالة الامتناع عن الحكم .

٦٥٧ — يجوز تقديم دعوى المخاصمة بعد التكليف الثانى بأربع وعشرين ساعة فى الحالة الأولى وبثمانية أيام فى الحالة الثانية .

٦٥٨ — ترفع دعوى المخاصمة بعريضة تقدّم الى المحكمة التابع اليها القاضى وتسلم الى قلم كتاب المحكمة وتكون ممضاة من نفس المدعى أو ممن يوكله توكيلا خاصا بذلك وتشتمل على بيان أوجه المخاصمة وصور الأوراق المستند عليها فى الدعوى .

٦٥٩ — تعرض الدعوى الى المحكمة فى أول جلسة تعقد بعد الثمانية أيام التالية لتقديم العريضة وفى ظرف هذه المدة يصير تبليغ العريضة الى القاضى .

٦٦٠ — تسمع أقوال الخصم أو وكيله .

٦٦١ — لا يجوز للخصم استعمال ألفاظ سب فى حق القاضى لا فى عريضته ولا فى أقواله أمام الجلسة وإلا حكم عليه بغرامة يجوز ابلاغها الى ألفى قرش ديوانى .

٦٦٢ — لا تحكم المحكمة إلا فى تعلق أوجه المخاصمة بالمادة الناشئة عنها وفى جواز قبول الأوجه المذكورة .

٦٦٣ — اذا حكمت المحكمة بقبول العريضة تحيل الدعوى الى محكمة الاستئناف وهى تحكم فى المخاصمة بعد المرافعة الشفاهية بين المدّعى والقاضى المدعى عليه بمواجهتهما .

٦٦٤ — اذا كانت العريضة المحكوم بقبولها حاصلة فى حق أحد قضاة محكمة استئنافية فتحال القضية اليها بشرط أن تكون مركبة ممن

لم يحكم من قضاتها الآخرين فى جواز قبول أوجه المخاصمة أو تحال عند الاقتضاء الى محكمة تشكل على الوجه المدوّن فى المـادة ٣٢٨ .

٦٦٥ — اجراءات المرافعـات السابق ذكرهـا لا ارتباط لهـا باجراءات المرافعة التأديبية فى حق القضاة اذا اقتضاها الحال .

٦٦٦ — يحكم على المدعى الذى ترفض عريضـته والذى يحكم بعدم صحة دعواه بغرامة ثمـانية آلاف قرش ديوانى مع عدم الاخلال بالتضمينات .

٦٦٧ — لايترتب على الحكم على المدعى عليه من القضاة بطلان الحكم الذى اشترك فى ايقاعه .

الفصـــل الثـانى — فى الاجراءات التحفظية

٦٦٨ — يحوز لملّاك البيوت والأطيان وملحقاتها ومســتأجريها الأصليين الذين لهم فيهـا حق فى الحال أن يحجزوا المفروشات ونحوها والمنقولات الموجودة بالمحـال المستأجرة والأثمار والمحصـولات حجزا تحفظيا للتأمين على أداء الأجر المستحقة لهم ولو لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ (١) .

٦٦٩ — ومن أجل ذلك يقدّمون عريضة لقاضى المواد الجزئية اذا كان الحكم فى الدين المطلوب من أجله الحجز من خصائصه .

فان لم يكن من خصائصه الحكم فى الدين المذكور تقدّم العريضـة لقاضى الأمور الوقتية .

(١) ينظر دكريتو ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع الحجز لأصحاب الأطيان على محصولات المستأجرين لاستحصالهم على الايجارات المستحقة .

وعلى القاضى أن يأمر على حسب الأحوال بالحجز حالا أو بعدأربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وانذاره بالحجز .

٦٧٠ — يجوز أيضا للمالك أن يحجز بالأوجه عينها المنقولات والأثمار والمحصولات المملوكة للستأجر من المستأجر الأصلى للبيوت أو الاطيان وانما للستأجر الثانى المذكور أن يستحصل على رفع الحجز باثباته توفية الأجرة المستحقة للستأجر الأصلى اذا كان مأذونا بالتأجير لغيره .

٦٧١ — فى الحالة المبينة فى المادة السابقة اعلان الحجز التحفظى يقع موقع الحجز بشرط اتباع الأوجه المقررة للحجز .

٦٧٢ — يجوز لكل من المالك والمستأجر الأصلى أن يضع الحجز التحفظى على المنقولات والأثمار التى صار نقلها من المحلات المؤجرة بدون رضاه بشرط أن يضع الحجز فى ظرف ثلاثين يوما من نقلها .

٦٧٣ — الحجز التحفظى الموضوع تأمينا لأداء الأجرة المستحقة يكون أيضا تأمينا لوفاء الأجرة التى تستحق الى يوم البيع ولو دفعت الأجرة المستحقة وقت الحجز بعد استحقاق الأجرة اللاحقة .

٦٧٤ — يجوز لكل دائن أن يضع الحجز التحفظى بأمر من القاضى على أمتعة مدينه الذى لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية .

٦٧٥ — وكذلك يجوز لكل حامل كمبيالة أو سند تحت الاذن عمل عنه البروتيستو لعدم الدفع فى الأجل أن يضع الحجز التحفظى على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالديار المصرية سواء كان المدين المذكور ساحبا للكمبيالة أو قابلا لها أو محيلا بها بشرط سبق اعلان البروتيستو للمحجوز عليه أو اخباره به .

٦٧٦ — فى الأحوال السالف ذكرها لا يكون الحجز التحفظى صحيحا إلا اذا أعقبه فى ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة طلب الحكم بصحته .

٦٧٧ — صدور الحكم بصحة الحجز التحفظى يجعله حجزا منفذا ويحصل البيع بحسب الأصول المقررة فى باب حجز المنقولات وبيعها .

٦٧٨ — يجوز لمالك المنقولات أن يحجزها بأمر من القاضى عند من توجد تحت يده أيا كان .

٦٧٩ — تعين فى العريضة المنقولات المراد حجزها .

٦٨٠ — الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها فى ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة أمام المحكمة التابع لها محل واضع اليد على المنقولات وإلا كانت الدعوى لاغية .

الفصل الثالث

فى اختصاص الدائن بعقارات مدينه لحصوله على دينه

---

٦٨١ — كل من أراد من الدائنين أن يتحصل بالتطبيق لما هو مقرر بالمادة ٥٩٥ من القانون المدنى على اختصاصه بعقارات مدينه لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار المراد الاختصاص به ويلزم أن تكون تلك العريضة مرفوقة بصورة من الحكم ومشتملة على البيانات الآتية :

(أولا) اسم ولقب وصنعة الدائن ومحل سكنه والمحل الذى يعينه لنفسه فى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة ،

(ثانيا) اسم ولقب وصنعة المدين ومحل سكنه .

(ثالثا) تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر منها .

(رابعا) مقدار الدين .

(خامسا) بيان نوع العقار وموقعه بيانا كافيا صحيحا .

٦٨٢ — يكتب رئيس المحكمة فى ذيل العريضة أمره بالاختصاص انما يجب عليه عند الترخيص به أن يراعى مقدار الدين وقيمة العقارات المبينة فى العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص قاصرا على بعض تلك العقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء من أحدها اذا اقتضى الحال ذلك ورأى أن الجزء المذكور كاف لتأمين دفع أصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائن .

٦٨٣ — اذا كان الدين المذكور فى الحكم غير خال عن النزاع يجوز لرئيس المحكمة أن يقدره مؤقتا و يعين المبلغ الذى يؤذن بالاختصاص بالعقارات من أجله .

٦٨٤ — اذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بعقارات المدين جاز لمن قدّم العريضة أن يرفع الأمر الصادر بذلك الى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها بمقتضى علم خبر .

والأمر الذى يصدر من رئيس المحكمة أو الحكم الذى يصدر منها بالترخيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الأوجه المقرّرة بالمادة ٥٩٦ من القانون المدنى والمواد التالية لها .

الفصـــــل الرابع
فى عرض الدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعا رسميا

٦٨٥ — اذا أراد المدين أداء الدين المقرّ به نقـدا كان أو غيره يعرضه عرضا حقيقيا على الدائن على يد محضر وهو يحرّر بذلك محضرا .

٦٨٦ — يبين فى المحضر الشئ المعروض وعدد النقود ويذكر فيه أيضا قبول الدائن أو امتناعه عنه ووضع امضـائه أو امتناعه عنه أو اقراره بالعجز عن وضع الامضاء .

٦٨٧ — تعطى للدائن صورة من المحضر المذكور .

٦٨٨ — يجوز أن يكون التنبيه على المداين بحضوره وقت الايداع فى محضر العرض أو بورقة مستقلة بشرط أن يسبق التنبيه بيوم كامل بالأقل على الايداع الذى يحصل فى صندوق المحكمة .

٦٨٩ — يودع مع الدين مقدار الفوائد المستحقة بعـد العرض ويحصـــل الايداع بحضور الدائن أو فى غيبته ان لم يحضر وتعطى له صورة محضر الايداع ان كان حاضرا وتعلن اليـه فى ظرف ثلاثة أيام ان كان غائبـا وإلا كان المدين ملزما لأجل براءة ذمته من الدين بأن يودع بدون اجراءات أخر الفوائد التى تستحق الى يوم الاعلان ويذكر ذلك فى ورقته .

٦٩٠ — على المودع أن يعترف فى وقت الايداع عن المحجوزات الواقعة على الدين المودع وعلى المودع لديه مراعاتها .

٦٩١ — يسـلم الى الدائن ما صار ايداعه من بعد أخذ المخالصة منه واسترداد صورة المحضر المعلنة اليـــه ما دام المدين لم يحصل منه تقرير الى أمين الصندوق برجوعه عن عرض ما أودعه .

٦٩٢ — انما على الدائن أن يثبت أنه أخبر مدينه قبل استلام المبلغ المعروض بثلاثة أيام بالأقل بأنه عازم على استلامه .

٦٩٣ — لا يجوز للمدين ولو رجع عن عرض الدين أن يسترد من الصندوق ما أودعه فيه إلا اذا أثبت حصول الاخبار منه لدائنه على يد محضر برجوعه عن العرض ومضى ثلاثة أيام من وقت الاخبار .

٦٩٤ — لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد صيرورة الحكم الصادر بصحة العرض حكما انتهائيا .

٦٩٥ — يجوز تقديم طلب الحكم بصحة العرض أو بطلانه بصفة دعوى أصلية أو فرعية .

٦٩٦ — الحكم الصادر في شأن الدين المعروض الذي لم يودع لا يكون مثبتا لصحة العرض إلا بايداع المدين له مع الفوائد المستحقة لغاية يوم الايداع .

٦٩٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا وقت المرافعة أمام المحكمة بدون اجراءات أخرى ويسلم المعروض الى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن .

٦٩٨ — يحصل عرض العين المعينة التي لا يجب أو لا يمكن تسليمها في محل الدائن بمجرد التنبيه عليه باستلامها .

٦٩٩ — يجوز للمدين أن يتحصل على تعيين حارس بمعرفة المحكمة للعين المعينة المعروضة .

الفصل الخامس — فى اعطاء الصـــور

٧٠٠ — كتاب المحاكم وأمناء السجلات العمومية يعطون صورة أو ملخصا منها لكل طالب من بعد أخذ الرسوم المقرّرة بدون احتياج لاذن من القاضى وإلا حكم عليهم بالتضمينات .

٧٠١ — وأما الأوراق الخصوصية المحرّرة على يد مأمور شرعى فلا يجوز اعطاء صورها ولا ملخص منها لغـير المتعاقدين فيها إلا بحكم من المحكمة ويجوز أن يعين فيه قاض للاطلاع على الأوراق المحـرّرة بمعرفة المأمور المذكور .

الفصل السادس — فى تحكيم المحكمين

٧٠٢ — يجوز للمتعاقدين أن يشترطوا على وجه الاطلاق احالة ما ينشأ من النزاع فى تنفيذ عقد معين على محكمين للحكم فيه ويجوز لهم أيضا اشتراط الاحالة المذكورة للفصل فى أمر مخصوص .

٧٠٣ — لايصح التحكيم إلا ممن له التصرف المطلق فى حقوقه ومشارطة التحكيم لا تصح إلا فى المنازعات التى يمكن تسويتها بالصلح بين الاخصام .

٧٠٤ — يجب ايضاح موضوع المنازعة بالتصريح فى مشارطة التحكيم أو فى أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوّضين بالصلح وإلا كان العمل لاغيا .

٧٠٥ — لايجوز التفويض للمحكمين بالصلح ولا الحكم منهم بهذه الصفة إلا إذا كان عددهم وترا وكانوا مذكورين بأسمائهم فى المشارطة المتضمنة لذلك التفويض أو فى عقد سابق عليها .

٧٠٦ — اذا كان المحكمون مفوّضين فقط فى الحكم مع اشتراط عدم استئنافه واقتضى الحال لتعيين محكم مرجح جاز التفويض اليهم فى تعيينه بمعرفتهم .

٧٠٧ — إذا لم يتفق كل من الأخصام وقت المنازعة على تعيين محكم أو اتفقوا وامتنع واحد من المحكمين أو أكثر عن تأدية ما نيط به أو تعذر عليه القيام به فبناء على عريضة من يطلب التعجيل من الأخصام تعين المحكمة التى من خصائصها الحكم فى تلك المنازعة لو تقدّمت اليها من يلزم من المحكمين بحضور الخصم الآخر أو فى غيبته بعد تكليفه بالحضور وفى جميع الأحوال يجب أن يكون عدد المحكمين الذين تعينهم المحكمة وترا مساويا بالأقل للعدد المتفق عليه بين الأخصام ما لم يكن بينهم شرط يخالف ذلك .

٧٠٨ — إذا كان المحكمون مفوّضين فى تعيين المحكم المرجح عند انقسام آرائهم فى الحكم ولم يتفقوا على انتخابه فتعينه المحكمة بمعرفتها .

٧٠٩ — إذا لم يتم أحد المحكمين المعينين بمعرفة المحكمة ما نيط به لأى سبب من الأسباب يعين بدله بمعرفتها و يمتدّ ميعاد الحكم فى هذه الحالة لمدة شهر .

٧١٠ — إذا لم يتم المحكم المعين بمعرفة أحد الأخصام أو المحكم المرجح ما نيط به يعين بدله بمعرفة الخصم أو المحكمين الباقين على حسب الأحوال .

٧١١ — مشارطة تحكيم المحكمين يلزم أن تثبت بالكتابة .

٧١٢ — على المحكمين أن يحكموا فى الميعاد المشروط إلا إذا رضى الأخصام بامتداده .

٧١٣ — إذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين أن يحكموا فى ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم فى هيئة محكمة محكمين وإلا فيجوز لمن يطلب التعجيل من الأخصام أن يقدّم الدعوى الى المحكمة أو يطلب منها تعيين محكمين آخرين إذا كان الأخصام متفقين على الحكم بمعرفة محكمين .

٧١٤ — إذا لم يتم المحكم بعد قبوله التحكيم مانيط به بغيرسبب مقبول جاز الحكم عليه بالتضمينات للأخصام .

٧١٥ — لايجوز عزل المحكمين بعد تعيينهم إلا برضاء جميع الأخصام .

٧١٦ — لا يجوز ردهم عن الحكم إلا لأسباب تحدث أو تظهر بعد مشارطة التحكيم .

٧١٧ — تتبع فى المرافعة أمام المحكمين الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم إلا إذا حصلت معافاة المحكمين منها صراحة ويصدر الحكم منهم بالتطبيق على قواعد القانون .

٧١٨ — المحكمون المفوّض اليهم بالصلح يعافون من الاجراءات المعتبرة فى المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون .

٧١٩ — يجب على الأخصام أن يقدّموا أدلتهم وسنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوما بالأقل وإلا جاز الحكم بناء على الطلبات والسندات التى قدّمها أحدهم إلا فى الحالة التى يكون فيها ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع فانه يجب تقديم الأدلة والسندات فى النصف الأول من الميعاد .

٧٢٠ — كل دعوى بحصول تزوير فى الكتابة أو ظهور حادثة جنائية يوقف عمل المحكمين والميعاد المحدد للحكم .

٧٢١ — يكون حكم المحكمين معتبرا اذا اشتمل على امضاء أغلبهم واثبات امتناع الباقى من الامضاء .

٧٢٢ — فى حالة انقسام آراء المحكمين يعطون آراءهم بالكتابة والمحكم المرجح يحكم معهم بعد مذاكرتهم سوية فان لم يمكنه الجمع بينهم يحكم بانفراده على شرط انضمامه فى كل مادة لأحد الآراء الحاصلة منهم .

٧٢٣ — أحكام المحكمين لا تقبل المعارضة .

٧٢٤ — إنما يجوز استئنافها ما لم يكن متفقا على خلاف ذلك ويكون الاستئناف على حسب الأصول المقررة فى حق الأحكام الصادرة من المحاكم .

٧٢٥ — أحكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمعرفتهم أو بمعرفة أحدهم فى ظرف ثلاثة أيام من صدورها الى قلم كتاب المحكمة التى كان يلزم رفع المنازعة اليها وتصير واجبة التنفيذ بأمر من قاضى المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال .

٧٢٦ — المحكمة التى سلم اليها حكم المحكمين تختص دون غيرها بما يتعلق بتنفيذه .

٧٢٧ — يجوز للأخصام طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين بمعارضتهم لأمر التنفيذ فى الأحوال الآتية :

(أولا) إذا كانت مشارطة التحكيم باطلة أو مضى ميعاد الحكم ولم يحصل الرضاء بامتداده .

(ثانيا) إذا صدر الحكم بدون مشارطة تحكيم أو خرج عن حدودها .

(ثالثا) إذا صدر الحكم من محكمين لم يعينوا بموافقة القانون أو صدر من بعضهم وكانوا غير مأذونين بالحكم فى غيبة الآخرين .

(رابعا) إذا صدر الحكم بشئ لم يطلبه الأخصام .

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

الاطلاع على قانون المرافعات الاهلي في المدنية والتجارية وبناء على ما عرضه علينا الحقانية وموافقة رأي مجلس الوزراء رسمنا آت : —

المادة الاولى

مدل المواد ٢٦ و ٣٤٥ و ٣٧١ و ٤١٢، و ٥٢٥ و ٥٤٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية والفقرة الاخيرة ة ٣٠ من القانون المذكور على الوجه : —

يعمل بهذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويسري مفعوله فوراً على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم

فعلى المحاكم الابتدائية ان تحيل بأوامر تصدرها من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من الدعاوى التي تبلغ قيمة المدعى به فيها من ١٥ الف قرش الى ٢٥ الف قرش الى المحاكم الجزئية لجلسات معينة وذلك بالحالة التي تكون تلك الدعاوى عليها وبدون مصاريف . وفي حالة غياب احد الخصوم يعلن الامر اليه مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية أمام المحكمة الجزئية التي أحيلت اليها الدعوى

واذا حضر جميع الخصوم واتفقوا على استمرار السير في قضاياهم التي من هذا النصاب أمام المحكمة الابتدائية تكون أحكامها حينئذ غير قابلة للاستئناف

ولا يسري هذا القانون على الدعاوى المحكوم فيها حضورياً او غيابياً او المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة

المادة الثالثة

على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا هذا ويعرض على البرلمان في اول اجتماع له

قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

(ق نمرة ١ سنة ١٩٠٩)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الفرع الرابع فيما يتعلق بأهل الخبرة من الفصل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

(١) فى جدول الخبراء

١ — يكون فى محكمة الاستئناف وفى كل محكمة ابتدائية جدول للخبراء المقبولين أمام كل محكمة من هذه المحاكم .

٢ — تحرر الجدول فى محكمة الاستئناف وفى كل محكمة لجنة الخبراء وتكون مشكلة من رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومى أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامهما .

٣ — تقسم الجمعية العمومية الخبراء المقبولين أمام المحاكم الابتدائية بحسب المواد التى يصح الاسترشاد بآرائهم فيها وتحدد العدد الأقصى لكل قسم ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء فى كل محكمة عن أربعين.

ويجوز قيد اسم الخبير الواحد فى قسمين أو أكثر على شرط أن لا يزيد عدد الخبراء فى كل قسم عن العدد المحدد له .

٤ — يجوز للخبراء المقبولين أمام احدى المحاكم الابتدائية أن يطلبوا قيد اسمهم فى جدول محكمة الاستئناف بصفة خبراء اذا اتخذوا لهم محلا مختارا بالقاهرة .

ويجعل جزء خاص فى جدول محكمة الاستئناف للخبراء المشتغلين أمامها دون غيرها .

وتقسم الجمعية العمومية الخبراء الى أقسام وتحدد العدد الأقصى لكل قسم منها ولا يجوز أن يزيد مجموع الخبراء الذين يقيدون بجدول محكمة الاستئناف من المقبولين أمام كل محكمة ابتدائية على عشرين ولا أن يزيد عدد الخبراء المقيدين فى الجزء الخاص من الجدول على ثلاثين .

٥ — يشترط لقبول الطالب بصفة خبير :

(أولا) أن يكون مصريا ومع ذلك يجوز للأجانب أن يطلبوا قيد اسمهم فى جدول الخبراء على شرط أن يتعهدوا كتابة بخضوعهم لجميع النصوص المقررة أو التى تقرر فى المستقبل بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية فاذا لم يذعنوا لحكم صادر عليهم طبقا لتلك النصوص بحجة أنهم أجانب شطب اسمهم من جدول الخبراء بالطرق المقررة للمحاكمة التأديبية .

(ثانيا) أن يتخذ له محلا مختارا فى المدينة التى بها مقر محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية .

(ثالثا) أن لا يكون محكوما عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

٦ — تثبت كفاءة الخبراء الفنية بشهادات تعتبرها لجنة الخبراء وافية بالغرض أما فى المواد التى تمنح فيها شهادات نهائية (دبلوم) من المدارس الخديوية فيجب أن يكون الخبراء حاصلين على هذه الشهادات أو على شهادات من المدارس الأجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها .

٧ — لايجوز قيد اسم خبير واحد أمام أكثر من محكمة ابتدائية واحدة.

٨ — كل من أراد قيد اسمه بصفة خبير وجب عليه أن يقدّم طلبا بذلك مرفقا بالأوراق اللازمة الى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال .

٩ — تنظر لجنة الخبراء فى طلبات القبول .

ولها أن تطلب ايضاحات اضافية .

فاذا ثبت لها أن الطالب حائز لجميع الشروط المقرّرة قانونا وللكفاءة الفنية المطلوبة أمرت بقيد اسمه فى كشف المرشحين المقبولين فى قسمه وإلا رفضت الطلب .

١٠ — اذا خلا محل فى جدول الخبراء انتخبت اللجنة من يحل فيه من المرشحين المقبولين مع مراعاة ماجاء فى المادة الثلاثين بالنسبة لموظفى الحكومة ومستخدميها .

وللجنة أن ترجئ التعيين الى أن تقرّر الجمعية العمومية ان كان العدد الباقى من الخبراء فى القسم المذكور كافيا لحاجة العمل أم لا .

١١ — يحلف الخبير المدرج اسمه فى الجدول اليمين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال ويقوم ذلك مقام اليمين المنصوص عنه فى المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات فى جميع القضايا التى ينتدب فيها .

١٢ — يعاد النظر فى جدول الخبراء كل سنة وتشطب اللجنة منه عند ذاك اسم كل خبير لم يعد حائزا صفات القبول .

ولها أيضا أن تمحو اسم كل خبير ارتكب أو أهمل أمورا توجب هذا الجزاء بقرار تبين فيه الأسباب الداعية لذلك وذلك بعد أن تكلفه

بالحضــور أمامها ليبدى لهــا ما يراه مفيــدا من الايضاحات ولا يمنع شطب الاسم من اعادة ادراجه فى الجدول إلا اذا ذكر فى قرار اللجنــة أن الخبير قد ارتكب ما يمس بشرفه .

(٢) فى تعيين الخـــبراء

١٣ — اذا لم يتفق الخصوم طبقا للمادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وجب على المحكمة الابتدائية أن تعين الخبراء من المقيدين فى جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الأسباب الخاصة التى يجب ذكرها فى الحكم وفى هذه الحالة يكون النــدب على قدر الامكان من الخبراء المقبولين أمام محكمة الاستئناف .

وتندب المحاكم الجزئيــــة والمركزية الخبراء من جدول المحكمة الابتدائية التابعة هى لهــا .

وندب الخبراء فى كل قسم يكون بالدور على قدر الامكان .

١٤ — ندب الخبراء فى قضايا محكمة الاســتئناف يكون بمقتضى لائحة خصوصية تعدّها جمعيتها العمومية ويصدّق عليها ناظر الحقانية .

(٣) فى واجبات الخـــبراء

١٥ — على الخبير المقيد اسمه أن يؤدى مأموريته فى القضية التى يعين فيها ما لم يقدّم فى ظرف أسبوعين من تاريخ اعلانه بها عذرا مقبولا عند الخصوم أو القاضى أو رئيس المحكمة التى عينته .

١٦ — يجب على الخبير أن يؤدى مأموريته ويقدّم تقريره فى زمن لائق ويجوز تحديده فى الحـكم الصـادر بتعيين الخبير ويكون التحديد واجبا اذا طلبه أحد الخصوم .

١٧ — يطلع الخبير على الأوراق اللازمة له دون أن ينقلها من مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها .

ويودع الخبير بنفسه أو بمندوبه الخاص فى قلم كتاب المحكمة تقريره مرفقا بجميع الأوراق التى استلمها .

١٨ — يجب على الخبير أن يرفق بتقريره كشفا شاملا للبيانات الآتية :

(١) عدد أيام العمل وتحرير التقرير وساعات العمل من كل يوم .

(٢) عدد الانتقالات الى غير محل اقامته وتواريخها والمسافات التى قطعها .

(٣) المصاريف التى صرفها والمبالغ المعجلة تفصيلا مع تقديم ما يؤيد ذلك من المستندات .

(٤) فى أجور الخبراء

١٩ — يقدّر قاضى أو رئيس المحكمة التى تنظر فى عمل الخبير أجرته ومصاريفه ومع ذلك اذا لم يفصل فى الدعوى فى مدة ثلاثة الأشهر التالية لايداع التقرير كان للخبير أن يطلب التقدير من قاضى أو رئيس المحكمة التى عينته ويكون تقدير الأجرة والمصاريف فى ذيل الكشف المرفق بالتقرير ويبين مقدارها بالعبارة وبالرقم ويؤرخ التقدير ويمضى من الرئيس والكاتب .

٢٠ — يراعى فى تقدير أجرة الخبير الزمن الذى قضاه فى العمل وفى تحرير التقرير وأهمية الخصومة ونوع العمل الذى قام به والمصاريف التى صرفها وتقدّر المصاريف مستقلة عن الأتعاب .

٢١ — تراعى القواعد الآتية فى تقدير الأجرة :

(١) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتى قرش لكل يوم إلا فى أحوال استثنائية ولأسباب قوية تبين فى الحكم أو فى الأمر .

(٢) يجوز نقص عدد الأيام والساعات المبينة فى الكشف اذا كان غير متناسب مع العمل الذى قام به الخبير .

(٣) لا يلتفت الى الرسوم الطبوغرافية اذا لم يكن مأذونا بها فى الحكم إلا اذا كان الرسم لابد منه بمقتضى العمل الذى كلف الخبير به وكان مجرد الرسم النظرى لا يفى بالحاجة من ايقاف المحكمة على حالة الأماكن .

٢٢ — تراعى فى تقدير المصاريف القواعد الآتية :

(١) لا يضم الخبير الذى يؤدّى مأموريته فى المدينة التى يقطنها الى المصاريف ثمن الأطعمة ولا أجرة السكنى ولا شيأ آخر غير مصاريف الانتقال فى مدينتى القاهرة والاسكندرية .

(٢) لا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين والنساخين وغيرهم إلا فى الحالة التى يرى فيها القاضى أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

(٣) ويرفض القاضى على العموم كل مبلغ صرف بغير فائدة بل من قبيل الاسهاظ .

٢٣ — يجوز أن يحرم الخبير من الأجرة اذا ألغى تقريره لعيب فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص لاهماله أو خطئه فاذا كانت أجرته قد دفعت جاز ندبه لاعادة العمل بلا أجر جديد . وليس للخبير الذى تدعوه المحكمة ليقدّم لها ايضاحات فى بعض مواضع من تقريره حق فى أجرة اضافية إلا اذا قضت المحكمة بغير ذلك .

٢٤ — على الخبراء المقيدة أسماؤهم بالجدول أن يؤدوا مجانا الأعمال التى يكلفون بها فى قضايا الفقراء المعفين من الرسوم ولكن لهم

الرجوع بأجرتهم على الخصم اذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعفى اذا زالت حالة فقره ومع ذلك يعطى لهم من خزينة المحكمة طبقا لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التى يكونون قد صرفوها .

(٥) تأديب الخبراء

٢٥ — تتخذ لجنة الخبراء ملفا لكل خبير مدرج اسمه فى جدول الخبراء .

٢٦ — اذا أبى الخبير المدرج اسمه فى الجدول القيام بعمل كلف به أو ارتكب خطأ كبيرا أثناء قيامه بوظيفته بلغ الأمر الى لجنة الخبراء من قبل القاضى أو الرئيس أو من قبل النيابة اذا اقتضى الحال .

ويجوز كذلك لكل ذى شأن أن يقدّم شكواه الى اللجنة .

ويودع البلاغ أو الشكوى فى ملف الدعوى وترسل صورة ذلك الى الخبير وله أن يبدى للجنة مايراه مفيدا من الايضاحات فتودع أيضا فى الملف .

٢٧ — اذا رأت اللجنة وجها لمحاكمة الخبير المدرج اسمه فى الجدول تأديبيا بناء على التقارير أو الشكاوى التى وصلتها والايضاحات التى قدمت لها باشرت تحقيق وقائع الدعوى وأخطرت الخبير بذلك وللخبير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينيب عنه محاميا .

فاذا رأت اللجنة بعد اتمام الاجراءات أن الخبير أخلّ بشرفه محت اسمه من الجدول وان كان مانسب اليه أقل جسامة من ذلك جاز ايقافه مدّة لا تزيد على ستة أشهر مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٢ .

ويعلن قرار اللجنة للخبير على يد أحد المحضرين .

٢٨ — تبلغ النيابة العمومية مايصدر على الخبراء المدرجة أسماؤهم فى الجدول من الأحكام فى الجنح والجنايات الى اللجنة لحفظ ذلك فى ملف المحكوم عليه وللجنة محو اسم الخبير من الجدول اذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه ماسة بشرفه .

٢٩ — يجوز للخبير الذى أوقف بقرار تأديبى من محكمة ابتدائية أو محى اسمه من جدولها بمقتضى قرار تأديبى منها أو كان المحو عند اعادة النظر السنوى بها فى الجدول لاخلاله بشرفه أن يستأنف القرار الصادر عليه أمام لجنة الخبراء بمحكمة الاستئناف ويكون الاستئناف بتقرير يقدّم الى قلم الكتّاب فى مدّة خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان القرار .

(٦) أحكام عمومية

٣٠ — موظفو الحكومة ومستخدموها لايشتغلون بعمل أهل الخبرة ما داموا فى خدمة الحكومة .

ومع ذلك يجوز للمحكمة ندب الموظفين الحاصلين على معلومات فنية للأعمال التى تستلزم ذلك بشرط رضاء رؤسائهم .

٣١ — لنظارة الحقانية أن تعين موظفا بصفة خبير فى المسائل الحسابية فى محكمة الاستئناف وفى المحاكم الابتدائية .

ويكلف هذا الموظف بعد حلفه اليمين القانونية بأعمال أهل الخبرة التى تستدعى معلومات حسابية خاصة إلا اذا رأت محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أن تعين غيره وتقدر أجرته لحساب الخزينة .

(٧) أحكام وقتية

٣٢ — الخبراء المقبولون الآن أمام أكثر من محكمة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكمة التى يريدون قيد أسمائهم أمامها وذلك باخطار يرسلونه الى رئيسها .

٣٣ — للجان بناء على قرار من الجمعية العمومية عند تحرير جداول سنة ١٩٠٩ أن تدرج فى كل قسم من أقسام الخبراء عددا زائدا على المقرر له فى المادة الثالثة اذا كان بين الخبراء المقبولين الآن عدد يزيد على ذلك وفى هذه الحالة اذا خلا محلان فلا يقبل إلا فى واحد منهما بمراعاة ما فى المادة ٣٠ بالنسبة للوظفين والمستخدمين حتى يرجع العدد الى ما هو مقرر له .

ولمن ينفصل من خدمة الحكومة الأولوية فى درج اسمه ضمن العاملين فى القسم الذى هو منه بمجرد الطلب ووجود المحل متى كان انفصاله لغير سبب من الأسباب المانعة للقبول .

(٨) التنفيذ

٣٤ — يعمل بهذا القانون من أول ينايرسنة ١٩٠٩ فيما يتعلق بتحرير جداول الخبراء لسنة ١٩٠٩ وتعدل نصوص المواد ٢٢٥و ٢٢٦ و٢٣٢ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من تعريفة الرسوم القضائية طبقا لنصوص هذا القانون .

٣٥ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر مايلزم لذلك من القرارات .

صدر بسراى القبة فى ٢ محرم سنة ١٣٢٧ (٢٤ ينايرسنة ١٩٠٩)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية	رئيس مجلس النظار
حسين رشدى	بطرس غالى

قانون قاضى التحضير

(ق نمرة ٣ سنة ١٩١٠)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ؛

وعلى قانون المرافعات فى المسائل المدنيـة والتجارية أمام المحاكم الأهلية الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛

و بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بمـا هو آت :

١ — تقدّم القضايا المدنية والتجارية الجديدة ابتدائية كانت أو استئنافية فى كل محكمة كلية الى احدى جلسات قاضى التحضير .

وكذلك تقدّم اليـه قضايا المعارضـة فى الأحكام الغيابية وقضـايا بطلان المرافعة .

٢ — يعين قضاة التحضير فى كل محكمة من بين قضاتها بقرار من ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس المحكمة .

٣ — يجب على الخصوم أن يستوفوا فى أول جلسـة ذكر جميع الأوجه التى تدعو الى طلب التأجيل .

وتقدّم الى قاضى التحضـير جميع أوجه الدفع والدعاوى التى تقـام من المدعى عليهم على المدعين فى أثناء الدعوى والمسائل الفرعية .

٤ — اذا طلب من قاضى التحضير تأجيل قضية ورأى أن هذا الطلب كان يمكن تقديمه فى جلسة سابقة ثم قرره فانه يحكم حينئذ على الطالب بغرامة لا تجاوز خمسمائة قرش .

وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزأ منها الى الخصم على سبيل التعويض.

٥ — لايسوغ تأجيل القضية لسبب واحد مرتين إلا اذا كان التأجيل لاحضار أوراق ليست فى حيازة الخصوم أنفسهم بعد أن يثبت الطالب أنه عمل ما فى وسعه للحصول على تلك الأوراق فى المدة الأولى.

٦ — اذا تبين للقاضى أن أسباب التأجيل الثانى قوية وأن عدم القيام بالعمل المطلوب ناشئ عن سوء نية أو خطأ أو اهمال الخصم أو وكيله فيحكم على ذلك الخصم بغرامة لا تجاوز خمسمائة قرش.

وله أن يمنح كل هذه الغرامة أو جزأ منها الى الخصم على سبيل التعويض .

٧ — يختص قاضى التحضير بما يأتى :

(أولا) تحقيق صفات وكلاء الخصوم وصحة توكيلاتهم .

(ثانيا) الترخيص بتأجيل القضايا الى أجل يسع تحضيرها وجعلها صالحة للمرافعة .

(ثالثا) مراقبة تبادل الأوراق بين الخصوم وايداعها واعلان المذكرات التحريرية .

(رابعا) التقرير باعادة اعلان الخصوم أو حضورهم شخصيا .

(خامسا) اثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلهم عنها واعترافاتهم والصلح بينهم وغير ذلك من الاتفاقات التى تصدر منهم .

(سادسا) اصدار الأحكام الغيابية وأحكام اثبات الغيبة .

ولا يجوز للقاضى المعافاة من الكفالة فى أية حالة من أحوال التنفيذ المؤقت .

(سابعا) التقرير بشطب الدعوى وبابطال المرافعة .

(ثامنا) الحكم بادخال ضامن فى الدعوى أو بدخول شخص ثالث فيها .

(تاسعا) ايقاف المرافعة فى الأحوال المنصوص عليها قانونا .

(عاشرا) احالة الدعوى الى محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها .

(حادى عشر) ضم دعوى الى أخرى متى كانت الأخرى لا تزال فى التحضير .

٨ — لقاضى التحضير أيضا فى حالة اتفاق الخصوم :

(أولا) تعيين خبير فى الدعوى . وفى هذه الحالة يحدد القاضى المأمورية ويسمى الخبير أو الخبراء حسب أهمية الدعوى اذا لم يتفق الخصوم على تسميتهم .

ويحلف الخبراء عند الاقتضاء اليمين أمامه فى اليوم الذى يحدده لذلك .

(ثانيا) الحكم فى المسائل الوقتية والاجراءات التحفظية .

(ثالثا) توجيه اليمين الحاسمة اذا اتفق الخصوم على صيغتها أو اذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة .

(رابعا) الحكم بتحقيق الوقائع التى يقررها ومباشرته .

(خامسا) الحكم فى الدفع بعدم الاختصاص وببطلان الدعوى وبعدم قبولها وبمضى المدة .

٩ — متى رأى القاضى أن القضية تم تحضيرها وصارت صالحة للمرافعة فى الموضوع يقرر باحالتها إلى احدى جلسات دوائر المحكمة .

وكذلك تحول القضية على المحكمة للفصل فى موضوعها إذا لم يقم الخصم بأداء العمل الذى تأجلت من أجله الدعوى طبقا لنص المادتين الخامسة والسادسة .

١٠ — إذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضى التحضير فله أن يضم ذلك الدفع على الموضوع أو يحيله على المحكمة وللمحكمة متى فصلت فى الدفع حجز الدعوى أو إعادتها الى قاضى التحضير .

١١ — لايقبل الطعن بطريق الاستئناف فى القرارت التى تصدر من قاضى التحضير .

١٢ — لقاضى التحضير فى تحقيق أداء وظيفته جميع السلطة التى للمحكمة .

١٣ — لاتقبل المحكمة فى القضية التى أحيلت عليها للفصل فى موضوعها طلبا من الطلبات المختص بنظرها قاضى التحضير أو التى كان يجب تقديمها اليه إلا إذا ثبت لديها أن أسباب ذلك الطلب قد طرأت من يوم إحالة القضية أو كانت مجهولة من الطالب وقت الاحالة .

١٤ — ومع ذلك إذا رأت المحكمة من مصلحة سير العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضى التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب ابداؤه اليه ففى هذه الحالة تحكم على الخصم الذى وقع منه الاهمال بغرامة لا تتجاوز ألف قرش .

ولها أن تمنح كل هذه الغرامة أو جزأ منها الى الخصم على سبيل التعويض .

وتحكم أيضا بالغرامة المذكورة على من يرخص له من الخصوم بتأجيل الدعوى لتعيين محام عنه أو لقرب عهد تعيين وكيله .

١٥ — يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون .

١٦ — على ناظر حقانيتنا تنفيذ هذا القانون ،

صدر بسراى عابدين فى ٦ صفر سنة ١٣٢٨ (١٦ فبراير سنة ١٩١٠)

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار
بطرس غالى

ناظر الحقانية
حسين رشدى

قانون
بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة
(ق نمرة ٤ سنة ١٩١٣)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الرقيم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الصادر بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار ؛

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

١ — لايجوز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الأطيان إلا خمسة أفدنة أو أقل . ويدخل فيما لايجوز حجزه مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الأطيان المذكورة وهذا الحظر يصح التمسك به قبل الدائنين ولا يصح التمسك به قبل أرباب الديون الممتازة .

ولا يصح التمسك بهذا الحظر اذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنة أو كان غير زارع .

وليس للمدين أن يتنازل عن التمسك بهذا الحظر بل يجب عليه التمسك به لغاية وقت صدور حكم نزع الملكية على الأكثر والا سقط حقه فيه .

ولا يصح التمسك به فى الدعاوى التى ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها بسبب جناية أو جنحة أو نفقة مترتبة على الزوجية أو أجرة حضانة أو رضاع أو مسكن أو ما يكون مستحقا من المهر .

٢ — لا يترتب على أحكام المادة السابقة ضياع حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مقيدة فى السجل أو مسجلة به عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين العاديين الذين يكون سند دينهم ثابت التاريخ قبل ذلك .

ويكون هذا الامتياز أيضا لمن يحل محل الدائنين الأصليين الذين نصت الفقرة السابقة على حفظ حقوقهم سواء كان ذلك بطريق بيع الديون أو انتقالها أو بناء على تحويل السند أو بطريق حلول دائن محل دائن أو بأى طريق آخر .

وللدائنين الأصليين وكذلك لمن يحل محلهم أن يجددوا آجال ديونهم مرة أو مرات وأن يمدوها كذلك ولو باستبدال سنداتهم بغيرها من غير أن يحرموا من مزية النص الذى تقرر لمصلحتهم بشرط أن لا يقع آخر أجل يضربونه لوفاء ديونهم بعد خمس سنوات من الأجل المعين فى السند الأصلى مذكورا فيه التجديد ومبينا به السند أو السندات الجديدة بيانا تاما [١] .

٣ — على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما ما

صدر بسراى القبة فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٣١ (أول مارس سنة ١٩١٣)

عباس حلمى

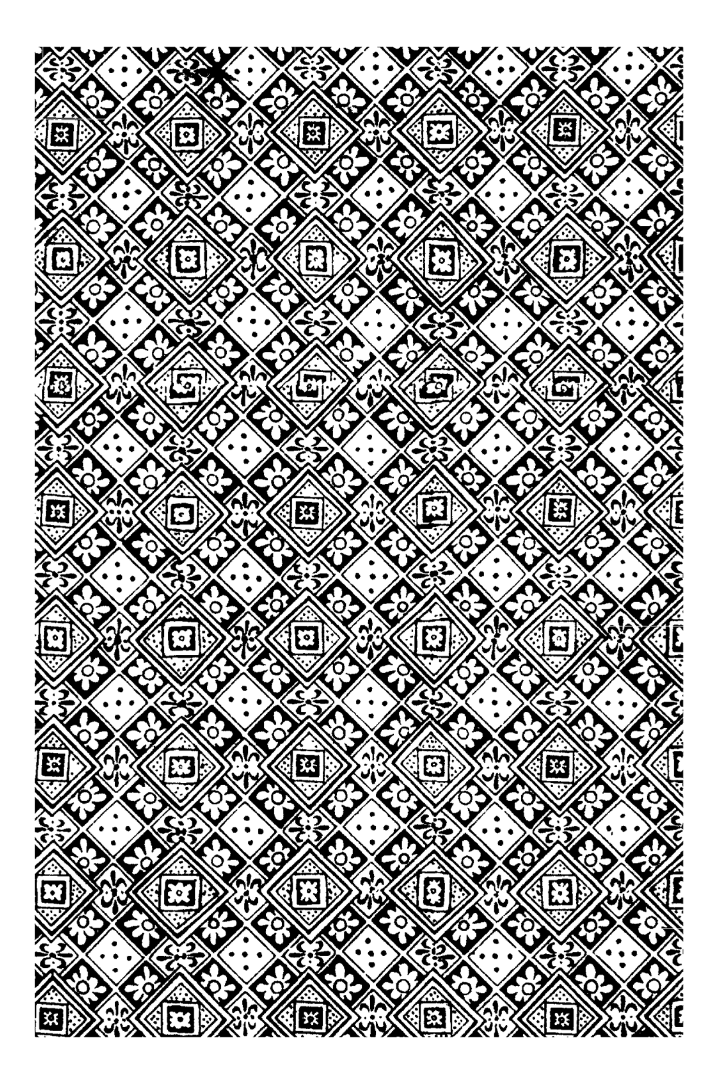
بأمر الحضرة الخديوية

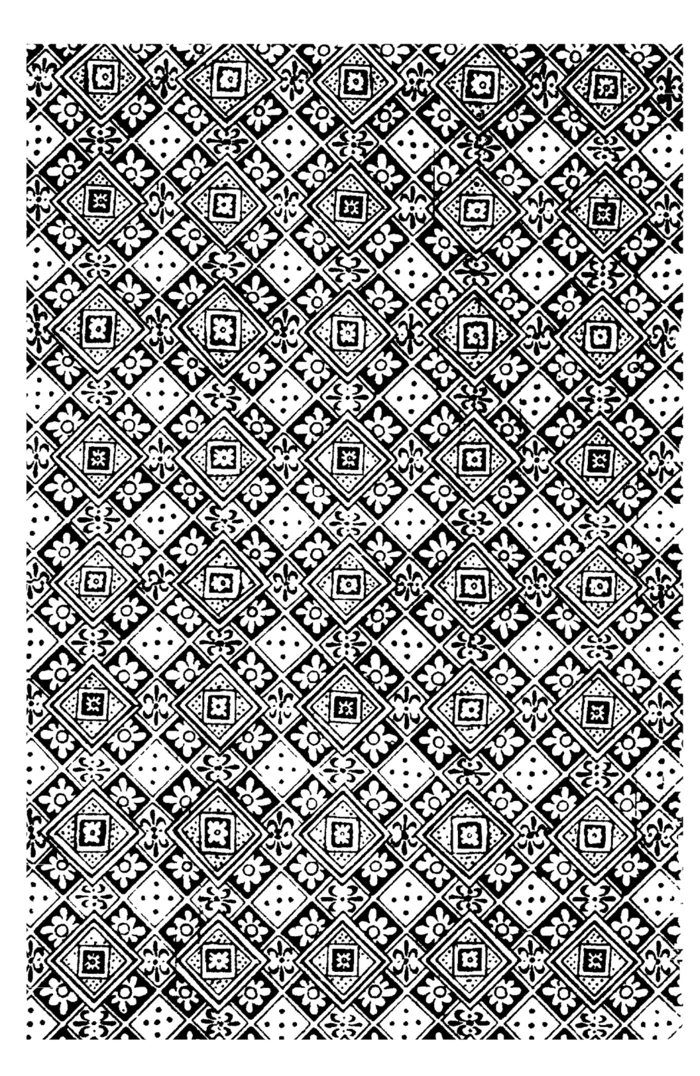
رئيس مجلس النظار — ناظر الحقانية

محمد سعيد — حسين رشدى

---

(١) تعدلت هذه الفقرة بقانون رقم ١٠ سنة ١٩١٦






Bibliotheca Alexandrina
0519714